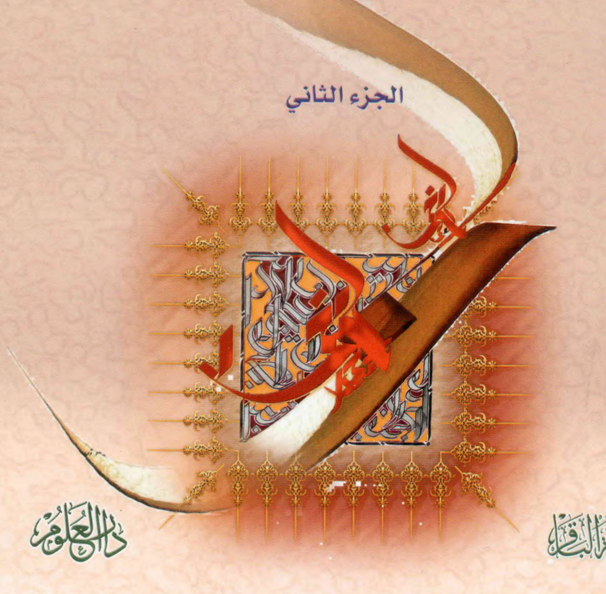
هادي المدرّسي

أخلاقيا ت الإمام علي أمير المؤمنين (ع)

قراءة في تعاملات الإمام من موقع المؤمن الصادق والمعارض المخلص، والحاكم العادل

الجزء الثاني



دار العلوم

مؤسسة البلاغ



أخلاقيات الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام

قراءة في تعاملات الإمام من موقع المؤمن الصادق والمعارض المخلص، والحاكم العادل

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ/٢٠١٠م





المكتب : الرويس - بناية عروس الرويس - تلفاكس : 01/545182 - 03/473919
ص . ب : 140 / 24 - المستودع : بئر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي - هاتف : 01/541650
www.daraloloum.com E-mail:info@daraloloum.com

أخلاقيات الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام

قراءة في تعاملات الإمام من موقع المؤمن الصادق والمعارض المخلص، والحاكم العادل

هادي المدرّسي

الجزء الثاني





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾
مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾
ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾

أخلاقيات الحاكم

اعتماد الشورى في الحكم

ينقسم المجتمع البشري، بشكل عام، إلى فئتين: حاكمين ومحكومين، أئمة وأُمم، أمراء وشعوب، والعلاقة الممكنة بين الطرفين لا تتعدّى تصوّرات ثلاث:

إمّا الاستبداد، وإمّا الفوضى، وإمّا الشورى.

فإذا كانت العلاقة تقوم على أساس أن للحاكم امتيازات من دون أن تكون عليه التزامات، وإن له حقوقاً، وليست عليه واجبات، وأن من حقوقه أن يقرِّر، ومن واجب الناس أن يطيعوه، كانت العلاقة حينئذٍ مثل العلاقة بين مجموعة من «القاصرين» وبين «قيمهم». . وكان الاستبداد!

أمّا إذا كانت العلاقة بدون أسس بين الطرفين، فهي الفوضى.

وفيما إذا بُنيت الأسس برضا الطرفين، وضمن حدود «تقابل الحقوق والواجبات» فهي الشورى.

وفي الحق.. لا بديل عن الاستبداد.. إلّا الشورى.

ولا بديل عن الفوضى.. إلّا الشورى.

ولا بديل عن الشورى.. إلّا الفوضى أو الاستبداد.

فالشورى هي الملجأ، وهي الحلّ، وغيرها باطل الأباطيل، وقبض الريح.. فمن اَستبدّ برأيه هلك[١] و«الاستشارة عين الهداية»، وقد خاطر من استغنى برأيه[٢] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[٣] لأنه «ما تشاور قوم إلَّا هدوا إلى رشدهم»[٤].

وإذا كان «حق على العاقل أن يُضيف إلى رأيه رأي العقلاء ويضمّ إلى علمه علوم الحكماء في الأمور الشخصية، والقضايا العادية فكيف في الأمور العامَّة، وقضايا الناس»[٥]؟.

ولقد وضّح الإمام علي عليه السلام رأيه الصريح في هذه المسألة قائلاً: «ما هلك امرؤ عن مشورة، ونِعم المؤازرة المشاورة، ومن اَستقبل وجوه الآراء عرف مواضع الخطأ: «وقد قال

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ج ٣، ص ٤٢١.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٣٨.

(٤) نور الثقلين: ج ٤، ص ٥٨٤.

(٥) غرر الحكم ودرر الكلم.

رسول الله ﷺ: «ما ندم من ٱستشار». فٱعلموا أن الخطأ مع الاستشارة خير من الصواب مع الاستبداد. فتَعوَّذُوا من سكرات الاستبداد بصحوات الاستشارة، وٱعلموا أن الرأي يسد ثلم السيف، والسيف لا يسد ثلم الرأي. فلا يرفع أحدكم صوته بغير حجّة على أحد، وٱعلموا أن الظفر لمن احتجّ، لا لمن لجّ»[١].

ثم إنه عليه السلام بيَّن علَّة الأمر بالمشاورة فقال: «إنّما حُضّ على المشاورة لأن رأي المشير هدف، ورأي المستشير مشوب بالهوى[٢]، ولقد جاء في التوراة: «من لا يستشير يندم»[٣].

إذن «من شاور ذوي العقول، تأمن من الزلل والندم»[٤].

وجاء في حديث للإمام قال: «قلت يا رسول الله.. إن عُرض لي أمر لم ينزل فيه قضاء في أمره، ولا سُنّة فكيف تأمرني؟

قال ﷺ: «تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضي فيه برأي خاصة»[٥] ويقول أيضاً: «بعثني

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٤.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ١٠٠.
(٤) غرر الحكم ودرر الكلم.

رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقال وهو يوصيني: «يا عليّ: ما حار من آستخار، ولا ندم من آستشار»[1].

وقد روي عن رسول الله ﷺ قوله: «إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاؤكم، وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها»[2].

وروي عنه أيضاً: «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة، ويغصب الأُمَّة أمرها، ويتولّى من غير مشورة فآقتلوه، فإن الله قد أذِن ذلك»[3].

«والمراد المشورة في التصدّي لأصل الولاية لا المشورة في أعمالها لأن الأمر في الآية الشريفة «وأمرهم». وفي الروايات ينصرف إلى الحكومة[4].

وهكذا فإن الدولة في الإسلام مبنية على الشورى في كل شؤونها، ومن الضروري تحكيم الشورى في الدولة الإسلامية، وفي العالم أجمع، فيجب أن تكون كل الأمور من القرية إلى العاصمة ومروراً بالمعمل والمصنع والمطار

---

(٥) كنز العمّال: خ ١٤٤٥٦.

(١) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ١٠٠.

(٢) تحف العقول: ص ٣٦.

(٣) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٦٢.

(٤) دراسات في ولاية الفقيه: ص ٤٩٧.

وأتحاد الطلبة والمدارس والجامعات وغيرها مبنية على الشورى[1]. «فالشورى تنتهي بالمجتمع إلى القمّة، والاستبداد ينزل به إلى الحضيض»[2].

والسؤال الآن هو: علامَ تقوم الشورى؟ وما هي مفرداتها؟

والجواب: إن حكم الشورى يعتمد على أسس أربعة:

الأول ـ تأمين الحريات، بما فيها حرية إبداء الرأي، وحرية الاجتماع، وحرية التنظيم، وحرية المعارضة[3].

الثاني ـ حاكمية الناس. وحقّهم في اختيار الوالي، وحقّهم في تقرير مصائرهم في الحرب والسلام، وضرورة خضوع الأقلية للأكثرية.

الثالث ـ قداسة القانون، ومساواة الناس أمامه حاكمين ومحكومين.

الرابع ـ احترام حقوق الإنسان، بأعتبار أن الله جعل الإنسان «خليفة» في الأرض، بما في ذلك حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية والشخصية..

تلك هي الأسس التي اعتمدها الإمام علي عليه السلام في

---

(١) الصياغة الجديدة: ص ٤٧٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) نهج البلاغة: الخطب، ص ٢١٦.

حكمه. وسنرى فيما يلي كيف اعتمد الإمام علي عليه السلام هذه الأسس ليس من خلال الحديث والقول، بل من خلال العمل والموقف..

* * *

حقوق متبادلة:

المبدأ الأساسي الذي بنى عليه الإمام علي عليه السلام حكمه هو مبدأ «الترابط بين الحق والواجب». فالحاكم ليس سيداً على الناس، لأن سيدهم هو الله تعالى فحسب، والله وحده هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوءاً أحد»، فأي «حق» للحاكم، يقابله «واجب» عليه يساويه في الأهميَّة، إذ ليس الحكم «منحة» من أحد لأحد، بل هو موقع يحتله أكفأ الناس، لكي يؤدّي حقوق الناس بأفضل مما يمكن أن يؤدّيه غيره..

يقول الإمام علي عليه السلام في خطبة له عليه السلام خطبها بين أصحابه: «أمَّا بعد فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقًّا بولاية أمركم، ولكم عليَّ من الحقِّ مثل الذي لي عليكم.. فالحقّ أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف، لا يجري لأحد إلَّا جرى عليه، ولا يجري عليه إلَّا جرى له، ولو كان لأحد أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه

دون خلقه، لقدرته على عباده، ولعدله في كلِّ ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنَّه جعل حقَّه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضّلاً منه وتوسّعاً بما هو من المزيد أهله.

ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافأ في وجوهها ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلّا ببعض».

وأعظم ما ٱفترض [الله] سبحانه من تلك الحقوق حقّ الوالي على الرعيَّة، وحقُّ الرعيَّة على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكلّ على كلّ، فجعلها نظاماً لإلفتهم وعزّاً لدينهم.

فليست تصلح الرعية إلّا بصلاح الولاة ولا تصلح الولاة إلّا بٱستقامة الرعيَّة، فإذا أدَّت الرعيَّة إلى الوالي حقّه وأدَّى الوالي إليها حقَّها، عزّ الحقُّ بينهم، وقامت مناهج الدين، وٱعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان وطمع في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء.

وإذا غلبت الرعيَّة واليها أو أجحف الوالي برعيَّته اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتركت محاجّ السنن، فعمل بالهوى وعطّلت الأحكام، وكثرت علل النفوس؛ فلا يستوحش لعظيم حقّ

عطّل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالك تذلُّ الأبرار وتعزُّ الأشرار، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد.

فعليكم بالتناصح في ذلك وحُسن التعاون عليه، فليس أحد ـ وإن اشتدّ على رضا الله حرصه، وطال في العمل اجتهاده ـ ببالغ حقيقة ما الله سبحانه أهله من الطاعة له.

ولكن من واجب حقوق الله سبحانه على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحقّ بينهم.

وليس امرؤ ـ وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدّمت في الدين فضيلته ـ بفوق أن يُعان على ما حمله الله من حقِّه، ولا آمرؤٌ ـ وإن صغّرته النفوس، وآقتحمته العيون ـ بدون أن يُعين على ذلك أو يُعان عليه»[1].

وما يمكن آستخلاصه من هذه الخطبة يؤكد ما يلي:

أولاً: إن هنالك تقابلاً بين الحقوق والواجبات فالحق «لا يجري لأحد إلّا جرى عليه، ولا يجري عليه إلّا جرى له». وهذا مبدأ ثابت بين العباد. أمّا بينهم وبين الله، فهو وإن لم يكن جارياً كواجب إلا أنه جارٍ كلطف من الله تعالى حيث جعل الله «حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضّلاً منه وتوسّعاً».

---

(١) نهج البلاغة: الخطب، ص ٢١٦.

ثانياً: إن الحقوق المتبادلة بين العباد هي أمور مقدسة، ليس لأحد مصادرتها من أحد، لأنها من حقوق الله تعالى، فقد «جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً اُفترضها لبعض الناس على بعض».

ثالثاً: إن الحقوق متكافئة، فإذا أدَّى أحد الأطراف ما عليه كان له أن يطالب بجزائه، أمَّا إذا لم يؤدّ ما عليه، فليس له أن يُطالب بحقه. فكل حق يوجب حقاً، وإذا لم يكن هنالك حق فلا يوجب شيئاً. «فجعلها تتكافأ في وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلَّا ببعض».

رابعاً: إن حق الحاكم على الناس، يقابله حق الناس على الحاكم، «وأعظم ما اُفترض الله سبحانه من تلك الحقوق: حق الوالي على الرعية، وحق الرعيَّة على الوالي». وهي «فريضة فرضها الله سبحانه لكل» طرف «على كل» طرف.

وهذا التبادل في الحقوق هو «النظام» الذي يمنع الفوضى، والتمزّق، «فجعلها نظاماً لإلفتهم، وعزّاً لدينهم»، فإذا أدَّى كل طرف ما عليه للطرف الآخر، قامت الدولة على الحق، وتحقق العدل «فإذا أدَّت الرعية إلى الوالي حقّه، وأدَّى الوالي إليها حقَّها عزَّ الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واُعتدلت معالم العدل وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بقاء الدولة ويئست الأعداء»،

وواضح أنّ أداء الحقوق من الأطراف يؤدّي إلى التماسك الداخلي، والذي بدوره يجعل العدوّ الخارجي ضعيفاً أمامه.

أمّا إذا لم يؤدّ الطرفان: الحاكم والمحكومين، حقوق الطرف الآخر، فإنه يظهر الخلاف، ويختلّ ميزان العدل. «وإذا غلبت الرعيَّة واليها، وأجحف الوالي برعيَّته، اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدّين، وتركت محاجّ السُّنن، فعمل بالهوى، وعُطّلت الأحكام، وكثُرت علل النفوس».

إذ إن كل طرف يتآمر على الطرف الآخر، وحينما تدخل الدولة في دائرة التآمر المتقابل بين الرعية والراعي، ينسحب الطيبون وينجح الأشرار. «فهنالك تذلّ الأبرار، وتُعزّ الأشرار، وتُعظم تبعات الله سبحانه عند العباد».

خامساً: إن الحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكومين، لا تستثني أحداً فليست الشورى عند الإمام خاصة بفئة دون أخرى، ولا الحاكم ـ مهما كانت مكانته في العلم والكفاءة والمقدرة الإدارية ـ ممّن يجوز أن تسلم إليه مقاليد الأمور من غير ما تعاون جاد بينه وبين الناس.

«فليس أحد ـ وإن اشتدّ على رضا الله حرصه، وطال في العمل اجتهاده ـ ببالغ حقيقة ما الله سبحانه أهّله من الطاعة له،

ولكن من واجب حقوق الله سبحانه على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم».

«وليس امرؤ وإن عظُمت في الحق منزلته، وتقدّمت في الدين فضيلته بفوق أن يُعان على ما حمّله الله من حقّه».

«ولا امرؤ وإن صغّرته النفوس واْقتحمته العيون بدون أن يُعين على ذلك، أو يُعان عليه».

أما ما هي «حقوق الراعي» وما هي «حقوق الرعية».

فقد ذكرها الإمام علي عليه السلام في كلماته التالية: «أيّها الناس إن لي عليكم حقًّا، ولكم عليّ حق، فأمَّا حقّكم عليّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا».

«وأمَّا حقِّي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم»[١].

وواضح أن «العدل» والنصيحة للناس، هو الحق الأول الذي يجب على الراعي رعايته، ثم يأتي توفير الفيء، والتعليم والتربية كحقوق للرعية، وفي المقابل «الوفاء بالبيعة» والنصيحة والإجابة، والطاعة هي حقوق الراعي.

إنما كل ذلك في ظل القانون، فالوالي ليس هو من يعمل

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ٣٤.

بالهوى وعلى الناس إطاعته، فليس من حقّه أن يكون مشرَّعاً، وتحوّل أوامره إلى قوانين، وأهواؤه إلى دساتير. . كما ليس من حقه أن يصادر حرّيات الناس في أي مجال من المجالات لأن ذلك ينفي عنه العدل، وبذلك يُسقط حقّه في الطاعة. . فالحقوق متكافئة بين الطرفين. .

* * *

الأوَّل ــ تأمين الحرّيات:

أساساً يُولد الإنسان حرّاً، وميّزته على الكائنات الأخرى هي «حريته» فلا يجوز له أو لغيره أن يتجاهلها، لأن الحرية ليست حقاً، بل هي واجب ولذلك كان الإنسان مسؤولاً في الحياة. .

يقول الإمام علي عليه السلام: «لا تكن عبد غيرك، وقد جعلك الله سبحانه حراً[1]، ويقول: «لا تكوننّ عبد غيرك فقد جعلك الله سبحانه حراً، فما خير خير لا ينال بشر، ويُسْر لا يُنال إلَّا لعسر»[2].

ويقول «أيها الناس. . إنَّ آدم لم يلد عبداً، ولا أمةً، وأن الناس كلهم أحرار»[3].

---

(۱) غرر الحكم ودرر الكلم.

(۲) المصدر السابق.

ويقول: «الناس كلهم أحرار، إلّا من أقرّ على نفسه بالعبوديّة»[1].

إنّ ربنا لم يقرر لأنبيائه مصادرة حرية الناس، فهو القائل: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾[2]، والقائل: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۝٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾[3]، والقائل: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾[4]..

فهل يجوز لغيرهم ذلك؟! ثم إن الحريات للإنسان، ليست محدَّدة، بل تشمل كل جوانب حياته، والأصل في كل أموره هو «الحرية» أمَّا الاستثناء فهو يرجع إلى حقّ الآخرين في الحرية ذاتها.

فكل إنسان حرّ، ولكنه ليس حرّاً في مصادرة حرّيات الآخرين.

وكل إنسان حرّ في أن يعمل ما يريد، ولكنه ليس حرّاً في التجاوز على حقوق الآخرين..

ثم إن «الحرّيات العامة تشمل: الحريَّة الفكرية، فلكل

---

(٣) نهج السعادة، ج ١، ص ١٩٨.
(١) الصياغة الجديدة: ص ٣١٠.
(٢) سورة ق، الآية: ٤٥.
(٣) سورة الغاشية، الآيتان: ٢١ ـ ٢٢.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

إنسان الحق في أن يؤمن بما يعتقد به، والحرية الاقتصادية، والحريَّة السياسية»[١].

والذي يهمُّنا الآن هي الحريات السياسية والتي تشمل الأمور التالية:

١ ـ حرية إبداء الرأي.

٢ ـ حريَّة الاجتماع والتنظيم.

٣ ـ حريَّة المعارضة.

أولاً ـ حرية إبداء الرأي:

لم يكن الإمام علي عليه السلام يسمح لأحد بإبداء رأيه فحسب، بل كان يطلب منه ذلك معتبراً إياه جزءاً من العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وواجباً من واجبات الرعيَّة تجاه الراعي..

يقول عليه السلام: «فلا تكفّوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنّي لستُ في نفسي بفوق أن أخطىء، ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا».

«ولا تظنُّوا بيّ استثقالاً في حقّ قيل لي، ولا التماس

(١) الصياغة الجديدة: ص ٣١٣.

إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحقّ أن يُقال له، أو العدل أن يُعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه»[١].

وهكذا فإنّ «إبداء الرأي» حق أساسي للرعيَّة في أمورهم، وربما يكون واجباً من واجباتهم تجاه الراعي. . «فلا تكفّوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل»[٢].

ولقد عوّد الإمام أصحابه على «إبداء الرأي» على عكس ما كان يفعله أعداؤه. . فمثلاً معاوية بن أبي سفيان كان يمنع الناس عن إبداء آرائهم فهو «الآمر» وهم «المأمورون». وهو الحاكم وهم المحكومون. وهو الذي يفكر ويقرّر، وعليهم السَّمع والطاعة.

وقد روي في ذلك أن الحجاج بن الضمَّة دخل على معاوية في بداية تمرّده على الإمام فقال له: «إني أخبرك يا أمير المؤمنين إنك تقوى على عليّ بدون ما يقوى به عليك، لأن معك قوماً لا يقولون إذا قلت، ولا يسألون إذا أمرت. وإن مع عليٍّ قوماً يقولون إذا قال، ويسألون إذا أمر، فقليل ممّن معك خير من كثير ممّن معه»[٣]!.

إنَّ «للرأي» قدسيته، وإن الموت دونه من أجل الحقّ،

---

(١) نهج البلاغة: الخطب، ص ٢١٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣.

يجعل صاحبه شهيداً لأن «من قتل دون حقه فهو شهيد، ومن مات دون مظلمة فهو شهيد، ومن مات دون كلمة الحق فهو شهيد، وأفضل من ذلك كلمة حق عند إمام جائر» ـ كما يقول الحديث الشريف ـ.

ثانياً ـ حرِّية الاجتماع والتنظيم:

فيما يرتبط بعمل الخير، والسعي لمصلحة الناس، فإن التنظيم ليس جائزاً فحسب، بل هو مستحب أيضاً. يقول الله تعالى:

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[1].

ويقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾[2].

«فحق التجمع والتنظيم وتشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب مكفول في الإسلام، فقد جعل الرسول ﷺ المهاجرين والأنصار جماعتين.. ويُستفاد من أحاديث متعددة أنه كلما ضغطت عليه جماعة منهما كان يلتجىء إلى الجماعة

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.
(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

الأخرى، ففي حديث رسول الله ﷺ أنه قال: «لو سلك الناس وادياً، وسلك الأنصار وادياً..»[1].

ولقد بقي كل من الأنصار والمهاجرين كحزبين إلى عصر أمير المؤمنين عليه السلام، وكان لهما مظاهر حزبين مستقلين حتى في الحروب «فكانت راية الأنصار يوم صفِّين بيد «قرظة» وهو من صحابة رسول الله ﷺ»[2].

وإذا كان التنظيم مشروعاً، فهل يبقى «الاجتماع» محرماً؟

ثالثاً ـ حرية المعارضة:

سنرى فيما بعد أن انتخاب الحاكم هو حق من حقوق الناس ومن ثم فإنَّ عزله أيضاً حق من حقوقهم.. ولا شك أن ذلك لا يمكن أن يتمّ إلَّا إذا كان حق المعارضة مكفولاً.. وإلَّا كيف يتمّ عزل الحاكم لو لم تسبقه المعارضة؟

إلَّا أنّ المعارضة بحدّ ذاتها مشروعة، وقد مارسها المسلمون الأولون بكلّ حرية. فأبتداءً من أمير المؤمنين عليه السلام الذي رفض البيعة بعد رسول الله ﷺ إلى ما بعد وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام، ومروراً بأبي ذرّ الذي رفع راية المعارضة، وانتهاءً بسماح الإمام عليه السلام لمعارضته من قبل الخوارج، كل

---

(١) الصياغة الجديدة: ص ٣٣٨.

(٢) الصياغة الجديدة: ص ٣٣٩.

ذلك يدلّ على مشروعية المعارضة، للأفراد وللجماعات معاً . .

الثاني ـ حاكمية الناس:

الحكم، أي حكم، هو للناس، لا عليهم. فالحاكمية لهم دون غيرهم. ولا يجوز تقرير مصائر الناس من دون رضاهم، ولا تعيين والي من غير اختيارهم.

فحكم الشورى، يعني حق الناس اختيار الحاكم، والنظام الذي يحكمهم كما يعني حقّهم في عزل الحاكم، وتغيير النظام الذي يحكمهم، ضمن إطار القانون. .

وحكم الشورى يعني أيضاً مشاركة الناس في إدارة أنفسهم، وفي تقرير مصيرهم في السلم والحرب وفي كل ما يمسّ شؤونهم. .

ونظراً إلى أنّ معنى حرية الناس في التنظيم وحقّهم في المعارضة أن يختلفوا، فإن من غير المتوقع إجماع الناس دائماً على أمر واحد، ورأي واحد، فإنَّ «رأي الأكثرية» سيكون هو المرجّح، ومن هنا ضرورة خضوع الأقلية للأكثرية في الشؤون العامة، أمّا في الشؤون الخاصَّة فلكل إنسان رأيه وحقّه الخاص به.

يقول الإمام علي عليه السلام: «الواجب في حكم الله وحكم

الإسلام على المسلمين، بعدما يموت إمامهم، أو يُقتل ضالاًّ أو مهدياً، أن لا يعملوا عملاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسُّنَّة يجبي فيئهم ويقيم حجمهم، وجمعهم، ويجبي صدقاتهم[1].

فالمسلمون هم الّذين يختارون إمامهم، ولا يفرض عليهم فرضاً، ولقد جاء اختيار المسلمين للإمام عليه السلام عن رغبة وحرية كاملة. . فعندما جاؤوا إليه بعد مقتل عثمان قال لهم: «دعوني وٱلتمسوا غيري، فإنَّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول وإن الآفاق قد أغامت، والحجّة قد تنكّرت. وٱعلموا أنّي إن أجبتكم، ركبت بكم ما أعلم (أي طبقت فيكم الحق بلا تمييز) ولم أصغ إلى قول القائل، وعتب العاتب، وإن تركتموني، فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً»[2].

وفي طريقة البيعة للإمام ذكر المؤرّخون أنه بعد مقتل الثالث جاءه المسلمون، وفيهم زعماء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار، والذين ٱتّبعوهم بإحسان، والذين

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ١٨٢.

(٢) الكامل: ج ٣، ص ١٩٣.

جاؤوا من مصر والكوفة والبصرة وغيرها، فقالوا يا أبا الحسن هل نبايعك؟ فقال عليه السلام: لا حاجة لي في أمركم، فقالوا: ما نختار غيرك فأختلفوا إليه مراراً وتكراراً، وأصرّوا عليه إصراراً، وخرج عليه السلام إلى السوق فاتبعه الناس وأصرّوا عليه، فدخل حائط بني عمرو وقال لأبي عمرة: اغلق الباب فجاء الناس فقرعوا فدخلوا وفيهم طلحة والزبير، فقالا: يا علي اِبسط يدك فبايعه طلحة والزبير وثم الآخرون[١].

ولقد قال الإمام فيما بعد:

«والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتموني عليها، فلما أفضت إليّ نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا، وأمرنا بالحكم به فأتّبعته، وما أستنّ النبي صلى الله عليه وآله فأقتديته»[٢].

وقال أيضاً: «إني ما أكرهت أحداً على البيعة»[٣].

فقد رفض البيعة عبد الله بن عمر، وجماعة أخرى من أمثاله فلم يجبرهم الإمام على البيعة، بل تركهم وشأنهم[٤].

---

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٢٩.
(٢) نهج البلاغة: الخطب، ص ٢٠٥.
(٣) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٧٠.
(٤) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣١.

وهكذا كان الإمام يرى مشروعية حكمه بأنتخاب الناس له، لا فرضه عليهم. .

وهذا يعني أن الأصل هنا هو رأي الناس في أنتخاب الحاكم، وحقّهم في تعيين الوالي، والخليفة، دون غيرهم. .

* * *

وكما للناس حقّ أختيار «الوالي» و«الإمام»، فإن لهم حق المشاركة في الحكم، عبر الأخذ بآرائهم فيما يرتبط بمصائرهم من أمور هامَّة تترك الأثر على حياتهم. .

ولقد أعتاد الإمام علي عليه السلام على استشارة الناس في مثل تلك الأمور، معتبراً ذلك حقاً من حقوق الرعية، وهو القائل:

«ألا وإن لكم عندي (أي حقّكم عليّ) ألَّا أحتجز دونكم سراً إلَّا في حرب، ولا أطوي (أمنع) دونكم أمراً إلَّا في حكم، ولا أؤخّر لكم حقاً عن محله، ولا أقف به دون مقطعه»[1].

ولكم يجد الباحث موارد في حياة الإمام علي عليه السلام أيام خلافته كان الإمام يستشير فيها أصحابه، ويخضع لمشاوراتهم وآرائهم، بالرغم من أنه عليه السلام كان له رأي آخر، وبالرغم من أن رأيه كان الأصوب، حسب النتائج.

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ٥٠ ـ الأمالي: ج ١، ص ٢٢١.

فمثلاً قُبيل معركة صفّين جمع الإمام من كان معه من المهاجرين والأنصار، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فإنكم ميامين الرأي، مقاويل بالحق، أهل الحُلُم، مباركو الفعل والأمر، وقد أردنا المسير إلى عدوّنا وعدوّكم فأشيروا علينا برأيكم».

فقام عمار بن ياسر فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: «يا أمير المؤمنين إن استطعت ألّا تقيم يوماً واحداً فأفعل، إشخص بنا قبل استعار نار الفجرة وأجتماع رأيهم على العدوان والفرقة، وأدعهم إلى رشدهم، فإن قبلوا سعدوا، فإن أبوا إلّا حربنا فوالله إن سفك دماءهم، والجدّ في جهادهم لقربة عند الله».

فقال الإمام: «لله درّك يا عمّار. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إن عماراً ملئ إيماناً إلى مُشاشه (رؤوس العظام كالمرفقين والمنكبين والركبتين). وكان عمار إذا أستأذن على النبي صلى الله عليه وآله يقول: ائذنوا له. فإذا دخل استقبله صلى الله عليه وآله بقوله: مرحباً بالطيب المطيب».

فلما فرغ الإمام من الثناء على عمار، قام سعد بن قيس بن عبادة فقال: «يا أمير المؤمنين. عجّل بنا إلى عدوّنا، فوالله لجهادهم أحب إليَّ من جهاد الترك والروم لإدهانهم في دين

الله، واستذلالهم أولياء الله من أصحاب محمد ﷺ من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان! إذا غضبوا على رجل حبسوه أو ضربوه أو حرموه أو سيَّروه (نفوه)، وفيئنا لهم في أنفسهم حلال، ونحن لهم فيما يزعمون قطين (أي رقيق وعبيد)».

ثم قام سهل بن حنيف فقال: «يا أمير المؤمنين. نحن سلم لمن سالمت وحرب لمن حارب. ورأينا رأيك. ونحن كفّ يمينك، وقد رأينا أن تقوم بهذا الأمر في أهل الكوفة، فتأمرهم بالشخوص، وتخبرهم بما صنع الله لهم في ذلك من الفضل، فإنهم هم أهل البلد وهم الناس. فإن ٱستقاموا لك استقام لك الذي تريد وتطلب. وأما نحن صحابة رسول الله ﷺ، فليس عليك منَّا خلاف، متى دعوتنا أجبناك، ومتى أمرتنا أطعناك»[1].

وبعد أخذ وردّ، ٱتفق رأي الأكثرية منهم على المسير إلى الشام، وهكذا كان. .

فلم يصدر الإمام أمراً «ملكياً» أو «جمهورياً» أو «إمامياً» بإعلان الحرب، ويفرض على أصحابه الخضوع له، ويعاقب بالإعدام كل من يخالف.

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٢ ـ ١٣.

إنَّ الحرب فيها مصائر الناس، فكيف يمكن إعلانها بدون أخذ آرائهم فيها، ومشورتهم حولها؟

والغريب أن الإمام بالرغم من رأيه الشخصي في الحرب مع معاوية، وبالرغم من رأي الأكثرية من أصحابه معه، إلَّا أنه تريّث في ذلك لكي يتم الحجّة على معاوية، حتى إذا أبطأ عن ذلك، اجتمع إليه عليه السلام بعض أصحابه، وجرت بينهم المداولة التالية:

قال رجل من أهل الكوفة: «متى يقودنا أمير المؤمنين لنغزو الشام قبل أن يغزونا معاوية»؟.

وقال آخر: «تعلّمنا من الإمام أنه ما غُزي قومٌ في دارهم قطّ إلّا ذَلُّوا..»؟.

فأجابه شيخ: «دع الأمر للإمام فهو أدرى بالأمر منًّا».

فٱرتفع صوت: «لا والله لا يصنع بنا كما يصنع معاوية بأصحابه: يأمرهم فيطيعون، دون أن يفقهوا! إن لنا في الأمر رأياً، وقد علَّمنا أمير المؤمنين أنه ما خاب من ٱستشار، وأن من ٱستشار الرجال شاركهم في عقولهم. لا والله لا يبرم أمراً دوننا أبداً»[1]. يعني ذلك أن أصحاب الإمام قد تعوّدوا بسبب

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٠.

ما، أن لهم الحقّ في الأخذ بآرائهم، ولهم الحق في رفض القرار إذا لم يؤخذ بها! فلم يجبرهم الإمام على ذلك. .

وقد حدث أكثر من مرَّة أن بعض من كان معه، لم يكن له رأي موافق مع الحرب، فكان ينوي الاعتزال فلم يجبره الإمام. . من ذلك، «أن جماعة لم تحب الخروج معه إلى الشام وقد أفصحت عن ذلك، فسمح لهم الإمام بأن يعتزلوا الأمر» ثم شعر عليه السلام أن جماعة أخرى لا تحب الخروج ولكنها لا تُفصح عمّا في أعماقها تحرّجاً وحياءً منه. فذهب إليهم، وقال لهم: «خذوا عطاءكم، واخرجوا إلى الدّيلم» فحمدوا الله إليه، وهكذا أرسل الجماعات التي لا تريد أن تنغمس في القتال، إلى حدود البلاد ليحموا الثغور مع حُماتها مما عسى أن يتهدّدها من الأعداء. ولم يُغاضب أحداً لأنه أبى الخروج معه. .»[1].

إن ترسيخ دعائم الشورى، كانت عند الإمام أهمّ بكثير من إحراز الانتصار. ذلك أن «الشورى» مبدأ من مبادىء الحكم وقيمة من القيم الدينية، و«مثل» من المثل الإنسانية، بينما الانتصار قضية ماديَّة وقتية. . فكان الإمام يقدّم القيم على حسابه الشخصي مهما كانت النتائج. .

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٢٤.

لقد كان الإمام فعلاً بحاجة إلى الرجال، فلم يكن خروج جماعة بالذي لا يؤثر على جيشه، ولكنه لم يكن يجبر الناس على مصائرهم..

لقد خضع الإمام لرأي أصحابه مرات ومرات، حتى قال عليه السلام قولته الشهيرة: «أفسدتم عليّ رأيي حتى قالت قريش: إن ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب.

لله أبوّهم! وهل أحد منهم أشدّ لها مراساً، وأقدم فيها مقاماً منّي؟ لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين، وها أنا ذا قد ذرفت على الستّين. ولكن لا رأي لمن لا يُطاع»[1].

* * *

ولقد خضع الإمام لآراء أصحابه في الظروف الصعبة والعادية معاً إلى درجة أن ذلك أدّى إلى تطاولهم عليه، وتمزّق صفوف جيشه، غير أن الإمام لم يتراجع عن الأخذ بمشورتهم، والتنازل لمواقفهم، كما لم يصدر أمراً بمنع مناقشتهم له، وضرورة خضوعهم لتعليماته، بل بقي مخلصاً لمبدأ قبول آراء الأكثرية، وضرورة المناقشة المستمرة، والحوار الدائم مع أهل الحلّ والعقد منهم..

ولقد حدث في معارك صفّين أن الإمام لاحظ «أن معاوية

---

(١) مروج الذهب: ج ٢، ص ٤٠٣.

يقف على التل تحت الترس الذهبي، يتفقّد طريق مؤخرته إلى الشام، لينسحب إذا ما لم يجد حيلة إلّا الانسحاب. .

وشاهد الإمام تدفّق الإمدادات والميرة من الشام إلى مؤخرة جيش معاوية، فنظر الإمام في الأمر، فوجد أن معاوية كلما حوصر ونفدت منه الميرة جاءه مدد ضخم من الشام، فالطريق إليها مفتوح. . وإذن، فلا سبيل إلى الانتصار الحاسم على جيش الشام ومعاوية ما بقي طريق الميرة والإمداد مفتوحاً ومؤمَّناً.

وأصدر الإمام عليٌّ أمره إلى أحد أصحابه: «سر في بعض هذه الخيل فاْقطع الميرة عن معاوية، ولا تقتل إلّا من يحل لك قتله، وضع السيف موضعه».

وبلغ ذلك معاوية، فدعا أقوى أمراء جيشه وأمره أن يخرج بفرسانه لتأمين الطريق، ولكنه عاد منهزماً بعد حين، وقطع الإمام الميرة عن جيش الشام.

فجمع معاوية رؤوس جند الشام وأصحابه وقال لهم: «أتاني خبر من ناحية من نواحي فيه أمر شديد» فقالوا جميعاً: «يا أمير المؤمنين ليس لنا رأي في شيء مما أتاك، إنما علينا السمع والطاعة».

وأراد الإمام عليٌّ أن يعرف رأي أصحابه من أهل العراق،

فقال: «أيها الناس، إنه أتاني خبر من ناحية من نواحيّ» فقال بعضهم: «الرأي لك» وقال آخرون: «يا أمير المؤمنين، إن لنّا في كل أمر رأياً، فما أتاك فأطلعنا عليه حتى نشير عليك» فقال علي عليه السلام: «ظفر والله ابن هند بٱجتماع أهل الشام له وٱختلافكم عليَّ، والله ليغلبنّ باطله حقكم إنما أتاني أن بعض خيلنا قطعت الميرة عن معاوية، وظفرت بفرسانه، وأتى معاوية نبأ هزيمة أصحابه فقال: «يا أهل الشام، إني أتاني أمر شديد»، فقلّدوه أمرهم، وٱختلفتم عليَّ»[1]!.

[يقول أحدهم عن طريقة الإمام في التعامل مع أصحابه «كان همّ الإمام أن يعود بالناس إلى شجاعة الرأي، وصدق النصيحة، كما كانوا أيام الرسول صلى الله عليه وآله فالشورى واجبة شرعاً، ولا خيار لولي الأمر فيها، بل إنها لتلْزِمه، وإلّا استبدّ برأيه على الناس، وهذا الاستبداد هو ما يأباه الله ورسوله، هو الذي لعنّا مقترفيه»!!

إلا أن المستشار مؤتمن كما نصّ الحديث الشريف، فمن واجب من يستشار أن يُحسن المشورة، ويخلص فيها ويصدق، ولا يبتغي بها إلّا وجه الله ومصلحة الأمّة فحسب.

«وفي الحق أن أمير المؤمنين عليه السلام ٱستشار حتى أسرف

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٩٠ ـ ٩١.

عليه المشيرون، وتطوّع آخرون بالمشورة والرأي دون سؤال. . وعوَّدهم الإمام على الرغم من هيبته أن يبدوا له حتى هواجس النفوس، ورأى أن هذا أجدى من القمع ومن كبت الرأي»!

«وكان من هَمِّ الإمام أن يحضّ الناس على التفكير والتدبّر، وعلى ألّا يطيعوا بلا فهم كالأنعام، وألّا يخرّوا على آيات الله إذا ذُكِّروا بها صُمًّا وعمياناً وإلّا كانوا شرّ الدواب»!.

«وإن الله خلق لهم الحواسّ والمشاعر والعقل ليروا ويسمعوا ويتدبّروا. . فيعرفوا الحسن والقبيح بذاته، وبالعقل، وهو هكذا يُعْرَف قبل أن يحدده الشرع»!

«فالإمام هَمَّه أن يرتفع بمستوى العقل والإرادة في الإنسان».

«وأمير المؤمنين هَمَّه أن تقوم الإمرة على العدل، والورع والتقوى، وأن يتساوى الناس كل وعمله، والله يبلوهم ليعرف أيّهم أحسن عملاً، ولا فضل لعربي على أعجمي إلّا بالتقوى. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[1]». .

«والإمام كما قال مراراً وكرّر تكراراً لم يجد في القرآن ولا في السُّنَّة ولا فيما يقرأ من كتب الأولين، ولا فيما علَّمه الرسول من علم، أن للعرب من أولاد إسماعيل فضلاً على

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

غيرهم من أولاد أخيه إسحاق، وكلاهما كان رسولاً نبياً، وكلاهما ولد إبراهيم».

«من أجل ذلك أحبّ الموالي وأهل الذمة الإمام كرّم الله وجهه، كما أحبّه أهل الورع وأهل التقوى من العرب».

وكان جيش أمير المؤمنين مؤلفاً في أغلبه من أهل الورع والتقوى وممّنْ عوَّدهم الإمام حرية التفكير، وأخذهم بالصراحة في التعبير عن الرأي فكان كل مقاتل في هذا الجيش يجد لنفسه حق مجادلة القائد.. لكل منهم رأيه المستقلّ، وكأنّه أمة وحده!.. وما من أحد منهم يُذعن للأمر أو النهي إلّا إذا عرف عِلّتهُ وحكمته واْقتنع بجدواه، على خلاف ما هو مألوف في الجيوش في ذلك الزمان. وفي كل زمان ومكان!..

«من الحق أنهم اجتمعوا في حب الله ورسوله، دفاعاً عن العدل، وعن حق الإنسان في المساواة والكرامة والحياة الكريمة، تحت راية الإمام علي.. ولكنّهم على الرغم من ذلك تعوّدوا ألّا يمضوا خطوة، وألّا يأخذوا شيئاً أو يدعوا شيئاً، إلّا إذا اْقتنعوا وفقهت عقولهم ما يفعلون!.. هم يفعلون ما يُؤمرون على أن يفهموا سبب الأمر ومغزاه»!![1].

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٦٢.

وفي مسألة «التحكيم» في صفّين حينما رفع أصحاب معاوية المصاحف على الرماح داعين إلى كتاب الله، كانت المعارك على مشارف أن تنتهي بأنتصار الإمام، وكان الأشتر على قاب قوسين من موقع معاوية، ولقد كان رأي الإمام الاستمرار في الحرب حتى النصر، وقد كان يلوح في الأفق فعلاً. إلَّا أن أصحابه رأوا غير ذلك، ولقد حاول الإمام إقناعهم بما يراه، وحاججهم، وناقشهم، وبيّن لهم، ولكنّهم أصرّوا على القبول. فتنازل لهم الإمام بالرغم من أنه كان بإمكانه أن يصمّ أذنيه عن مقالتهم، ويصدر أوامره بالتصدّي لكلّ من يخالفه الرأي، ويحرز النصر وينهي الأمر كله. ولكن لم يكن انتصاره، انتصاراً للشورى، بل انتصاراً للحاكم وحده.. وبقرار منفرد منه.. وعلى رغم قرار الناس.. وقد آثر الإمام «التحكيم» بالرغم عنه لكي يكون قد نزل على رأي أصحابه، يقول مصعب بن الزبير، وكان مع الإمام حينئذ فروى الحادثة كما يلي:

«كنت عنده حين بعث إلى الأشتر أن يأتيه، وقد كان الأشتر أشرف على معسكر معاوية ليدخله، فأرسل إليه علي يزيد بن هانىء: أن إِئتني..

فأتاه فبلغه فقال الأشتر: «إِئت أمير المؤمنين فقل له: ليس

هذه بالساعة التي ينبغي لك أن تزيلني فيها عن موقفي. إني قد رجوت الله أن يفتح لي فلا تعجلني».

فرجع يزيد بن هانىء إلى عليّ فأخبره.

فما هو أن ٱنتهى إلينا حتى ٱرتفع الرهج وعلت الأصوات من قبل الأشتر، وظهرت دلائل الفتح والنصر لأهل العراق، ودلائل الخذلان، والإدبار على أهل الشام.

فقال له القوم: والله ما نراك إلّا أمرته بقتال القوم.

قال: «أرأيتموني ساررت رسولي إليه؟! أليس إنما كلّمته على رؤوسكم علانية وأنتم تسمعون؟

قالوا: «فأبعث إليه فليأتك، وإلّا فوالله اعتزلناك».

قال: «ويحك يا يزيد بن هانىء. قل للأشتر أقبل إليّ فإن الفتنة قد وقعت.

فأتاه فأخبره، فقال الأشتر: ألرفع هذه المصاحف؟!

قال: نعم.

قال: أما والله لقد ظننت أنها حين رُفعت ستوقع اختلافاً وفرقة! إنها مشورة ابن النابغة ـ يعني ابن العاص ـ ثم قال ليزيد: ويحك! ألا ترى إلى ما يلقون؟ ألا ترى إلى الذي يصنع الله لنا؟ أينبغي أن ندع هذا وننصرف عنه؟! فقال له يزيد: أتحب أنك ظفرت ها هنا وأن أمير المؤمنين بمكانه الذي هو به يسلَّم إلى

عدوّه؟. قال: سبحان الله! لا والله ما أحب ذلك. فأقبل الأشتر حتى ٱنتهى إليهم فصاح فيهم: يا أهل الذلّ والوهن، أحين علوتم على القوم فظنّوا أنكم لهم قاهرون، ورفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها؟! قد والله تركوا ما أمر الله به فيها وتركوا سُنّة من أُنزلت عليه، فلا تجيبوهم أمهلوني فُوَاقاً (ما بين الحلبتين للناقة) فإني قد أحسست بالفتح.

قالوا: لا.

قال: فأمهلوني عدوة الفرس فإني قد طمعت في النصر.

قالوا: لا، إذن ندخل معك في خطيئتك.

قال: فحدّثوني عنكم ـ وقد قُتل أماثلكم وبقي أراذلكم ـ متى كنتم محقّين؟ أحين كنتم تقتلون أهل الشام؟ فأنتم الآن حين أمسكتم عن القتال مبطلون؟ أم أنتم الآن في إمساككم عن القتال محقّون؟ فقتلاكم إذن الّذين لا تنكرون فضلهم وكانوا خيراً منكم، في النار!

قالوا: دعنا منك يا أشتر. قاتلناهم في الله وندع قتالهم في الله. إنّا لسنا نطيعك فٱجتنبنا.

قال: خُدعتم والله فٱنخدعتم، ودُعيتم إلى وضع الحرب فأجبتم. يا أصحاب الجباه السود، كنّا نظن أن صلاتكم زهادة في الدنيا وشوق إلى لقاء الله، فلا أرى فراركم إلّا إلى الدنيا

من الموت، ألا فقبحاً لكم، ما أنتم برائين بعدها عزّاً أبداً، فأبعدوا كما بعد القوم الظالمون.

فسبّوه وسبّهم، وضربوا بسياطهم وجه دابته، وضرب بسوطه وجوه دوابهم، فصاح بهم عليّ فكفّوا.

وقال الأشتر: يا أمير المؤمنين إحمل الصف على الصف يصرع القوم وهكذا كان أصحابه يختلفون ويتصايحون ويتناقشون ويتضاربون وكأن برلمانهم مفتوح على الطبيعة في ميدان الحرب كما في حالات السلام وأخيراً يخضعون لأكثرية الآراء!

وفي عزّ المعارك جاء أحد أصحاب الإمام وسأله: ما رأي أمير المؤمنين؟

فقال: «لم يزل أمري معكم على ما أُحب إليّ أن أخذت منكم الحرب. قد والله أخذت منكم وتركت، وأخذت من عدوّكم فلم تترك. وإنها فيكم أنكى وأنهك. ألا إني أمس أميراً للمؤمنين، فأصبحت اليوم مأموراً، وكنت ناهياً فأصبحت منهياً. وقد أحببتم البقاء وليس لي أن أحملكم على ما تكرهون». إذن للإمام رأي استمرار الحرب، ولكنهم لا يرغبون في ذلك وهو لا يجوّز لنفسه (حيث يقول ليس لي) أن يجبرهم على ذلك (أن أحملكم على ما تكرهون). فليس قبول

الإمام للتحكيم لعجزه ولا لخوفه من تهديد أحد، لأنه لم يخف في حياته قطّ إلا من الله تعالى. وليس لأنه خاف الشقاق في أصحابه، وقد وقع الشقاق على كل حال، بل لأنه يؤمن بأن للناس رأيهم في مصائرهم ويجب أن يُحترم هذا الرأي وإن كان خاطئاً.

... ومع إصرارهم قبل الإمام إيقاف القتال، فتصايحوا: إن عليًّا أمير المؤمنين قد قبل الحكومة وقد رضي بحكم القرآن، قال الأشتر: إن كان أمير المؤمنين قد قبل ورضي، فقد رضيت بما رضي أمير المؤمنين. فأقبل الناس يقولون قد رضي أمير المؤمنين، قد قَبِلَ أمير المؤمنين، وأمير المؤمنين ساكن لا يبضّ (لا ينبس) بكلمة، مطرق إلى الأرض.

فقطع الأشعث الصمت بقوله: «يا أمير المؤمنين إن شئت أتيت معاوية فسألته ما يريد». قال الإمام في سأم: «ذلك إليك، فأفعل ما شئت».

فلما جاء الأشعث إلى معاوية رحّب به! وقال له: «نرجع نحن وأنتم إلى كتاب الله وإلى ما أمر به في كتابه، تبعثون رجلاً منكم ترضونه وتختارونه، ونبعث برجل ونأخذ عليهما العهد أن يعملا بما في كتاب الله، وننقاد جميعاً لما أتفقا عليه من حكم الله».

ثم أرسل معاوية إلى عليّ كتاباً قال فيه: كل واحد منّا

يرى أنه على الحق فيما يطلب من صاحبه، وقد قُتل بيننا خلق كثير، ولن يعطي أحد منَّا طاعة للآخر، وإني أتخوّف أن يكون ما بقي أشدّ ممَّا مضى.

فهل لك في أمر لنا ولك في حياة وعذر وبراءة أن يحكم بيننا حكمان رضيان، أحدهما من أصحابي والآخر من أصحابك، فيحكمان بما في كتاب الله بيننا، فإنه خيرٌ لي ولك وأقطع لهذه الفتن، وأرض بحكم القرآن إن كنت من أهله».

فكتب إليه الإمام «من عبد الله أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبي سفيان أما بعد، فإن أفضل ما شغل به المرء نفسه ٱتّباع ما يُحسن به فعله، ويستوجب فضله، ويسلم من عيبه، وإن البغي والزور يزريان بالمرء في دينه ودنياه.. فٱحذر الدنيا! لا فرح في شيء وصلت إليه منها، وقد علمت أنك غير مدرك ما قضى فواته. وقد رام قوم أمراً بغير الحقّ فتأوّلوا على الله تعالى، فأكذبهم، ومتّعهم قليلاً ثم اضطرهم إلى عذاب غليظ، فٱحذر يوماً يغتبط فيه من أحمد عاقبة عمله، ويندم فيه من أمكن الشيطان من قياده ولم يحاده، فغرّته الدنيا وٱطمأن إليها.

ثم إنَّك دعوتني إلى حكم القرآن، ولقد علمت أنك لست من أهل القرآن، ولست حكمه تريد، والله المستعان. وقد

أجبنا القرآن إلى حكمه ولسنا إياك أجبنا، ومن لم يرض بحكم القرآن فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً».

فلما عاد الأشعث بكلام معاوية إلى الإمام، قال أكثر أصحابه: «رضينا وقبلنا وسمعنا وأطعنا».

وأشار الأشعث على الإمام بأن يبعث عنه أبا موسى الأشعري.

فقال الإمام: «قد عصيتموني في أول هذا الأمر فلا تعصوني الآن، إني لا أرى أن أُولي أبا موسى الأشعري»!.

فقال الأشعث ومن خرج على الإمام من القرّاء المتطرفين: «لا نرضى إلا بأبي موسى»!.

قال الإمام: «ويحكم! هو ليس لي بثقة! لقد فارقني وخذل الناس عنّي، ثم إنه هرب شهوراً إلى مكة حتى أمنته، لكن هذا عبد الله بن عباس أُولّيه ذلك».

قال الأشعث والخوارج على الإمام: «والله لا يحكم فيها مضريان» فأبن العاص وابن عباس من قريش فهما مضريان، أما الأشعث وأغلب الخوارج فمن قحطان، وبين مضر وقحطان عداء قديم وتنافس منذ الجاهلية!!

وعندما رفضوا مرشّحه لم يجبرهم على ذلك بل قال: «إن أبيتم ابن عباس، فالأشتر» (وهو قحطاني مثلهم).

قالوا: «وهل سعر الأرض، وهاج هذا الأمر، وأشعل ما

نحن فيه إلّا الأشتر؟ لا نرضى بغير أبي موسى الأشعري. . فإنه حذّرنا ما وقعنا فيه». قال عليّ: «إن معاوية لم يكن ليضع لهذا الأمر أحداً هو أوثق برأيه في نظره من عمرو بن العاص، وإنّه لا يصحّ للقرشي إلّا مثله. فعليكم بعبد الله بن عباس فأرموا به، فإن عمرو بن العاص لا يعقد عقدة إلّا حلها عبد الله، ولا يحلّ عقدة إلّا عقدها» فقال الأشعث: «اِجعله رجلاً من أهل اليمن إذ جعلوا رجلاً من مضر» قال الإمام ساخراً: «أخاف أن يخدع يَمَنِيُكم فإن عمرو بن العاص ليس من الله في شيء إذا كان له في أمر هوى» قال الأشعث: «والله لأن يحكما ببعض ما نكره وأحدهما من أهل اليمن، أحبّ إلينا من أن يكون بعض ما نحبّ في حكمهما وهما مضريان».

فقال الأحنف بن قيس: «يا أمير المؤمنين، إنك قد رميت بحجر الأرض (الداهية من الرجال)، ومن حارب الله ورسوله في أول الإسلام وإني عجمت أبا موسى وحلبت أشطره، فوجدته كليل الشفرة وأنه لا يصلح لهؤلاء القوم إلّا رجل يدنو منهم حتى يكون في أكفّهم، ويتباعد عنهم حتى يكون بمنزلة النجم منهم».

فقال الناس: «لا يكون إلّا أبا موسى». لقد قبل الإمام رأي أصحابه في قبول الهدنة رغم النصر الذي كان يلوح له في الأفق، وها هو يريد أن يُعيّن مبعوثاً من قبله ولكن أصحابه لا

يقبلون، فلا يقول لهم: ما لكم والدخول بين السلاطين. . ولا يجبرهم على ذلك، بل يقبل منهم النقاش ويحاول إقناعهم برأيه، فهو لا يريد أبا موسى ممثلاً له، ولجبهته، فهو يتذكر ما كان من أبي موسى الأشعري، عندما أرسل إليه ليخرج معه إلى معركة الجمل، وكان أبو موسى إذ ذاك أميراً على الكوفة فأبى ومنع الناس من الانضمام لعلي، وقال للناس إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الراكب».

فظلّ أبو موسى ينصح الناس ألَّا يخرجوا مع الإمام، حتى جاءه الأشتر أميراً على الكوفة فاْحتلّ قصر الإمارة وطرده، فهرب أبو موسى إلى الحجاز، وخرج الناس مع عمّار والأشتر والحسن بن عليّ فوافوا الإمام قبل معركة الجمل!

لم يمرّ من الأعوام ما يكفي للنسيان!! ما مرّ إلّا عامان فحسب. وها هو ذا الإمام يضطر إلى أن يُنيب عنه أبا موسى الأشعري.

أمضّ الإمام أنهم يصرّون على رأيهم الخاطىء فقال:

«أُعصى ويُطاع معاوية»!!

وحاول أن يبصرهم بما هم صائرون إليه، ولكن بلا جدوى فقال لهم وقد قبل رأيهم. .

«اِصنعوا الآن ما أردتم، واْفعلوا ما بدا لكم أن تفعلوه»!

فأرسلو إلى أبي موسى الأشعري في مكة، فقالوا له: «إن الناس قد اصطلحوا». فقال: «الحمد لله» قالوا له: «وقد جعلوك حكماً» قال: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون». هكذا عوّد الإمام أصحابه أن يكون لهم في شؤونهم رأياً، كما عوّدهم أن يحاول إقناعهم بما هو مقتنع به، وأن يجادلهم، وأن يوضح لهم ما يجب توضيحه، ولكنه لم يعوّدهم أن يصدر الأوامر إليهم، ويحملهم على الطاعة بالرغم عنهم.

لقد غرست تعاليمه في قلوبهم، أن لا يخرّوا صمّاً وعمياناً إذا تُليت عليهم آيات ربهم، بل عليهم أن يتدبّروا فيها، ليفقهوها، ليعبدوا الله عن بصيرة، وعوّدهم أن يتفكّروا، في كل أمر يصدره حتى في اللحظات الحاسمة من الحرب، وأن يقرروا، حتى عندما يجب على الجند عادة أن يطيعوا ما يؤمرون..

بينما عوّد معاوية أصحابه أن يسلِّموا إليه القياد، وأن يغلقوا على أنفسهم باب الوعي والفهم، وأن يطيعوه ولا يناقشوه، لقد مشى معهم على قاعدة «أطع ولا تناقش» فقد «استخفّ قومه فأطاعوه» كما فعل فرعون من قبل.

أما الإمام الذي قام حكمه على الشورى، والذي لم يقطع

أمراً دون أصحابه، إلَّا في أحكام الله وشريعته، والذي لم يخف عنهم سراً إلّا ما يتعلّق بأسرار الحرب، فقد أصرَّ على أتباع الشورى، حتى وإن أدَّى ذلك إلى الهزيمة في القتال. .

كان رأيه غير رأيهم، وكان الأُفق واضحاً أمامه، يرى من بعيد إلى ما ينتهي هذا الأمر، ولكنه لم يكن المستبد برأيه، ولم يرد أن يصادر آراء الناس ويجبرهم على تغيير توجهاتهم. .

ولنستمع مرة أخرى إلى ما يذكره المؤرخون في هذا المجال. .

«روي أنه بعد كتابة صحيفة التحكيم، دُعي الشهود من الطرفين ليوقعوا على الصحيفة: من كل جانب عشرة، فلما دعوا الأشتر قال: لا صحبتني يميني ولا نفعتني بعدها الشمال إن كتب لي في هذه الصحيفة اسم على صلح أو موادعة. أو لست على بيّنة من ربي، ويقيني من ضلالة عدوي؟! أو لستم قد رأيتم الظفر إن لم تجمعوا على الخور؟!

فوثب الأشعث بن قيس، فقال محتداً: «إنك والله ما رأيت ظفراً ولا خوراً، هلمّ فآشهد على نفسك، وأقرر بما كتب في هذه الصحيفة، فإنه لا رغبة بك عن الناس».

قال الأشتر: «بلى والله إن لي لرغبة عنك في الدنيا للدنيا،

وفي الآخرة للآخرة، ولقد سفك الله بسيفي هذا دماء رجال ما أنت بخير منهم عندي، ولا أحرم دماً».

فقال الأشعث: «ولكن قد رضيت بما صنع علي أمير المؤمنين، ودخلت فيما دخل فيه، وخرجت مما خرج منه، فإنه لا يدخل إلّا في هدى وصواب».

والأشتر فارس اشتهر بأنه عظيم الصولة، صارم القلب، شديد الإقدام وهو خواض غمرات.

فآثر الأشعث أن لا يجادله أو يخاصمه، وذهب ومعه عصابة من القرّاء إلى علي، فقال الأشعث: «يا أمير المؤمنين الأشتر لا يقرّ بما في الصحيفة، ولا يرى إلّا القتال».

وحاولوا أن يصوروا الأشتر مخالفاً للإمام كارهاً لما رضيه القوم. فقال الإمام: «وأنا والله ما رضيت ولا أحببت أن ترضوا، فإذا أبيتم إلّا أن ترضوا فقد رضيت، وإذ رضيت فلا يصلح الرجوع بعد الرضا ولا التبديل بعد الإقرار، إلّا أن يعصى الله ويتعدّى كتابه، فتقاتلوا من ترك أمر الله.

وأما الذي ذكرتم من تركه أمري وما أنا عليه فليس من أولئك ولست أخافه على ذلك. يا ليت فيكم مثله اثنين! يا ليت فيكم مثله واحداً يرى في عدوي ما أرى! إذن لخفت عليّ مؤنتكم، ورجوت أن يستقيم لي بعض أُودكم (الأود: العوج).

وقد نهيتكم فعصيتموني، فكنت أنا وأنتم كما قال أخو هوازن (دريد بن الصمة الشاعر الجاهلي):

وهل أنا إلّا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

والله لقد فعلتم فعلة ضعضعت قوة، وأسقطت منه (قوة)، وأورثت وهناً وذلّة، ولمّا كنتم الأعلين، وخاف عدوّكم الاجتياح، واستحرّ بهم القتل، ووجدوا ألم الجراح، رفعوا المصاحف فدعوكم إلى ما فيها ليفتنوكم عنهم، ويقطعوا الحرب، ويتربّصوا بكم ريب المنون، خديعة ومكيدة، فأعطيتموهم ما سألوا وأبيتم إلّا أن تهنوا وتغيروا وأيم الله، ما أظنّكم بعدها توفقون لرشد، ولا تصيبون باب حزم»[1].

فالإمام لم يرض بالتحكيم، تماماً كما لم يرض الأشتر، ولكنه حينما رأى أصحابه يرضون رضي به «فإذا أبيتم إلّا أن ترضوا فقد رضيت».

إنه الشورى في الحكم، والنتائج قد لا تكون مرضية، ولكن لا بدّ من قبولها لأن التراجع عن الشورى تراجع عن المبدأ، أمّا النتائج فهي لا تتعدّى أمور الدنيا هذه. وكان عليّ عليه السلام زاهداً فيها.

* * *

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

ونجد مثالاً آخر لتدخّل أصحاب الإمام في الشؤون التي تهمهم من أمور الدولة، في مناقشات «التحكيم» فعندما اقترب موعد اجتماع الحكمين، فقد أرسل الإمام وفداً من أربعمائة رجل على رأسهم عبد الله بن عباس، وشريح بن هانىء، ومعهم أبو موسى الأشعري.

وأرسل معاوية وفداً من أربعمائة رجل ومعهم عمرو بن العاص.

والتقوا جميعاً في (دومة الجندل) بين العراق والشام.

وكانت الرسائل تتردّد بين معاوية في دمشق وعمرو في دومة الجندل، فلا يعرف أحد من وفد الشام ما بعث به معاوية ولا ما ردّ به عمرو، ولا يحاول أحد أن يسأل، فقد ألفوا أن يتركوا الأمر جميعاً لمعاوية منذ بايعوه على السمع والطاعة..

أما وفد العراق فكانوا إذا علموا أن كتاباً وصل من عليّ وثبوا على ابن عباس يسألونه: «ما الذي كتب به إليك أمير المؤمنين»؟

فإذا كتم عنهم شغبوا عليه وصاحوا غاضبين: «لماذا كتمتنا ما كتب به أمير المؤمنين؟ أتراه كتب في كذا أو في كذا»؟.

وضاق ابن عباس بإلحاحهم وأخذ يؤنبهم: «أما تعقلون؟!

إذا جاء رسول أمير المؤمنين قلتم بأي شيء جاء؟ فإذا كتمتكم قلتم لم تكتمنا. أجاء بكذا وكذا؟ وما تزالون تظنون حتى تصيبوا، فليس لكم سر. . ! ألا ترون رسول معاوية يجيء ويرجع لا يعلم أحد بما جاء ورجع، ولا يسمع لهم صياح ولا لغط، وأنتم عندي كل يوم تظنون!؟ أما تعقلون»؟[1].

* * *

ولقد قال الإمام رأياً صريحاً في سبب قبوله للتحكيم حينما ناقش الخوارج ـ فيما بعد ـ قبيل معركة النهروان ـ حيث أوضح أن السبب هو «رأيهم» هم فقال:

«قد كنت نهيتكم عن هذه الحكومة، فأبيتم عليّ إباء المنابذين، حتى صرفت رأيي إلى هواكم، وأنتم معاشر أخفّاء الهام، سفهاء الأحلام»[2].

فالإمام صرف رأيه إلى أهوائهم، بالرغم من علمه بأنهم أخفّاء الهام وسفهاء أحلام، فهم على كل حال هم البشر، ـ بما فيهم من علّات ـ الّذين يحكمهم الإمام، وإذا أخذنا الشورى كمبدأ فلا بدّ من قبول آرائهم، مع قطع النظر عن النتائج، حيث إن النتائج يتحمّلون وزرها هم دون الإمام ثم إنه

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٤٥.
(٢) الموفقيات: للزبير بن بكار، ص ٣٥٠.

إذا كان من حق الناس انتخاب القيادة، ومن حقّهم التدخّل في ما يرتبط بمصائرهم، فإن لهم أيضاً أمران:

الأوّل ـ حقّ مراقبة الحاكم.

الثاني ـ حقّ عزله.

فللناس حق محاسبة الحاكمين، ومراقبتهم لكيلا يشطّوا عن السبيل. وهو ليس مجرد حق، بل ربما كان واجباً، وعليه الأجر والثواب، وذلك ضمن إطار «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» والذي يشمل الحاكم كما يشمل المحكوم. .

وقد جاء في الحديث: «وهل الدين إلّا النصيحة؟».

قيل: لمن؟

قال: «لأئمة المسلمين»[1] «والنصيحة هنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعطاء المشورة والتقويم والمحاسبة وغير ذلك. وليس الأمر مجرد حق، بل إن الإنسان سيُسأل عنه يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾[2].

والذي نرى أن حق مراقبة الحاكم، يسبقه واجب على

---

(١) الصياغة الجديدة: ص ٣٢٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٦٤.

الحاكم، وهو واجب كشف أموره للناس، وشرح مواقفه وأسباب ذلك، وتوضيح ما يجب توضيحه.

يقول الإمام علي عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر: «وإن ظنت الرّعية بك حيفاً فأصحر لهم بعذرك، وأعدل عنك ظنونهم بأصحارك، فإن في ذلك رياضة منك لنفسك، ورفقاً برعيّتك، وأعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق»[1].

وأمّا حق عزل الحاكم، فهو مجرد حق، إذا لم يرتكب الحاكم ما يوجب عزله، فلو أن أكثرية الناس لم يرغبوا لأي سبب من الأسباب في أستمرار الحاكم في إدارة شؤونهم فإن لهم انتخاب غيره، ضمن إطار من القانون والشرعية.

أمّا إذا ارتكب الحاكم الموبقات، فإن هذا «الحق» يتبدّل إلى «واجب» فلو ظلم الحاكم رعيته، فلا بدّ من تقويمه، وإن لم ينفع معه التقويم فلا بدّ من عزله. .

يقول الإمام علي عليه السلام: «أيها المؤمنون. . من رأى عدواناً يعمل به، ومنكراً يُدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرىء، ومن أنكره بلسانه فقد أجر، وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الظالمين السفلى

(١) نهج البلاغة: الحق، ص ٥٣.

فذلك الذي أصاب سبيل الهدى، وقام على الطريق، ونور في قلبه اليقين[١].

ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «سيكون عليكم أئمة يملكون أرزاقكم، يُحدِّثونكم فيكذبونكم، ويعملون فيسيؤون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم، وتصدّقوا كذبهم، فأعطوهم الحق ما رضوا به فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد»[٢].

ويقول الإمام علي عليه السلام: «أخذ الله على العلماء، أن لا يُقارّوا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم»[٣].

وفي النقاش الذي جرى بين الإمام علي عليه السلام وبين كل من طلحة والزبير قال الإمام لهما في جواب قولهما: «كرهناك.. نحن ثلاثة. أنت واحد ونحن اثنان».

فقال عليّ: «ألم تعلم أني ما أكرهت أحداً على البيعة؟ الآن ليس لكما غير ما رضيتما به! كان لكما أن تكرهاني، وألا ترضيا بي قبل الرضى، وقبل البيعة، إلّا أن تخرجاني

(١) الوسائل: ج ١١، ص ٤٠٥.
(٢) كنز العمال: ج ٦، الحديث: ١٤٨٧٦.
(٣) نهج البلاغة: الخطب، ص ٣.

مما بويعت عليه بحدَثٍ، فإن كنت أحدثت حدثاً فسمّوه لي!»[1].

وهكذا فإن الحاكم إذا خالف القانون، ولم تنفع معه النصيحة «وجب إسقاطه»[2] وإعلان العصيان ضدّه إذ «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[3] وقد ورد في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل البحرين عندما ولّي عليهم «العلاء بن الحضرمي»، قوله ﷺ: «وأنا أشهد الله تعالى على من وليته شيئاً ـ قليلاً أو كثيراً ـ من أمور المسلمين فلم يعدل فيهم، أنه لا طاعة له، وهو خليع مما ولّيته، وقد برئت ذمم المسلمين معه»[4].

وفيما يرتبط بقضية احترام الأقلية لرأي الأكثرية وضرورة خضوعهم في الأمور العامة لهم.. فإنه لأمر يحكم به العقل.. حيث إن البديل عن ذلك سيكون العكس، أي خضوع الأكثرية للأقلية، أو الفوضى ولا شك «أن سيرة العقلاء في جميع الأعصار والأصقاع جرت على تغليب الأكثرية على الأقلّية»[5].

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢.
(٢) المعتبر: للمحقق الحلي.
(٣) الصياغة الجديدة: ص ٣٢٦.
(٤) المصدر السابق.
(٥) دراسات في ولاية الفقيه: ص ٥٥٣.

وقد روي عن أمير المؤمنين قوله: «اِلزموا السواد الأعظم، فإن يد الله مع الجماعة، وإيّاكم والفرقة.. فإن الشاذّ من الناس للشيطان! كما أن الشاذّ من الغنم للذئب»[1].

وروي عنه أيضاً قوله: «ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى يحضرها عامَّة الناس فما إلى ذلك سبيل. ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها. ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار»[2].

وروي عنه أيضاً قوله: «إنه بايعني القوم الّذين بايعوا أبا بكر، وعمر، وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار (وكانوا يشكّلون الأكثرية حينذاك) فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردُّوه إلى ما خرج منه. فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولّاه الله ما تولّى»[3].

(١) معدن الجواهر: ص ٢٢٦.
(٢) تحف العقول: ص ١٣٠.
(٣) الإمامة والسياسة: ج ١، ص ٩٣.

الثالث ـ قداسة القانون:

الشريعة قانون المجتمع الإسلامي، وقداستها تعني تساوي الأفراد أمامها، وتعني تطبيقها على كل أفراد المجتمع، مع قطع النظر عن مواقعهم، ومسؤولياتهم والمساواة أمام القانون، هي أجلى مظاهر حاكميته وقدسيته..

والرجوع إليه في المشتبهات هو نتيجة تلك الحاكمية.

وإجراء أحكامه على الجميع، وأن يكون الحق لمن يتقيّد به، وعلى من يخالفه كل ذلك من مظاهر حاكمية القانون وقدسيته..

وفي الحقيقة فلا يمكن تصوّر ديمقراطية حقيقية من دون وجود ثوابت قانونية، تكون مرجعاً للناس، بحيث يكون الضعيف والقوي متساويين أمامه..

فكيف كان الإمام علي عليه السلام؟

لقد أوضح الإمام مرّات عديدة أنّه لا يفرّق بين الناس في الحق، بل إن ذلك هو من أظهر مواقفه على الإطلاق إبَّان خلافته فلقد صرَّح بذلك قولاً وكتابةً فقال:

«ألا وإنَّ لكم عندي أن لا أؤخر لكم حقاً عن محلّه، ولا

أقف به دون مقطعه، وأن تكونوا عندي في الحقِّ سواء، فإذا فعلت ذلك وجبت لله عليكم النعمة، ولي عليكم الطاعة»[1].

فجعل عليه السلام المساواة أمام القانون شرطاً عليه لهم، وربطها بطاعتهم له، فإذا فعل هو ذلك، وجبت عليهم الطاعة وإلَّا فلا . .

وقال في رسالة له إلى بعض عمّاله، وقد بلغه أنَّه تصرّف في أموال العامَّة، وأثرى على حسابهم، وصادر ما في بيت المال، فكتب إليه رسالة شديدة اللهجة جاء في بعض مقاطعها:

«أيُّها المعدود ـ كان ـ عندنا من أولي الألباب، كيف تسيغ شراباً وطعاماً، وأنت تعلم أنك تأكل حراماً، وتشرب حراماً، وتبتاع الإماء وتنكح النساء، من أموال اليتامى والمساكين، والمؤمنين والمجاهدين الّذين أفاء الله عليهم هذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد، فاتّق الله واردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك لأعذرنّ إلى الله فيك، ولأضربنَّك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلَّا دَخل النار . .

«ووالله، لو أن الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هوادة، ولا ظفرا منِّي بإرادة حتى آخذ الحق منهما، وأزيح الباطل عن مظلمتهما»[2].

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٠.

(٢) انساب الأشراف: ج ٢، ص ١٧٤.

وفي عهده إلى مالك الأشتر يؤكد عليه حاكمية القانون، فيقول: «والزم الحقّ من لزمه من القريب والبعيد، وكُن في ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصّتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإنَّ مغبّة ذلك محمودة»[1].

ويقول له أيضاً في مسألة الرجوع إلى الشريعة في موارد الخلاف والشبهة: «واردد إلى الله ورسوله ما يُضلعك من الخطوب، ويشتبه عليك من الأمور، فقد قال الله تعالى لقوم أحبّ إرشادهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[2] فالردّ إلى الله: الأخذ بمحكم كتابه، والردّ إلى الرسول: الأخذ بسُنّته الجامعة غير المفرّقة»[3].

ولقد أدَّت المساواة بين الناس أمام القانون، ببعض الملأ من أصحاب الإمام إلى الهرب إلى معاوية، حيث كان يسمح للنخبة منهم بالاستئثار بما الناس فيه أُسوة، والإثراء غير المشروع ونقض القانون..

فقد كتب الإمام عليه السلام إلى عثمان بن حنيف عامله على

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٣) المصدر السابق.

المدينة بعد فرار بعض الرجال إلى معاوية، هرباً من مساواة الإمام للناس يقول له:

«أمَّا بعد.. فقد بلغني أن رجالاً ممّن قبلك يتسلّلون إلى معاوية، فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم، ويذهب عنك من مددهم، فكفى لهم غيّاً ولك منهم شافياً: فرارهم من الهدى والحق، وإيفادهم إلى العمى والجهل، وإنما هم أهل دنيا مقبلون عليها، ومهطعون إليها، وقد عرفوا الحق ورأوه، وسمعوه ووعوه، وعلموا أن الناس عندنا في الحق أُسوة، فهربوا إلى الأثرة، فبعداً لهم وسحقاً»[١].

وعلى كل حال فإن مما يكفل الحرية في دساتير عالم اليوم هو «سيادة القانون» في علاقة السلطة بالشعب، وعلاقة الشعب بالسلطة، فالقانون هو السيِّد، لا القدرة، والمال والعشيرة وما أشبه. ومن الواضح أن منبع الدساتير الإسلامية القرآن الحكيم، وسُنّة رسول الله، والروايات الواردة عن الأئمة الطاهرين، وفي كل ذلك نجد لزوم سيادة القانون يقول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[٢]، ويقول: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[٣]،

---

(١) التاريخ: لابن واضح، ج ٢، ص ١٩٢.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٧.

ويقول: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[1]. وحتى رسول الله ﷺ على عظمته فهو محكوم بالقانون، قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾[2][3].

الرابع ـ احترام حقوق الإنسان:

إن الله وضع الأرض للأنام[4]. والناس فيها مسلّطون على أموالهم وأنفسهم[5] و«ما من شيء أكرم على الله من ابن آدم، حتى الملائكة»[6] فحقوقه الشخصية، والاجتماعية، والاقتصادية كحقوقه السياسية، مصانة ومحترمة، ولا يجوز مصادرتها.. لأن «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»[7] و«لا تبطل حقوق المسلمين فيما بينهم»[8] كما «لا يبطل حق امرىء مسلم»[9].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة الإسراء، الآيتان: ٧٤، ٧٥.

(٣) الصياغة الجديدة: ص ٣٣٣.

(٤) مضمون قوله تعالى ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾، سورة الرحمن، الآية: ١٠.

(٥) الصياغة الجديدة: ص ٣٣٣.

(٦) كنز العمّال: خ ٣٤٦٢١.

(٧) الصياغة الجديدة: ص ٣٣٤.

(٨) الوسائل: ج ١٤، ص ٢١٠.

وهكذا فإن الله «شدّ بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقدها فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ـ إلّا بالحق ـ ولا يحلّ أذى المسلم ـ إلا بما يجب» ـ بل إنه[1] «جعل الله سبحانه حقوق عباده مقدمة على حقوقه، فمن قام بحقوق عباد الله كان ذلك مؤدياً إلى القيام بحقوق الله»[2].

ومن هنا فلا يجوز للحاكمين وغيرهم مصادرة أي حق من حقوق الإنسان وهي أكثر من مائة حق، بما فيها حقوقه الاقتصادية، والشخصية والاجتماعية»[3].

تلك هي الأصول الأربعة للشورى، التي اعتمدها الإمام علي عليه السلام في حكمه، وهي الأصول التي حرّم الله المساس بها، والتي أمر بأتباعها قائلاً: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[4] على أساس أن الشورى، هو الأمر المتصوّر الوحيد للتعامل بين المسلمين، دون غيره..

---

(٩) الوسائل: ج ١٩، ص ٦٥.

(١) الخصائص: ص ٨٧.

(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٣) راجع الصياغة الجديدة: ص ٣١٦ ـ ٣٢١.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٣٨.

الاعتراف بحق المعارضة

مشروعية المعارضة، تأتي من مشروعية وجود الإنسان ذاته، فما دام أن الله تعالى خلق كل إنسان بذوق خاص، وعقل خاص، وشهوات ورغبات مختلفة عن غيره، ولم يفرض على الناس وحدة الفكر والذوق، فإن من حق الناس أن يتصرفوا في شؤونهم الخاصة بالشكل الذي يعجبهم، وأن يتّخذوا المواقف التي يختارونها، وأن يعبروا عمّا يؤمنون به، إنما في حدود معقولة، وضمن إطار لا يؤدّي إلى الفوضى، ولا إلى إلغاء حقوق الآخرين.

إن ربنا هو الذي خلقنا ﴿أَطْوَارًا﴾[1] فهل يجوز لنا أن «نوحّد» الجميع ونلغي أطوارهم؟..

وإن الله هو الذي خلق الناس أحراراً ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن

---

(١) سورة نوح، الآية: ١٤.

وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1] وهل تبقى لحريتهم من معنى، لو منعناهم من ممارستها عملياً؟..

وإن الله هو الذي ركّب فينا الرغبات والشهوات، والعقل والضمير و﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾[2] فهل يمكن توحيد الرغبات والأهواء؟

وإن الله هو الذي فتح أمام الناس طريقين: طريق الهداية، وطريق الضلال، طريق الخير وطريق الشر. طريق الحلال وطريق الحرام ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[3] فهل يجب علينا إغلاق أحدهما لكي يمشي الجميع في طريق واحد بالإكراه والإجبار؟..

إن الله جعل ابتلاءه للعباد على أساس حرّيتهم، وقدرتهم على الطاعة والمعصية معاً. ولم يشأ لهم أن يحملهم على الطاعة، وإلّا لفعل.. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[4]. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[5].

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٩.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤.
(٣) سورة الإنسان، الآية: ٣.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٨.
(٥) سورة الانعام، الآية: ٣٥.

وقد سمح الله تعالى لمن شاء أن يكفر ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ۝١٤ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾[1] ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا﴾[2] ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾[3]، ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ﴾[4]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾[5]، فهل علينا أن نجبرهم على الهداية؟.

وإن الله تعالى أراد للناس أن يكونوا أمماً مختلفة، وليس أمة واحدة بالإجبار.. ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[6] فهل يمكن توحيدهم في أمّة واحدة؟.

وهكذا فإن سُنّة الله تعالى قائمة على التعددية، لا الأحاديَّة، وأي إلغاء للمعارضة هو إلغاء للتطوّر، وتجميد للحياة.

ثمّ إن الله تعالى سمح لإبليس بالمعارضة، وسجّل كلامه، وحواره معه في الكتب التي أنزلها على أنبيائه ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ۝١٥ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝١٦ ثُمَّ

---

(١) سورة الزمر، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٩٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٢.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٠٧.

(٦) سورة الشورى، الآية: ٨.

﴿لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾﴾[1].

فهل هنالك من هو أعلى وأجلّ من رب العالمين، وهل هنالك من هو أخسّ وأرذل من إبليس، وقد عارض الله ولا يزال، وهو من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم؟

* * *

ثم إنّ الشورى في الحكم يتطلب السماح للمعارضة، بشرط أن لا يتحوّل إلى تمرُّد، وأن يخضع الأقلية للأكثرية، مع السماح للأقلية بالنشاط البنّاء غير المخرِّب، وبحريَّة العمل لكسب التأييد من الناس، والتحوّل من أقليَّة معارضة، إلى أكثرية لها القرار، إن استطاعت. .

ولقد كان الإمام علي عليه السلام قد ابتلي بمن عارضه كأفراد، كما ابتلي بمن عارضوه كجماعات. . فكثيرون عارضوه منذ أن بويع بالخلافة فرفضوا مبايعته منهم سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وحسان بن ثابت، وزيد بن ثابت، ومحمد بن مسلمة، فلم يجبرهم على البيعة، بل تركهم وشأنهم.

. . ومنهم من رفض الخروج معه في حروبه مع أعدائه،

---

(١) سورة الأعراف، الآيات: ١٥ ـ ١٧.

ومنهم من خذّل عنه الناس، ومنهم من أخذ يبثّ الدعايات ضدّه، ومع ذلك فإن الإمام ـ وهو على حق، وهم على باطل ـ لم يقم بما يلي:

أولاً ـ لم يكمّ الأفواه.

ثانياً ـ لم يمنع المعارضين من التجمّع، وعقد الاجتماعات.

ثالثاً ـ لم يضيّق الخناق على المعارضة بأيّ شكل من الأشكال، فأعطاهم حقوقهم التالية:

١ ـ حق الكلام.

٢ ـ حقّ الفيء.

٣ ـ حق التردد.

لقد بنى الإمام عليه السلام حكمه على أساس الشورى والحوار، ولم يتراجع عن هذين الأمرين في أحلك الظروف، بالرغم من أنَّ كثيراً من الّذين عارضوه كانوا ينطلقون، ليس من خلاف في الرأي، بل من طمع في الحكم، أو حقه في النفس، أو حب في الاثرة، أو فرار من عدل، أو رغبة في الدنيا . .

ولكن للمعارضة حقوق، ولا بدّ من مراعاتها، مع قطع النظر عمّن يكونوا، وعمّا ذا يريدون، وماذا تكون منطلقاتهم.

ولذا فيما يلي نماذج من مواقف الإمام مع معارضيه . . الذي ابتُلي الإمام بثلاث فئات منهم:

١ ـ **الناكثون**، وهم الّذين بايعوه ثم نقضوا البيعة مثل أصحاب الجمل.

٢ ـ **المارقون**، وهم الّذين تمرّدوا عليه وهم أصحاب معاوية.

٣ ـ **القاسطون**، وهم الّذين ظلموه وخرجوا عليه، وهم أصحاب النهروان.

ولقد كان تعامل الإمام معهم، قبل أن يشنّوا الحرب عليه تعاملاً إنسانياً رفيع المستوى. فقد سمح لهم بالعمل كأفراد، وكجماعات، وحاور معهم طويلاً، ولم يبدأهم بقتال ولا مرة واحدة. .

فمثلاً مع طلحة والزبير، اعتمد أسلوب السماح. فقد جاءاه وقالا له: «نريد العمرة»، فقال: «بل تريدان الغدرة» ولم يمنعهما من الخروج من المدينة، مع علمه بأنهما ينويان الغدرة وحينما جمعا الجيوش، وألبّا عليه، وقتلا بعض أصحابه، وطردا عامله «عثمان بن حنيف» حاول معهما أسلوب الهداية، وكان يسمح لهما بالعمل كمعارضين، ولذلك حاججهم طويلاً، وحاول إقناعهم بالعدول عن العدوان والاكتفاء بالمعارضة، وقد صرّح الإمام بذلك قبل الخروج إليهم. .

فقد روي أن رجلاً سأل الإمام وهم في الطريق إلى البصرة فقال: «يا أمير المؤمنين أي شيء نريد»؟.

قال الإمام: «أما الذي نريد وننوي فإصلاح إن قبلوا منّا».

قال: «فإن لم يقبلوا»؟

قال الإمام: «ندعوهم ونعطيهم من الحق ما نرجو أن يرضوا به».

قال: «فإن لم يرضوا»؟

قال أمير المؤمنين: «نَدَعهُم ما تركونا».

قال الرجل: «فإن لم يتركونا»؟

قال: «نمتنع عنهم»[1].

وعندما واجه أصحاب الجمل وقد بيّتوا النيّة لقتال الإمام، وباشروه في طريقهم إلى البصرة، نادى الزبير، وكان الإمام قد كتب إليه، وإلى طلحة كتاباً جاء فيه:

«أما بعد، فقد علمتما أني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني، وإنكما لممّن أرادني وبايعني، وأن العامة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعرض حاضر.

فإن كنتما بايعتماني كارِهَيْن فقد جعلتما لي عليكما

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٦٤.

السبيل، بإظهاركما الطاعة، وإسراركما المعصية، وإن كنتما بايعتماني طائعين فأرجعا، وتوبا إلى الله.

إنك يا زبير لفارس رسول الله صلى الله عليه وآله وحواريه، وإنك يا طلحة لشيخ المهاجرين، وإن دفاعكما هذا الأمر قبل أن تدخلا فيه، كان أوسع عليكما من خروجكما منه بعد إقراركما به، وقد زعمتما للناس هنا أني قتلت عثمان، فبيني وبينكما فيه بعض من تخلّف عنّي وعنكما من أهل المدينة. بل أنت يا طلحة من ألّب عليه، وأنت يا زبير خذلت عنه!.. وزعمتما للناس هنا أني آويت قتلة عثمان، فهؤلاء بنو عثمان معكم، فليدخلوا في طاعتي ثم يخاصموا إلى قتلة أبيهم. وما أنتما وعثمان إن كان قُتل ظالماً أو مظلوماً؟! وقد بايعتماني، وأنتما بين خصلتين قبيحَتين: نكث بيعتكما، وإخراج أمّكما عائشة أم المؤمنين»[1]!.

ثم قال الإمام للزبير: «ما أخرجك أنت يا زبير»؟

فقال الزبير: «أنت..»!

فقال له الإمام «تذكر يا ابن العمَّة يوم مررت مع رسول الله صلى الله عليه وآله فنظر إليّ، فضحك وضحكتُ. فقلت أنت:

(١) المقامات في مناقب أمير المؤمنين: أبو جعفر الإسكافي.

«لا يدع ابن أبي طالب زهوه». فقال رسول الله ﷺ: «إنّه ليس بزهو، ولتقاتلنه يا زبير وأنت له ظالم»[1].

فتذكر الزبير، وهزّه ضميره فقال: «ولكن كيف أرجع الآن؟.. هذا والله هو العار الذي لا يغسله الدهر»!

فقال له الإمام: «يا زبير، اِرجع بالعار، خير من أن ترجع بالعار والنار»[2].

وكم من حوار جرى بينه وبين أصحاب الجمل، حتى بعد أنتصاره عليهم، حيث كان في مقدوره أن يبطش بهم، حتى لا تسمع منهم نأمة، غير أنه بالعكس من ذلك حيث نراه يستقبل وجوه القوم الّذين حاربوه، وعفا عنهم ويتحاور معهم..

فقد روي أنه اجتمع نفر من أهل قريش فيهم مروان بن الحكم، وكانوا كلهم أسرى أطلقهم الإمام علي، فقال بعضهم لبعض: «والله لقد ظلمنا عليًّا، لقد بايعناه ونكثنا بيعته من غير حَدَث، ولقد أظهره الله علينا. فما رأينا أكرم سيرة منه، ولا أحسن عفواً بعد رسول الله ﷺ. تعالوا حتى ندخل ونعتذر إليه فيما صنعناه».

وشَفّعوا عنده ابن عمّه عبد الله بن عباس، فلما استقبلهم

(١) عبقرية الإمام علي ؑ: ص ٢٤.
(٢) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٧١.

أمير المؤمنين، جعل متكلمهم يتكلم فيتعثّر من الحرج، فقال الإمام لهم: «أنصتوا أكفكم!.. إنما أنا بشر مثلكم، فإن قلت حقًّا فصدقوني، وإن قلت باطلاً فردّوا عليّ، أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله قبض وأنا أولى الناس به، وبالناس من بعده»؟.

قالوا: «اللَّهُمَّ نعم».

قال: «فعدلتم عني وبايعتم أبا بكر، فأمسكت ولم أحبّ أن أشقّ عصا المسلمين، وأفرّق بين جماعاتهم، ثم إن أبا بكر جعلها لعمر من بعده فكَفَفتُ، ولم أهج الناس، وقد علمت أني كنت أولى الناس بالله ورسوله ومقامه، فصبرتُ، فلما قُتل عمر وجعلني سادس ستة، لم أحبّ أن أفرق بين المسلمين، ثم بايعتم عثمان، فطغيتم عليه، وقُتل عثمان، وأنا جالس في بيتي، فأتيتموني وبايعتموني كما بايعتم أبا بكر وعمر، ولكنكم وفيتم لهما ولم تفوا لي! فما الذي منعكم من نكث بيعتهما ودعاكم إلى نكث بيعتي»؟.

قالوا: «يا أمير المؤمنين كن كالعبد الصالح يوسف إذ قال: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[1].

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٢.

فقال الإمام علي ضاحكاً وهو يشير إلى مروان بن الحكم: «لا تثريب عليكم اليوم، وإن فيكم رجلاً لو بايعني بيده مائة مرة لنكث بإسته! . . ولكن لا بأس بهؤلاء إذا تابوا إلى الله توبة نصوحاً، وأخلصوا وآستقاموا وأصلحوا»[1].

لقد اعتمد الإمام لغة الحوار، ومقارعة الحجّة بالحجّة، والمنطق بالمنطق في تعامله مع المعارضة، كما اعتمد لغة السن بالسنّ والجروح قصاص في تعامله مع الّذين قاتلوه وحاربوه.

ولم يجرّد الإمام سيفه قط لمواجهة منطق، ولا ردّ كلاماً قط بالعنف. . وكان ينصح الّذين يحاولون مواجهة المنطق بالقوة، بقوله: «إن الطيش لا يقوم به حجج الله. . ».

فقد روي أنه خطب أمير المؤمنين عليه السلام ذات مرة، فقال: «سلوني فإني لا أُسأل عن شيء دون العرش إلّا أجبت فيه، لا يقولها بعدي إلّا جاهل مدّع، أو كذّاب مفتر».

فقام رجل من جانب مجلسه وفي عنقه كتاب كأنه مصحف ـ وهو رجل آدم ضرب، أي: خفيف اللحم، طوال جعد الشعر كأنه من مهودة العرب، فقال رافعاً صوته لعليّ عليه السلام: «أيها المدَّعي ما لا يعلم، والمقلّد ما لا يفهم، أنا السائل فأجب»!

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٨٦.

فوثب إليه أصحاب الإمام من كل ناحية فهمّوا به.

فنهرهم عليّ عليه السلام، وقال لهم: دعوه ولا تعجلوه فالطيش لا يقوم به حجج الله، ولا به تظهر براهين الله.

ثم التفت عليه السلام إلى الرجل وقال له:

«سل بكل لسانك وما في جوانحك فإني أجيبك».

فسأله الرجل عن مسائل فأجابه، فأطرق برأسه هنيئة ثم قال:

ـ «أشهد أن لا إلٰه إلّا الله، وأن محمداً رسول الله»[١].

وروي في ذلك أيضاً: أن الحريث بن راشد السامي كان عدواً للإمام، فجاءه قائلاً له:

«والله لا أطعت أمرك، ولا صلّيت خلفك».

فلم يغضب لذلك، ولم يبطش به، ولم يأمر به بالسجن أو العقوبة، وإنما دعاه إلى أن يناظر، حتى يظهر أيّهما على الحق، ويبيّن له وجه الحق لعلّه يتوب، فقال له الحريث أعود إليك غداً، فقبل منه الإمام فأنصرف الرجل إلى قومه، ولم يعد[٢].

ثم إن الإمام تعامل مع معاوية في المرحلة الأولى،

---

(١) سفينة البحار: ج ١، ص ٥٨٦.

(٢) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٤٩.

كمعارض له، فكم من رسالة بعثها إليه، وكم مبعوث أرسله له ينصحه، نصيحة الشفيق الذي يريد مصلحته، ويدعوه إلى الحق. كما أنه عليه السلام لم يترك رسالة من رسائل معاوية إلّا أجاب عليها. .

ويجد الباحث في «نهج البلاغة» وغيره عشرات من رسائل الإمام إلى معاوية، أو إلى بعض قادة جيشه. .

أما في المرحلة الثانية، حينما بدأ معاوية يجهّز للحرب، ويشنّ الغارات فقد ٱختلف الوضع، فواجه الإمام سيفه بالسيف وحربه بالحرب، ورجاله بالرجال. .

* * *

أما مع الّذين رفضوا الخروج معه في حروبه، وهم من أصحابه ومع جماعته فقد تساهل معهم، فمثلاً رفض جماعة من أتباع عبد الله بن مسعود الخروج مع الإمام جاؤوه عليه السلام فقال قائلهم: «يا أمير المؤمنين إنّا نخرج معكم ولا ننزل عسكركم، ونعسكر على حدة حتى ننظر في أمركم وأمر أهل الشام، فمن رأيناه أراد ما لا يحلّ له، أو بدا منه بغي كنّا عليه».

فتبسّم الإمام قائلاً: «مرحباً وأهلاً»[1].

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٢٣.

ولقد ظهر موقف الإمام العظيم من المعارضة ضد تشدّد مسؤوليه معهم، بعد انتصاره على أعدائه.. فبعد معركة الجمل خطب الإمام في أصحابه وقال:

«الحمد لله الذي نصر وَليَّه، وخذل عدوّه، وأعزّ الصادق المحق، وأذلَّ الناكث المبطل، عليكم بتقوى الله، وطاعة الله، وأطيعوا أهل بيت نبيكم الّذين هم أولى بطاعتكم فيما أطاعوا الله فيه، من المنتحلين المدّعين المغالين الّذين يتفضّلون بفضلنا، ويجاحدوننا أمرنا، وينازعوننا حقّنا، ويدافعوننا عنه، فقد ذاقوا وبال ما اجترحوا، فسوف يلقون غياً، ألا إنه قد قعد عن نصرتي رجال منكم أنا عليهم عاتب، فأهجروهم وأسمعوهم ما يكرهون حتى يُعتبوا أو نرى منهم ما نرضى».

فقام إليه صاحب الشرطة فقال: «يا أمير المؤمنين، إني والله لأرى الهجر وإسماع المكروه لهم قليلاً، والله لئن أمرتنا لنقتلنّهم».

فعجب الإمام وقال لصاحب شرطته: «سبحان الله! جُزْتَ المدى، وعَدَوْتَ الحدّ، وأغرقت في النزع!!» فقال صاحب الشرطة: «يا أمير المؤمنين بعض الغشْم (الظلم) أبلغ في أمور تصيبك من مهادنة الأعادي». فقال: «ليس هكذا

قضى الله. قال تعالى: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾. فما بال الغشم؟! وقال تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾[1] . والإسراف في القتل أن تقتل غير قاتلك. وذلك هو الغشم، وقد نهى الله عنه»!

فقام إليه رجل من الأزد ممّن تخلّف عنه فقال: «أمير المؤمنين، أرأيت القتلى حول عائشة والزبير وطلحة بمَ قتلوا»؟ قال: «بما قتلوا من شيعتي وعمّالي، وقتلوا أخا ربيعة رحمه الله في عصابة المسلمين لأنهم قالوا لهم: لا ننكث كما نكثتم ولا نغدر كما غدرتم! فوثبوا عليهم فقتلوهم. فسألتهم أن يدفعوا إليَّ قتلة إخواني أقتلهم بهم، ثم كتاب الله حكم بيني وبينهم، فأبوا عَليَّ، فقاتلوني وفي أعناقهم بيعتي ودماء ألف رجل من إخواني، فقاتلتهم بهم. أفي شك أنت من ذلك؟» قال: «قد كنت في شكّ فأما الآن فقد عرفت وآستبان لي خطأ القوم، وإنك أنت المهديّ المصيب».

أمَّا بالنسبة إلى الخوارج، وهم أبرز المعارضين لحكم الإمام فقد واجههم بالأسلوب الذي يليق بهم، حيث لم يصادر أي حق من حقوقهم، فسمح لهم بأن يقولوا ما يريدون،

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

ويتّهموا الإمام بما يرون، ويتجمعوا كما يشاؤون. وأجرى لهم أعطياتهم من بيت المال[1].

فقد روي أن علياً عليه السلام، كان يخطب، فقام أحد الخوارج وقطع كلامه وقال: «الحكم لله لا لك يا عليّ».

فسكت عليّ عليه السلام حتى أتمّ الرجل كلامه.

ثم بدأ يتكلّم فقطع كلامه مرة أخرى وقال: «الحكم لله لا لك يا علي» فسكت علي عليه السلام حتى أتمّ كلامه.

وفي الثالثة، قال الإمام عليه السلام: «كلمة حق يُراد بها باطل».

فلمّا كثروا. قال لهم الإمام عليه السلام:

«إن لكم علينا أن لا نبدأكم بقتال، وأن لا نقطع عنكم الفيء، وأن لا نمنعكم مساجد الله»[2].

وبذلك بيّن لهم حقوق المعارضة وهي ثلاث:

الأول ـ حق إبداء الرأي، من غير الصدّ بالقوّة.

الثاني ـ حقّ الفيء، وما لهم على الدولة من رواتب ونصيبهم من الغنائم والصدقات.

الثالث ـ حقّ التردّد إلى مساجد الله، والتي كانت حينئذٍ

---

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٥٢.

(٢) دراسات في ولاية الفقيه: ج ٢، ص ٨٠٦.

مراكز الحكم. فمنها كانت تصدر القرارات صلحاً أو حرباً، وفيها كان القضاة يحكمون في المرافعات..

ومع أن من المفترض أن يبيِّن الإمام حقوق الطرفين: المعارضة والحكم معاً، كما هو متَّبع عادة في الدول المختلفة، إلَّا أن الإمام لم يفعل ذلك فقد اكتفى بأن بيَّن لهم ما لهم عليه، أما ما له عليهم فلم يقل عنه شيئاً، وكأنَّه ليس للحكم شيء على المعارضة، إلَّا اللَّهُمَّ المحافظة على أمن الناس، فإذا بدأت المعارضة بإيذائهم، أو بقتالهم كان للحكم أن يردّ السيف بالسيف. وهذا كل ما في الأمر..

أمَّا «كمّ الأفواه» فهو أمر لم يكن وارداً عند الإمام، فكم من مرَّة سمع من المعارضة كلاماً قاسياً، ولكنه لم يرد عليه إلّا جميلاً.

من ذلك ما روي «أن الإمام علي» عليه السلام كان في صلاة الصبح، فقرأ ابن الكوَّاء (وكان من الخوارج): ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾[1] (معرضاً بالإمام، وكان بعض قد أشرك بقبوله التحكيم، كما كان هكذا رأي الخوارج) فأنصت عليّ عليه السلام لقراءة القرآن اتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٥.

﴿ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾[1] حتى فرغ ابن الكوَّاء من الآية، ثم عاد ابن الكوَّاء في قراءتها، فأنصت الإمام أيضاً، ثم قرأ الإمام فأعاد ابن الكوَّاء المرة الثالثة فأنصت علي عليه السلام.

..ثم لم يزد على أن يتلو الآية المباركة: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾[2]. ثم أتم السورة وركع[3].

ولقد وضع الإمام أُسس التعامل مع المعارضة، في كلام له مع أصحابه، حينما أراد أولئك قتال الخوارج، بادىء الأمر، فقد أبى الإمام عليه السلام عليهم ذلك وأنكره، وقال: «إن سكتوا تركناهم، وإن تكلّموا حاججناهم، وإن أفسدوا قاتلناهم»[4].

فإذا عارضوا، فلا ضير ولا كلام ضدهم، ولكن إذا تكلموا فالردّ هو بالكلام وحده، أمَّا إذا بدأوا الإفساد، فشأنهم شأن غيرهم من الناس لا بدَّ من ردعهم.. هذا كل ما في الأمر..

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.
(٢) سورة الروم، الآية: ٦٠.
(٣) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٤٨.
(٤) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٥٢.

وكم من نقاش حاد جرى بين الإمام وبين الخوارج، لم يكن الإمام يتّخذ موقفاً غير موقف المحاور معهم، رغم أتهاماتهم الرخيصة له. .

من ذلك ما روي أنه: جاء إلى الإمام فتيان منهم فقالا: «لا حكم إلّا لله يا عليّ».

فقال عليّ: «لا حكم إلّا لله».

قال أحدهما واسمه حرقوص: «تُب من خطيئتك، وأرجع عن قضيتك، وأرجع بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا».

قال الإمام: «قد أردتكم على ذلك فعصيتموني، وقد كتبنا بيننا وبين القوم كتاباً، وشرطنا شروطاً، وأعطينا عليها عهوداً» وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾»[1].

فقال الفتى الثاني واسمه زرعة بن برج: «ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه يا عليّ».

قال الإمام: «ما هو ذنب ولكنه عجز من الرأي، وقد نهيتكم».

قال الفتى لأمير المؤمنين عليه السلام: «يا عليّ، لئن لم تدع تحكيم الرجال لأقاتلنّك أطلب وجه الله».

---

(١) سورة النحل، الآية: ٩١.

قال الإمام: «بؤساً لك! ما أشقاك! كأني بك قتيلاً تسفي عليك الرياح»!.

قال الفتى: «وددت لو كان ذلك»![1].

إنّ حديث المعارضة مهما كان قاسياً، لا يجوز ردّه إلّا بحديث مثله فالكلمة هي الردّ على الكلمة، والمنطق هو الردّ على المنطق، ولا يمكن للسيف أن يردّ منطقاً، كما لا يمكن للمنطق أن يردّ سيفاً..

ولقد اعتاد الإمام على ردّ المعارضين بمحاولة الإقناع، بالرغم من تطاول هؤلاء عليه، وتعرّضهم له بالتهمة، والسبّ، وليس مجرد النقاش الهادف، أو الإعلام المضاد..

وفيما يلي بعض كلامه مع الخوارج، وكان ذلك بعد نصف نهار من الخطاب فيهم والذي ترك على أثره نصفهم مواقف الخلاف وانضمُّوا إلى صفوف الإمام..

فقد سأل الإمام عن ابن الكوَّاء ـ الذي سبق ذكره، وكان من أشدّ المعارضين، ومن قادة الخوارج ـ، وكان ذلك قبيل معركة النهروان. أي إن المعارضة كانت قد تحوّلت إلى الحالة القتالية، فأصبحت في خانة «العدوّ» لا في موقع «المعارض» ومع ذلك فقد رأى الإمام أن يحاججهم أولاً، فسأل عن ابن

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٥٤.

الكوَّاء «أهو فيمن انصرف راشداً أم ما زال في الخوارج»، فلما علم أنه ما زال في الخوارج ناداه، فبرز له، وأتباعه الخوارج قد اصطفوا بقيادة عبد الله بن وهب، وتهيأوا للقتال، ورجل منهم يمشي بين الصفوف يحرّضهم على القتال، وصوته كالفحيح، وريحه منتنة!!

قال الإمام: «يا ابن الكوَّاء ما أخرجكم بعد رضاكم بالحكمين ومقامكم بالكوفة؟!!» فقال ابن الكوَّاء «قاتلت بنا عدواً لا نشكّ في جهاده، فزعمت أن قتلانا في الجنّة وقتلاهم في النار، فبينما نحن كذلك إذ أرسلت منافقاً، وحكمت كافراً»؟

فقال رجلاً من الخوارج: «بل قل له يا عليّ إنك كفرت ونافقت»!

فلم يحفل به ابن الكوَّاء، واستمرّ يقول للإمام: «وكان مما شكّك في أمر الله أن قلت للقوم حين دعوتهم: كتاب الله بيني وبينكم، فإن قضى عليّ بايعتكم وإن قضى عليكم بايعتموني، فلولا شكك لم تفعل هذا والحق في يدك».

فقال الإمام: «يا ابن الكوَّاء، إنما الجواب بعد الفراغ، أفرغت فأجيبك»؟.

قال: «نعم».

وقال أمير المؤمنين: «أما قتالك معي عدواً لا نشكّ في جهاده، فصدقت، ولو شكّكت فيهم لم أقاتلهم. وأما قتلانا وقتلاهم، فقد قال الله في ذلك ما يستغنى به عن قولي، وأما إرسالي المنافق وتحكيمي كافراً فأنت أرسلت أبا موسى مبرنساً (أي في برنسه، والبرنس ثياب النسك)، ومعاوية حكّم عمرو بن العاصّ، أي (ما هما بمنافق وكافر). أنت أتيت بأبي موسى مبرنساً فقلت لا نرضى إلّا أبا موسى، فهلّا قام إليَّ رجلٌ منكم فقال: يا علي، لا نعطي هذه الدنية فإنها ضلالة؟! وأما قولي لمعاوية إن جرني إليك كتاب الله تبعتك، وإن جرّك إليّ تبعتني، وزعمت أني أعطي ذلك من شكّ، فحدّثني ويحك عن اليهودي والنصراني ومشركي العرب، أهم أقرب إلى كتاب الله أم معاوية وأهل الشام»؟.

قال: «بل معاوية وأهل الشام أقرب».

قال الإمام: «أفرسول الله كان أوثق بما في يديه من كتاب الله أو أنا»؟.

قال: «بل رسول الله».

فسكت الإمام مبتسماً، ثم قال: «مرحى يا ابن الكوّاء،

أفرأيت الله تبارك وتعالى حين يقول: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٩﴾﴾[1] أما كان رسول الله يعلم أنه لا يؤتى بكتاب هو أهدى ممّا في يديه»؟.

قال: «بلى».

قال الإمام: «فلمَ أعطي رسول الله القوم ما أعطاهم»؟!.

قال: «إنصافاً وحجَّة».

قال: «فإني أعطيت القوم ما أعطاه رسول الله».

قال ابن الكوَّاء وقد تفتّح عقله وقلبه: «فإني أخطأت. هذه واحدة. زدني».

قال أمير المؤمنين: «فما أعظم ما نقمتم عليَّ»؟.

قال: «تحكيم الحكمين، نظرنا في أمرهما فوجدنا تحكيمهما شكّاً وتبذيراً».

قال الإمام: «فمتى سمّي أبو موسى حكماً: حين أرسل أو حين حكَّم»؟.

قال ابن الكوَّاء: «حين أرسل».

قال: «أليس قد سار وهو مؤمن وأنت ترجو أن يحكم بما أنزل الله»؟!.

---

(١) سورة القصص، الآية: ٤٩.

قال: «نعم».

قال الإمام: «فلا أرى الضلال في إرساله».

فقال ابن الكوَّاء: «بل سمِّي حكماً حين حكم».

قال: «نعم، إذن فإرساله كان عدلاً. أرأيت يا ابن الكوَّاء لو أن رسول الله بعث رجلاً إلى قوم مشركين يدعوهم إلى كتاب الله، فارتدّ على عقبه كافراً، كان يضرّ نبيّ الله شيئاً»؟!

قال: «لا».

قال: «فما ذنبي إن كان أبو موسى ضلّ؟ هل رضيت حكومته حين حكم أو قوله إذا قال»؟.

قال: «لا».

وأدرك ابن الكوَّاء أن الإمام سيبهته ويقيم عليه الحجَّة، وكان ما يزال في نفسه شيء من العناد في أمر الحكمين، فهو يرى أن أبا موسى منافق وأن ابن العاص كافر، وقد أوشك الإمام أن يقنعه بأن أبا موسى ربما ذهب إلى التحكيم وهو مؤمن، ولكنه ضلّ في عمله فلا ذنب لمن أرسله، أما عمرو فهو مخادع، وما يحمل وزر خديعته غير الذي أرسله.

فقال له كأنه يريد أن يفلت من حجَّة الإمام عليه: «ولكنك جعلت مسلماً وكافراً يحكمان في كتاب الله»!

قال: «يا ابن الكوَّاء هل بعث عمرو بن العاص غير

معاوية؟! وكيف وحكمه على ضرب عنقي؟ إنما رضي به صاحبه كما رضيت أنت بصاحبك، وقد يجتمع المسلم وغير المسلم يحكمان في أمر الله؟ أرأيت لو أن رجلاً مسلماً تزوّج يهودية أو نصرانية فخافا شقاق بينهما، ففزع الناس إلى كتاب الله، وفي كتاب الله: ﴿فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾[1] فجاء رجل من اليهود أو رجل من النصارى ورجل من المسلمين الّذين يجوز لهما أن يحكما في كتاب الله، فحكما».

ولم يجد ابن الكوّاء ردّاً، فتنهّد وقال: «وهذه أيضاً، أمهلنا حتى ننظر».

فجعل ابن الكوَّاء يناجي أصحابه، والإمام ينتظر نهاية نجواهم، وإذ بجماعات يقودها عبد الله بن وهب وحرقوص بن زهير وغيرهما تصيح: «إن الحكم إلّا لله»!.

واختفى ابن الكوَّاء، وتقدّمت صفوفهم بالحراب المشرعة..

فقال لهم الإمام: «إنكم أنكرتم عليَّ أمراً أنتم دعوتموني إليه، فنهيتكم عنه فلم تقبلوا، وهاأنذا وأنتم فأرجعوا إلى ما خرجتم منه، ولا ترتكبوا محارم الله، فإنكم قد سوّلت لكم

---

(١) سورة النساء، الآية: ٣٥.

أنفسكم أمراً تقتلون عليه المسلمين، والله لو قتلتم عليه دجاجة لكان عظيماً عند الله، فكيف بدماء المسلمين؟ فيا أيتها العصابة التي أخرجها المراء واللجاجة، وصدّها عن الحق الهوى، وطمع بها النزق، وأصبحت في الخطب العظيم! إني نذير لكم أن تصبحوا تلعنكم الأمة غداً صرعى بأثناء هذا الوادي بغير بيّنة من ربكم ولا برهان مبين.

ألم تعلموا أني نهيتكم عن الحكومة، ونبأتكم أنها مكيدة، وأن القوم ليسوا بأصحاب دين، فعصيتموني؟ فلما قبلت شرطت واستوثقت على الحكمين أن يحييا ما أحيا القرآن ويميتا ما أمات القرآن، فاْختلفا وخالفا حكم الكتاب والسُّنَّة، فنبذنا أمرهما ونحن على الأمر الأول. فمن أين أتيتم؟»!.

فقال الرجل ذو الرائحة المنتنة والصوت الذي يشبه الفحيح: «إنّا حكمنا فلما حكمنا أثمنا، وكنا بذلك كافرين، وقد تبنا، فإن تبت فنحن معك ومنك، وإن أبيت فإنا منابذوك على سواء (منذروك بالحرب)».

فقال الإمام: «أبعد إيماني برسول الله صلى الله عليه وآله، وهجرتي معه وجهادي في سبيل الله أشهد على نفسي بالكفر؟! لقد ضللت وما أنا من المهتدين! لقد أنبأتكم أن القوم إنما طلبوا الحكومة (التحكيم) مكيدة ووهناً، فأبيتم عليّ إباء المخالفين، وعندتم

عناد النكداء العاصين، حتى صرفت رأيي إلى رأيكم، رأي معاشر والله أخفَّاء الهام (الرؤوس) سفهاء الأحلام، فلم آت لا أبالكم هجراً! والله ما ختلتهم عن أموركم، ولا أخفيت شيئاً من هذا الأمر عنكم.. فبيّنوا لنا بماذا تستحلّون قتالنا والخروج عن جماعتنا وتضعون أسيافكم على عواتقكم ثم تستعرضون الناس تضربون أعناقهم؟! إن هذا لهو الخسران المبين»!.
فأوبوا شرّ مآب وارجعوا على أثر الأعقاب، أمَّا إنكم ستلقون بعدي ذلّاً شاملاً، وسيفاً قاطعاً، وأثرة يتّخذها الظالمون فيكم سُنّة[1]. فقال رجل من الخوارج: «لا تكلموه وانْدفع بهم إلى جسر النهر».

كل هذا الكلام الطويل، والنقاش الموضوعي مع جماعة ترى أنه عليه السلام على باطل، وتنوي القتال معه.. وفعلاً فقد وقعت المعركة بعد ذلك مباشرة وكانت فيها هزيمة الخوارج..

* * *

هذا.. ولم يكتف الإمام عليه السلام بالعدل مع الخوارج، ومنحهم حقوقهم كاملة إبان الشورى، بل أوصى بهم خيراً بعد وفاته.. فقال قولته الشهيرة: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي،

(١) المسترشد: للطبري، ص ١٦٢.

فإنه ليس من طلب الحق، فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»[١].

كما أنَّ قضاته عليه السلام استشاروه وهم من البصرة، في القضاء بشهادة الخوارج أي من أهل البصرة أو عدم قبول شهادتهم، فأمرهم عليه السلام بقبولها[٢].

ولقد أدّى التعامل الأخلاقي الرصين هذا مع المعارضة إلى أن يأبى المعارضون لأخذ حقوقهم، وأعطياتهم من الإمام مباشرة.. ولا يرون في معارضتهم ما يتناقض مع ذلك.. فقد روي «أن عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص والمغيرة بن شعبة، جاؤوا إلى الإمام عليه السلام يطلبون عطاءهم، وكانوا جميعاً قد اعتزلوا، فلم يشهدوا الجمل ولا صفّين».

وكان الإمام قد تركهم وشأنهم منذ اعتزلوا ولم يبايعوه، ولكن عطاءهم كان يصلهم في منازلهم.

سألهم معاتباً: «ما أخّركم عنّي؟ ألستم تعلمون أن الله عزّ وجلّ قد أمركم أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر. فقال ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣]؟

---

(١) علل الشرائع: للصدوق، ص ٢٠١.
(٢) ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين: ص ١٢١.
(٣) سورة الحجرات، الآية: ٩.

فقال سعد بن أبي وقاص: «إنّا عارفون بفضلك يا أمير المؤمنين ولكن أعطني سيفاً يعرف الكافر من المؤمن. . !. . أخاف أن أقتل مؤمناً فأدخل النار».

قال الإمام: «إن عثمان كان إماماً بايعتموه على السمع والطاعة، فعلام خذلتموه إن كان محسناً، وكيف لم تقاتلوه إن كان مسيئاً؟! فإن كان عثمان أصاب بما صنع فقد ظلمتم إذ لم تعينوا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وقد ظلمتم إذ لم تقوموا بيننا وبين عدوّنا بما أمركم الله، فإنه قال: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾»[1].

فلم يرد أحد منهم. . وما زاد الإمام على ما قاله لهم[2].

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٢) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

الالتزام بالعدل

لو حذفنا العدالة من الحياة، لم يبق للكون وجود، لأن «العدل أساس به قوام العالم»[1]، ففي البدء كانت الكلمة و﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾[2].

فالعدالة سُنّة الله في الحياة وأساسها «أقوى أساس»[3]، لأن «العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه لإقامة الحقّ»[4] وأي تخطٍّ عنه هو مخالفة لميزانه ومعارضة لسلطانه.

وإذا كان العدل مطلوب في كل شيء، ومن كل أحد، وفي كل المواقع لأنه «فضيلة الإنسان»[5] ومن دونه يفقد الإنسان إنسانيته، فإنه مطلوب من الولاة أكثر من أي شيء

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٨٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١١٥.
(٣) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٤) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٧٨.
(٥) غرر الحكم ودرر الكلم.

آخر، لأن «العدل قوام الرعية وجمال الولاة»[1] وهو «فضيلة السلطان»[2] و«جنّة الدول»[3] و«نظام الأمر»[4].

إن الناس لا يريدون الحاكم لأمواله، ولا لأولاده، ولا لهيئته، وجمال منظره، ولا حتى لزهده وعبادته وتقواه، بل يريدونه لعدله، ومراعاة لحقوقهم، وتأمينه لحاجاتهم. «فالله عزّ وجلّ، جعل العدل قواماً للأنام، وتنزيهاً من المظالم والآثام، وتسنية للإسلام»[5].

من هنا فإن «عدل السلطان خير من خصب الزمان»[6].

وقد سئل أمير المؤمنين عليه السلام «أيّهما أفضل: العدل أو الجود»؟

فقال: «العدل يضع الأمور مواضعها، والجود يخرجها عن جهتها. والعدل سائس عام، والجود عارض خاص، فالعدل أشرفهما[7]. وقال عليه السلام: «حسبكم دلالة على فضيلة العدل أن الجور الذي هو ضدّه لا يقوم إلّا به، وذلك أن

(١) المصدر السابق.
(٢) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٨٠.
(٣) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٤) المصدر السابق.
(٥) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٧٨.
(٦) بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ١٠.
(٧) نهج البلاغة: الحكم، ٤٣٧.

اللُّصوص إذا أخذوا الأموال وٱقتسموها بينهم، احتاجوا إلى ٱستعمال العدل في ٱقتسامهم، وإلَّا أضرّ ذلك بهم»[1].

وفي الحقيقة فإن «الأرض لتزين في أعين الناس إذا كان عليها إمام عادل، وتقبح إذا كان عليها إمام جائر»[2].

وقديماً قيل: «لا سلطان إلّا بالرجال، ولا رجال إلَّا بالمال، ولا مال إلَّا بالعمارة، ولا عمارة إلَّا بالعدل[3] إذن «ما عمرت البلاد بمثل العدل»[4].

وهكذا فإن العدالة تشتمل على كل الفضائل، وهي الحقيقة المتحركة، التي تحرّك البشرية كلها، في كل العصور. . ولذلك فإن «عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة، قيام ليلها وصيام نهارها، وجور ساعة في حكم، أشدّ عند الله من معاصي ستين سنة[5].

ذلك أنَّ العدل يبني، والجور يهدم.

والعدل يصنع الحضارات، والجور يبيدها.

والعدل يجمع، والجور يفرِّق.

---

(١) قاموس الحكم والأمثال: ص ٤٣٣.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٣.

(٣) قاموس الحكم والأمثال: ص ٤٣٢.

(٤) مستدرك الوسائل: ج ٢، ص ٣١٠.

(٥) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٥٢.

والعدل يُزين البلاد، ويريِّح العباد، والجور يقبّح، ويتعب، ويُفسد.

والعدل اْمتحان الله للحكّام، وبلاؤهم في الحياة، وعليه الحساب يوم القيامة. . ولذلك «يجب على السلطان أن يلتزم العدل في ظاهر أفعاله لإقامة أمر سلطانه، وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه، فإذا فسدت السياسة ذهب السلطان، ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف، فلا يقوم سلطان لأهل الإيمان والكفر إلَّا بهما، والإمام العادل كالقلب بين الجوارح تصلح الجوارح بصلاحه، وتفسد بفساده»[1].

ولأن للعدل هذا الموقع الحسّاس في النظام الإنساني فإنّ الله تعالى أمر أن: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[2]. فهو تعالى ﴿يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾[3] وأي تخطٍّ عن العدل يوجب زوال النعم، وعقاب الله تعالى فإنه «من ولّى عشرة فلم يعدل فيهم جاء يوم القيامة ويداه ورجلاه ورأسه في ثقب فأس»[4].

وقد قال رسول الله ﷺ: «أن أوّل من يدخل النار أمير

---

(١) قاموس الحكم والأمثال: ص ٤٣٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٩٠.

(٤) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٤٥.

متسلِّط لم يعدل»[١] و«هو رابع أربعة، من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة: إبليس، وفرعون، وقاتل النفس، ورابعهم الأمير الجائر»[٢].

وأي شيء أهمّ من العدل وهو أساس النظام، وبه القوام، وعليه الحساب، وله الثواب، وبه يُبنى، وبدونه يُهدم، وعنه يصدر العباد، وبه تصلح البلاد؟.

ثم إن أولياء الله كانوا يعملون لأجل العدل، ويعتبرونه ثميناً يستحق أن يدفعوا حياتهم لأجله، فهم يجاهدون الظالمين لإشاعة العدل، فإذا حكموا عملوا من أجله، من غير أن تأخذهم في ذلك لومة لائم..

هذا أمير المؤمنين عليه السلام قال في أوَّل خطبة ألقاها بعد مبايعة الناس له، إنه سيلتزم بالعدل، وإنه يعيد الأمور إلى نصابها، عملاً بالعدل، ومقاومة للظلم الذي لحق بالناس.. يقول عليه السلام:

«أيها الناس الدنيا دار حق وباطل، ولكلّ أهل، ألا ولئن غلب الباطل فقديماً كان وفعل، ولئن قل الحق فلربما ولعل!! ولقلّما أدبر شيء وأقبل! ولئن ردّ عليكم أمركم إنكم لسعداء.

(١) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٤٠.
(٢) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٩٠.

إن الله عزّ وجلّ أدب هذه الأمة بالسيف والسوط فأستتروا في بيوتكم، وأصلحوا ذات بينكم، فإن التوبة من ورائكم، وما عليَّ إلّا الجهد».

ألا وإن الخطايا خيل شُمُس حُمل عليها أهلها وخُلِعت لُجُمها، فتقحمت بهم إلى النار.

ألا وإن التقوى مطايا ذُلُل حُمِلَ عليها أهلها وأُعْطُوا أزِمَّتها، فأوردتهم الجنّة، وفتحوا لهم أبواباً، ووجدوا ريحها وطيبها وقيل لهم: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[1].

اليمين والشمال مضلّة والطريق الوسطى هي الجادة عليها يأتي الكتاب وآثار النبوّة، إن على الإمام الاستقامة، وعلى الرعية التسليم. ليس أمري وأمركم واحداً، وإني أريدكم لله وأنتم تريدونني لأنفسكم! وأيم الله لأنصحن للخصم، ولأنصفنّ للمظلوم.. ذمّتي بما أقول رهينة وأنا به زعيم، إن من صرّحت له العبر عمّا بين يديه من المثلّات، حجزته التقوى عن تقحّم الشبهات»[2].

«ألا وإن كل ما أقطعه عثمان من مال الله مردود إلى بيت مال المسلمين، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ووالله لو

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٤٦.

(٢) البيان والتبيين: ج ٢، ص ٦٥.

وجدتُه تفرّق في البلدان وتزوَّج به النساء وملك به الإماء، لرددته! فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم»[1]. فكان «العدل» هو البيان الأول الذي أذاعه الإمام في خلافته، وكان السبب في ذلك ميلان ميزان العدل في عهد عثمان بن عفّان لمصلحة حفنة من المتزلّفين الّذين ظلموا العباد، وأشاعوا الفساد، وصادروا أموال العامَّة، «فإن عثمان بن عفَّان لما ولي أمر المسلمين أطلق أيدي الأقارب والأعوان في كلّ مورد من موارد الجاه والثروة، منقاداً بذلك إلى آراء بطانة السوء»[2]. ولقد حاول الإمام مع عثمان تصحيح ميلان الميزان، ولكنه لم يفلح..

فقد روى الواقدي عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال: «شهدت عتاب عثمان لعلي عليه السلام يوماً فقال له في بعض ما قاله: «نشدتك بالله يا أبا الحسن، أن تفتح للفرقة باباً»!.

فقال علي عليه السلام: «أمّا الفرقة فمعاذ الله أن أفتح لها باباً، وأسهِّل إليه سبيلاً، ولكنّي أنهاك عمّا ينهاك الله ورسوله عنه، ألا تنهى سفهاء بني أمية عن إعراض المسلمين وأبشارهم،

(١) دعائم الإسلام: ج ١، ص ٣٩٦.
(٢) عليّ وحقوق الإنسان: ص ٨٩.

وأموالهم. . والله لو ظلم عامل من عمَّالك حيث تغرب الشمس لكان إثمه مشتركاً بينه وبينك».

قال ابن عباس، فقال عثمان: «لك العتبى، وأفعل وأعزل من عمَّالي كل من تكرهه ويكرهه المسلمون». ثم افترقا فصدّه مروان بن الحكم عن ذلك، وقال: يجترىء عليك الناس فلا تفعل ولا تعزل أحداً. ففعل عثمان ما أوصاه به مروان، لا ما أوصاه علي عليه السلام[1].

من هنا فإن محور حياة الإمام علي عليه السلام في أيام خلافته، كان أن يردّ الحق إلى نصابه، ويصدّ الظلم والعدوان، اللذين استشريا في حياة المسلمين، آنذاك. .

ولذلك فإن وصايا الإمام ورسائله إلى الولاة تكاد تدور حول محور واحد هو: العدل. . وما تواطأ عليه مناوئوه، من أباعد وأقارب، إلَّا لأنه عليه السلام كان ميزان العدالة الذي لا يميل إلى قريب، ولا يساير نافذاً، ولا يجوز فيه إلَّا الحق. .

ولقد كان من أوائل ما ألقاه من الخطب بعد البيعة، خطبته التي يقول فيها: «إنّ الله عزّ وجلّ أنزل كتاباً هادياً يبيّن فيه الخير والشر، فخذوا بالخير ودعوا الشر.

الفرائض أدُّوها إلى الله سبحانه يُؤَدِّكُمْ إلى الجنة.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ١٥ ـ ١٦.

إن الله حرّم حُرَماً غير مجهولة، وفضل حرمة المسلم على الحُرَمِ كلها، وشَدَّ بالإخلاص والتوحيد المسلمين، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلّا بالحق، لا يحلّ أذى المسلم إلّا بما يجب. بادروا أمر العامة..

اتّقوا الله عبادة في عباده وبلاده. إنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله عزّ وجلّ ولا تعصوه، وإذا رأيتم الخير فخذوا به، وإذا رأيتم الشرّ فدعوه، واْذكروا إذ أنتم قليلون مستضعفون في الأرض..»[1].

يقول أحدهم: إن شعار علي عليه السلام كان «لا ظالم، ولا مظلوم». وكانت تلك إرادة ابن أبي طالب، بالرغم من أن زمانه كان يأباه! ويتخلّف عن مسايرته في هذه الإرادة، حتى المظلومين أنفسهم لخوف قديم ألمَّ بهم، فباتوا يخشون معاندة ظالميهم. أو لجهل حملوا به على قبول الرشوّة، إلَّا من خلق ربك من كبار القلوب».

«ولكن ابن أبي طالب عليه السلام لن يتراجع عن محاربة البغي، ولن يضعف وفي الأرض عزيز يضطهد ذليلاً، وكبير يقهر صغيراً، لن يضعف ولن يتراجع وفي قلبه من الحنان والمحبة، ما يكفل له الثبوت في الصراع بين العدل والظلم والحق والباطل».

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣٨.

«إن الحنان العميق الذي يكنّه علي عليه السلام للناس كان يحمله على أن لا يهادن من أساء للناس ولو كانت حياته الثمن لذلك. وأنه ليجهل حقيقة الطبائع من يظن أن من شروط الحنان والرِّقة القعود عن الثورة على الظالمين، وأن من مظاهر العاطفة والودّ الاستسلام دون التمرّد، ودون العنف في هذا التمرُّد، فالحنان والعطف يحملانك دون تردد على أن تتمرّد وتثور على الظالم تخليصاً لمن تعطف عليهم مما يرسفون به من قيود، وإن العطف والحنان والحب للناس هي التي قد تدفعك في بعض الحالات إلى العنف حتى أقصى حدوده ضد الظالمين»[1].

وكان الإمام يؤمن إيماناً وطيداً بأنه «لا بدّ من إمام يؤخذ به للضعيف من القوي وللمظلوم من الظالم حتى ليستريح بَرّ، ويُستراح من فاجر» و«إن الله قد أعاذ الناس من أن يجور عليهم»[2] فكيف يجور عليه الجائرون وأنه تعالى «امتحن الأمراء بالجور» فإذا ظلموا انتهى أمرهم لأنَّه: «لئن أمهل الظالم فلن يفوت أخذه وهو له بالمرصاد على مجاز طريقه»[3]! وعند ذاك يكون «يوم العدل على الظالم أشدّ من

(١) عليّ وحقوق الإنسان: ص ٢٣٢.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٣٣.
(٣) حلية الأولياء: ج ١، ص ٧٦.

يوم الجور على المظلوم»[1]. ولقد كان عليه السلام يقول: «أمرتكم بالشدَّة على الظالم»[2]، ويقول: «خذوا على يد الظالم السفيه»[3].

لقد خاض الإمام معركته الأساسية ضد الظلم، ومن أجل العدل:

أولاً ـ لأن العدل واجب، والظلم حرام.

ثانياً ـ لأنه كوالٍ على المسلمين كان عليه أن يقيم الحق، ويدحض الباطل، والباطل هو الظلم والحق هو العدل. وهو القائل: «وأيم الله لأنصفنّ المظلوم من ظالمه، ولآخذنّ الظالم بخزامته حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً»[4]، والقائل: «ما ضعفت ولا جبنت! فلأنقبنّ الباطل حتى يخرج الحق من خاصرته»[5].

إن الذنب الذي لا يُترك في نظره كان «ظلم العباد بعضهم بعضاً»[6]. كما أن «ظلم الضعيف أفحش الظلم»[7].

---

(١) الغرر والدرر: ص ٤٠.
(٢) عليّ وحقوق الإنسان: ص ٢٣٣.
(٣) المصدر السابق.
(٤) النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٦٧.
(٥) تحف العقول: ص ٥٢.
(٦) الكافي: ج ٢، ص ٣٣١.
(٧) بحار الأنوار: ج ٧٧، ص ٢٢٧.

لقد حارب الإمام الظالمين، وربما كان ذلك هدفه الأساسي من قبول الخلافة لنفسه، و«بقيت بقية من أهل البغي، ولئن أذن الله في الكرّة عليهم لأديلّن منهم إلّا ما يتشذّر في أطراف البلاد تشذُّراً»[١].

لقد كان تنفّر الإمام من الظلم، بمقدار حبه للعدل، وكانت حروبه مع الجائرين، بقوّة نصرته للمظلومين.. كان عليه السلام يرى أن «الظلم أم الرذائل»[٢] لأن «الظلم في الدنيا بوار، وفي الآخرة دمار»[٣] وهو «يزل القدم، ويسلب النعم، ويهلك الأمم»[٤] ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥]. ويرى أن «من ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده»[٦].. ولذلك كان يطلب من أصحابه أن يختاروا خسارة الدنيا على خسران الآخرة ويقول: «أقدموا على الله مظلومين، ولا تقدموا عليه ظالمين»[٧]. ويعتبر «بئس الزاد إلى المعاد: العدوان على

---

(١) الذريعة: ج ٧، ص ٢٠٤.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) ميزان الحكمة: ج ٥، ص ٥٩٥.
(٤) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.
(٦) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٧) الطراز: ج ١، ص ٣٢٤.

العباد»[١]، لأن «الظلم أكبر المعاصي»[٢] ولذلك فإنه «ليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد»[٣].

فالظلم نوع من أنواع الإلحاد ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤] فـ «كل الظلم فيه إلحاد، حتى ضرب الخادم من غير ذنب»[٥].

ولقد سئل الإمام مرَّةً: أي ذنب أعجل عقوبة؟ فقال: «من ظلم من لا ناصر له، إلّا الله، وجاور النعمة بالتقصير، واستطال بالبغي على الفقير»[٦].

وروى عليه السلام: «أن الله تعالى قال وعزّتي وجلالي، لا يجوزني ظلم ظالم، ولو كفّ بكف، ولو مسحة بكف، ونطحة ما بين الشاة القرناء إلى الشاة الجمّاء فيقتصّ الله للعباد بعضهم

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٧، ص ٢٣٩.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) نهاية الأرب: ج ٦، ص ١٩.
(٤) سورة الحج، الآية: ٢٥.
(٥) نور الثقلين: ج ٣، ص ٤٨٣.
(٦) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٢٠.

من بعض حتى لا يبقى لأحد عند أحد مظلمة ثم يبعثهم الله للحساب»[1].

فالحساب يوم القيامة، بعد التقاص عن الظلم، لأن العدالة هناك على عجلة من أمرها، لا تؤخر الظالمين من بعد النشور، إلى وقت المحاسبة!

إن أمر الظلم وخيم، إلى درجة أن الراضي به، حتى من دون المشاركة فيه، له حصة من العقاب، وكما يقول الإمام: «العامل بالظلم، والمعين عليه، والراضي به شركاء ثلاثة»[2].

فمن يرضى بالظلم اليوم، قد يعين عليه غداً، وربما يشارك فيه بعد غد، فلا بدّ من أن يكون ردع الظلم عميقاً، وعنيفاً، وشاملاً لأن الظلم يدمّر البلاد، ويُفسد العباد.. فـ «من أعان ظالماً على ظلمه جاء يوم القيامة وعلى جبهته مكتوب آيس من رحمة الله»[3] و«من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام»[4].

من هنا فقد كان البند الثابت تقريباً في خطب الإمام علي عليه السلام ورسائله إلى عمّاله، الابتعاد عن الظلم، والالتزام

---

(١) المصدر السابق: ص ٣١٤.
(٢) ميزان الحكمة: ج ٥، ص ٦١٢.
(٣) كنز العمال: خ ١٤٩٥٠.
(٤) المصدر السابق: خ ١٤٩٥٥.

بالعدل، ليس بالنسبة إلى المسلمين فحسب، بل بالنسبة إلى الجميع.

فقد اشتكى لبعض الموالي، من غير المسلمين، إلى الإمام أحد عمّاله، وكان لا يتورّع عن إلحاق بعض الظلم بهم. فكتب الإمام إلى واليه يقول:

«إتقّ الله، ولا تبغ على أهل القبلة، ولا تظلم أهل الذمة، فإن الله لا يحب المتكبرين، واْعلم أن من آذى إنجيلياً فقد آذاني»[1].

ولقد كان التزام الإمام بالعدل، هو الذي دفع عدوّه إلى أن يطمئن إليه، فكان أعداؤه لا يخافون جوره، بينما كان أصحابه يخافون جور أعدائه.. فقد روي أنه في ليلة «الهرير» في معاركه مع معاوية بصفّين، حيث كاد أصحاب الإمام أن ينتصروا على جيش معاوية، في تلك الليلة كان معاوية يضع رجله في ركاب فرسه ليفرّ وينجو بنفسه.. فنزل وقال: «يا عمرو، إنما هي الليلة حتى يغدو علينا بالفيصل! فما ترى»؟.

قال عمرو وقد برحت به الهزيمة: «إن رجالك لا يقومون لرجاله. ولست مثله! هو يقاتله على أمر وأنت تقاتله على

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٤.

غيره. أنت تريد البقاء وهو يريد الفناء، وأهل العراق يخافونك إن ظفرت بهم، وأهل الشام لا يخافون عليّاً إن ظفر بهم»[1].

فلا أحد كان يخاف الإمام إلّا أهل الأثرة، والظلم، وطلّاب الدنيا، وعبدة الشهوات لأن الإمام كان عادلاً، لا يظلم الأعداء، ولا يتحامل على الأصدقاء..

لقد جاءه أحد أصحابه فرآه، مفترشاً الأرض، في فناء حائط، في الكوفة، ولا أحد يحرسه، فقال له: عدلت فاطمأننت!.

إنَّ الظالم هو الذي يخاف من ظِلّه، أما العادل، فلا يخاف بل هو مطمئن البال، والناس منه في راحة..

ثم إن عدالة الإمام لم تكن لتشمل الآدميين وحدهم بل كانت لتشمل كل ما في الوجود من حيوان وإنسان ونبات وحجر ومدر.. فالعدالة لا تتجزأ.. فمن لا يظلم البشر لا يظلم الحيوان أيضاً..

يقول عليه السلام: «واللهِ.. لئن أبيت على حسَك السعدان مسهّداً، أو أجرَّ في الأغلال مصفداً، أحبَّ إليَّ من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة، ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء

---

(١) المصدر السابق: ص ١٠٢.

من الحطام، وكيف أظلم أحداً لنفس إلى البلي قفولها، ويطول في الثرى حلولها».

«والله.. لو أعطيت الأقاليم السبعة ـ بما تحت أفلاكها ـ على أن أعصي الله في نملةٍ أسلبها جُلب شعيرة ما فعلته»..

«ما لعليّ ولنعيم يُفنى، ولذة لا تبقى»؟.

«نعوذ بالله من سُبات العقل، وقبّح الزلل وبه نستعين»[1].

وكما يقول أحدهم فإن الإمام: «ليس في هذا المجال قائلاً، ثم عاملاً، بل هو القول يجري من طبيعة العمل الذي يُعمل، والشعور الذي يحسّ، والحياة التي يحيا، فعلي أكرم الناس مع الناس، وأبعد الخلق عن أن ينال الخلق بأذى، وأقربهم إلى بذل نفسه في سبيلهم، أو ليست حياته كلها سلسلة معارك في سبيل المظلومين والمستضعفين»[2].

* * *

وقد يتساءل البعض: ما هي مفردات العدل؟

والجواب: أن العدل قبل كل شيء تجنّب البغي، والعدوان، وإعطاء كل ذي حقّ حقّه. ومفرداته هي:

● التزام العدل في تقسيم الأموال العامة.

---

(١) ربيع الأبرار: باب الخير والصلاح.

(٢) علي وحقوق الإنسان: ص ٨٥.

- إنصاف المظلومين.
- الامتناع عن التعدّي والبغي.
- الامتناع عن التكبُّر.
- التشدُّد مع المسؤولين لمصلحة العامَّة.
- الاهتمام بحاجات الناس، وطلبات الوُلاة.
- مساعدة الجميع، واللطف بهم.
- المساواة، وعدم التمييز.
- مجازاة المسيء، والإحسان إلى المُحسنين.
- الاهتمام بعامة الناس لا الخاصة فحسب.
- التزام الحق في جباية الضرائب.

تلك هي بعض مفردات العدالة المطلوبة من الحاكمين، بأعتبارهم أمناء على أمور الناس، وأرزاقهم، ودمائهم..

ولنستعرض فيما يلي بعض كلمات الإمام عليّ، ومواقفه، وأعماله في كل واحدة من ذلك..

* * *

أولاً: التزام العدل في تقسيم أموال العامة وهو يعني أمرين:

الأول ـ بذل المال لمن يستحقّ.

الثاني ـ منعه عمّن لا يستحقّ.

فأموال الدولة ليست ملك الحاكم، بل هي للمحكومين، وليس الحاكم إلّا أميناً على جبايتها، وإيصالها لأهلها . .

لقد كتب الإمام علي عليه السلام لأحد ولاته يقول:

«انظر إلى ما اجتمع عندك من مال الله، فاصرفه إلى من قبَلك (عندك) من ذوي العيال والمجاعة، مصيباً به مواضع الفاقة والخلّات (الحاجات) وما فضل عن ذلك فاحمله إلينا لنقسمه فيمن قِبَلَنَا»[1].

وروي أنه جاء علياً «فيء» كثير ملأ بيت المال مرة بعد مرة، ثم مرة ثالثة، فقام فوزّعه بالسوية بين المسلمين كما تعوّد، وأخذ هو نصيبه كواحد منهم. . ثم جاءه مال آخر كثير من أصبهان فخطب الناس فقال: «اغدوا إلى عطاء رابع، فوالله ما أنا لكم بخازن» وبعد أن وزّع الأموال كنس بيت المال وصلّى فيه. . كما تعوّد. . ثم تمدّد على أرضه، فأغفى. .»[2]، فالمال لا قيمة له إن لم يرفع حاجة الناس، ولم يبذل لمن يستحقه.

غير أنه لا بدّ أيضاً من منعه عمّن لا يستحق ﴿كَيْ لَا يَكُونَ

(١) فقه القرآن للقطب الراوندي.
(٢) عليّ إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٠٨.

دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾[1] فلا يجوز العطاء من غير استحقاق، أو لشراء الضمائر، أو للتوزيع على الأقرباء والأنساب. .

يقول الإمام علي عليه السلام في كتاب له إلى عامله على إحدى الولايات، واسمه مصقلة بن هبيرة الشيباني: «بلغني عنك أمر، إن كنت فعلته فقد أسخطت إلٰهك، وعصيت إمامك: إنك تقسّم فيء المسلمين الذي حازته رماحهم وخيولهم، وأريقت عليه دماؤهم، فيمن اعتامك (اختارك) من أعراب قومك»؟!

«فوالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لئن كان ذلك حقّاً لتجدنّ لك عليَّ هواناً، ولتخفَّن عندي ميزاناً، فلا تستهن بحق ربّك، ولا تصلح دنياك بمحق دينك، فتكون من الأخسرين أعمالاً». .

«ألا وإنَّ حق من قبلك وقبلنا من المسلمين في قسمة هذا الفيء سواء يردّون عندي عليه، ويصدرون عنه»[2].

وحينما سأله عبد الله بن زمعة مالاً قال: «إنَّ هذا المال ليس لي ولا لك، وإنَّما هو فيء للمسلمين وجلب أسيافهم، فإن شركتهم في حربهم كان لك مثل حظّهم، وإلّا فجناة أيديهم لا تكون لغير أفواههم»[3].

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.
(٢) التاريخ لابن واضح، ج ٢، ص ١٩٠.
(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٣١٢.

وجاء إليه عاصم بن ميثم وهو يقسِّم مالاً، فقال: يا أمير المؤمنين إنِّي شيخ كبير مثقل.

قال: والله ما هو بكدّ يدي ولا بتراثي عن والدي، ولكنَّها أمانة أوعيتها.

ثمَّ قال للمسلمين: «رحم الله من أعان شيخاً كبيراً مثقلاً»[1].

وكتب إلى زياد ابن أبيه، وكان عامله على البصرة وفارس:

«وإني أقسم باللهِ صادقاً، لئن بلغني أنك خنت من فيء المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدنَّ عليك شدّة تدعك قليل الوفر، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر والسلام»[2].

وكم له من مواقف رفض فيها الإمام أن يعطي أقرب الناس إليه فوق ما يستحقّ من قسمته، لأنه لا يجوز حرمان غيره من أجله؟.. هذا عقيل أخوه قدم عليه من المدينة فقال له: «ما أقدمك يا أخي»؟

قال: «تأخَّر العطاء عنَّا، وغلاء السعر ببلدنا، وركبني دين عظيم، فجئت لتصلني».

(١) المصدر السابق: ص ٣١٢.

(٢) المحاسن والمساوىء: ج ٢، ص ٢٠١.

فقال عليٌّ: «والله ما لي مما ترى شيئاً إلّا عطائي، فإذا خرج فهو لك».

قال عقيل: «أشخوصي من الحجاز إليك من أجل عطائك؟ وماذا يبلغ مني عطاؤك؟! وما يدفع من حاجتي»؟.

فقال الإمام: «هل تعلم لي مالاً غيره؟ أم تريد أن يحرقني الله في نار جهنم في صلتك بأموال المسلمين؟ وما بقي من نفقتنا في ينبع غير دراهم مضرورة. والله يا أخي إني لأستحي من الله أن يكون ذنب أعظم من عفوي أو جهل أعظم من حلمي، أو عورة لا يواريها ستري، أو خلّة لا يسدّها جودي».

فلما ألحّ عقيل عليه، قال لرجل: «خذ بيد أخي عقيل وانطلق به إلى حوانيت أهل السوق، فقل له: دق هذه الأقفال. وخذ ما في هذه الحوانيت». فقال عقيل: «أتأمرني أن أكسر صناديق قوم قد توكّلوا على الله وجعلوا فيها أموالهم، أتريد أن تتخذني سارقاً»؟!

فقال الإمام: أتأمرني أن أفتح بيت مال المسلمين فأعطيك أموالهم وقد توكّلوا على الله وأقفلوا عليها؟ وأنت تريد أن تتّخذني سارقاً؟! أن آخذ من أموال المسلمين، فأعطيكها دونهم». وأضاف الإمام: «وإن شئت أخذت سيفي وأخذت

سيفك وخرجنا جميعاً إلى الحيرة فإن بها تجّاراً مياسير فدخلنا على بعضهم فأخذنا ماله».

فقال عقيل: أو سارقاً جئت؟.

فقال له الإمام: «تسرق من واحد خير لك من أن تسرق من المسلمين جميعاً»[1].

فقال: «والله لأخرجنّ إلى رجل هو أوصل لي منك. لآتيّن معاوية».

فقال الإمام: «أنت وذاك، راشداً مهدياً»!.

فلما قدم على معاوية، رحّب به وقال: «مرحباً وأهلاً بك يا عقيل بن أبي طالب، ما أقدمك عليّ»؟!.

قال: «قدمت عليك لدين عظيم ركبني، فخرجت إلى أخي ليصلني فزعم أنه ليس له مما يلي إلّا عطاؤه، فلم يقع ذلك مني موقعاً، ولم يسدّ مني مسداً، فأخبرته أني سأخرج إلى رجل هو أوصل منه لي، فجئتك».

فأزداد معاوية فيه رغبة، وقال للناس: «يا أهل الشام هذا سيد قريش وابن سيّدها، عرف الذي فيه أخوه من الغواية والضلالة، فجاءني، ولكني أزعم أن جميع ما تحت يدي لي، فما أعطيت فقربة إلى الله، وما أمسكت فلا جناح لي عليه».

---

(١) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١١٦.

ثم قال لعقيل: «يا عقيل بن أبي طالب: هذه مائة ألف تقضي بها ديونك، ومائة ألف تصل بها رحمك، ومائة ألف توسّع بها على نفسك».

فوقف عقيل فقال: «صدقت، لقد خرجت من عند أخي على هذا القول، وقد عرفت من في عسكره، لم أفقد والله رجلاً من أهل بدر ولا المهاجرين والأنصار، ولا والله ما رأيت في معسكر معاوية رجلاً من أصحاب النبي ﷺ».

وأضاف: «أيها الناس، إني أردت أخي عليًّا على دينه فأختار دينه، وإني أردت معاوية على دينه، فأختارني على دينه»[1]..

ثانياً ـ إنصاف المظلومين

من غير الممكن إزالة الظلم من على وجه الأرض تماماً، فأينما تذهب سيكون هنالك، ظالم ومظلوم، وجزّار وضحيّة، وواجب المؤمن الوقوف إلى جانب المظلوم، ومقاومة الظالم. فإن «أحسن العدل إعانة المظلوم»[2]. ولذلك «إذا رأيت مظلوماً فأعنه على الظالم»[3] فإنه «ما من مؤمن يعين مؤمناً

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٩.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) ميزان الحكمة: ج ٥، ص ٦١٥.

مظلوماً، إلَّا كان أفضل من صيام شهر واعتكافه في المسجد الحرام، وما من مؤمن ينصر أخاه وهو يقدر على نصرته إلَّا نصره الله في الدنيا والآخرة، وما من مؤمن يخذل أخاه وهو يقدر على نصرته إلّا خذله الله في الدنيا والآخرة»[١].

وجاء في وصية الإمام لولديه الحسن والحسين عليهما السلام قوله: «كونا للظالم خصماً، وللمظلوم عوناً»[٢].

ولم يحدد الإمام أي ظالم، ولا أي مظلوم، وهكذا أوصاهما بأن يكونا للظالم خصماً ولو كان ذا قربى، وأن يكونا للمظلوم عوناً، ولو كان من أقاصي البلاد..

بل لا بدَّ أن ننصف المظلومين حتى من أنفسنا وأهلينا..

يقول عليه السلام: «أنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك فإنك إن لم تفعل تظلم»[٣].

وتلك مهمة الحاكم، أن يأخذ حق المظلومين، وهي فلسفة وجود «الحكومة». إذ ما قيمة نظام لا يأخذ حق المستضعفين، ولا يضرب على أيدي الظالمين؟ وما ضرورة وجود الحكومة، إن لم يكن ذلك مهمتها الرئيسية؟

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٢٠.
(٢) بحار الأنوار: ج ١٠٠، ص ٩٠.
(٣) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

ولقد قال رسول الله ﷺ: «لن تقدّس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقُّه من القوي غير متعتع»[(١)].

* * *

ثالثاً ـ الامتناع عن التعدّي والبغي:

كما أن آفة الغنى الاستعلاء، فإن آفة القوة البغي، وكما أن المال يغري بالفساد، فإن القدرة تغري بالعدوان. فما دام الحاكم قوياً فإن الشيطان يزيّن له البطش، والتنكيل، ومصادرة أموال الناس، وظلم الرعيَّة، حيث لا يهاب من قانون، ولا يخشى من عقاب..

ولكن لا بدَّ للحاكم أن يتذكّر قدرة الله، وبطشه، فإن أخذ الله قد يأتي بطيئاً، ولكنَّه حتماً سيكون رهيباً.

يقول الإمام علي عليه السلام: «إذا حدّثتك القدرة على ظلم الناس فأذكر قدرة الله سبحانه على عقوبتك، وذهاب ما أتيت إليهم عنهم، وبقاءه عليك»[(٢)].

ويقول: «اذكر عند الظلم عدل الله فيك، وعند القدرة، قدرة الله عليك»[(٣)].

---

(١) دعائم الإسلام: ج ١، ص ٣٥٠.

(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٣) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٢٢.

ويقول في عهده إلى مالك الأشتر: «ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إمَّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخُلق. يفرط منهم الزلل وتعرض لهم العلل، ويؤتي على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووليّ الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولّاك»[1].

ويقول: «إذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبّهة، أو مخيلة (الخيلاء) فأنظر إلى عظم ملك الله فوقك، وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإنَّ ذلك يطامن إليك من طماحك، ويكفّ عنك من غربك (نشوزك) ويفيء إليك بما غرب عنك من عقلك»[2].

* * *

رابعاً ـ الامتناع عن الكِبر، والتكبّر، والترفّع عن الناس:

مهما كانت مكانة المرء فإنه يبقى إنساناً، لا يختلف عن الآخرين في حاجاته وقدراته وطاقاته. ولن يتحوّل أيّ شخص

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.
(٢) المصدر السابق.

إلى إلٰه بسبب منصبه أو مقامه. فالله واحد أحد ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1].

فلا ندّ لله ولا نظير و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2].

إلّا أن الأبهة والسلطان من جهة، ومديح المتزلفين من جهة أخرى تزين للحاكمين الكبر، وقد يدفعهم ذلك إلى التصوّر بأنهم فعلاً أكبر من الناس، وأن لهم قدرات إلٰه. قال: «ربّي الذي يحيي ويميت» قال: ﴿أَنَا أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾[3]، وهذا الإحساس قد يدفعهم إلى مساماة. الله في عظمته، إن لم يصرّحوا بذلك كما فعل فرعون فقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4]، فلربما يصدّقون في قرارة أنفسهم أنهم يختلفون عن البشر فعلاً.

يقول الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر: «إيّاك ومساماة الله في عظمته، والتشبّه به في جبروته، فإن الله يذلّ كل جبّار، ويهين كل مختال»..

«وإيّاك والإعجاب بنفسك، والثقة بما يعجبك منها،

(١) سورة التوحيد، الآيتان: ٣، ٤.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.
(٤) سورة النازعات، الآية: ٢٤.

وحبّ الإطراء، فإنَّ ذلك من أوثق فرص الشيطان في نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين»[1].

إن «من أختال في ولايته أبان عن حماقته»[2]. وقليل من الحكّام هم الّذين لم يبتلوا بالحمق، ولم يصدّقوا مديح المداحين، وأكاذيب المتزلفين.

ثم إنّ الابتعاد عن الكِبر يتطلّب الأمور التالية:

الأول ـ أن لا يضيّع الحاكم نفسه.

الثاني ـ أن يتقيّد هو بالقانون، فلا يسمح لنفسه بما يمنعه للآخرين، وأن لا يحلّل لها ما يحرّمه على غيره.

الثالث ـ أن لا يفترض لنفسه من القسمة بأكثر مما يفترضه للناس.

الرابع: أن يسمح للرعية، بأن يتعاملوا معه كأحدهم.

وبكلمة واحدة أن يرى أمتيازه في تقواه، وما يكسبه من الأجر عند الله، وليس فيما يحصل عليه من امتيازات مادية في الحياة الدُّنيا.. ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[3]..

لهذا كله رفض الإمام علي عليه السلام كل مظاهر الأبّهة والسلطان، وشرَّد مع نفسه ومع أقاربه فلما دخل الكوفة لم

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

يدخل قصر الإمارة، وإنما آثر أن يسكن في بيت يشبه مساكن الفقراء[1].

ولم يكن يعطي لأقاربه زيادة عمّا يحق لهم، وإذا كان أحدهم يأخذ شيئاً مهما قلّ أو كثُر كان يتّخذ منه موقفاً حازماً..

ومن ذلك ما روي أنه أهدي إليه سمن وعسل، فضمّه إلى بيت المال، وخرج يتفقّد الأسواق ليقسمه عندما يعود.

فلما عاد وجده ناقصاً، وعلم أن ابنته أم كلثوم التي توفي عنها عمر بن الخطاب، قد أخذت منه، فأرسل الإمام من يقوّم ثمن ما أخذته من العسل بخمس دراهم، فبعثها وباع السمن والعسل، وقسّم الثمن على الناس[2].

وكان عليه السلام يعطي كل ما يأتيه ولربما لم يأخذ أي شيء منه، فقد روى الشعبي قال: دخلت الرّحبة بالكوفة وأنا غلام في غلمان، فإذا أنا بعليّ عليه السلام قائماً على صرَّتين من ذهب وفضّة، ومعه مخفقة وهو يطرد الناس بمخفقته، ثم يرجع إلى المال فيقسّمه بين النَّاس، حتى لم يبق منه شيء، ثم أنصرف ولم يحمل إلى بيته قليلاً ولا كثيراً.

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣٢.
(٢) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٢٩٨.

فرجعت إلى أبي فقلت: لقد رأيت اليوم خير النَّاس أو أحمق الناس.

قال: من هو يا بنيّ؟

قلت: عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين رأيته يصنع كذا فقصصت عليه، فبكى وقال: يا بنيّ بل رأيت خير الناس[1].

وكان يتعامل مع الناس كأحدهم، وهم يتعاملون معه كأحدهم أيضاً..

فقد روى ابن الأثير في التاريخ (الكامل): «أنّ علياً عليه السلام وجد درعه عند نصراني فأقبل إلى شُريح قاضيه وجلس إلى جانبه يخاصم النصراني مخاصمة رجل من رعاياه، وقال: إنها درعي لم أبع ولم أهب.

قال شريح للنصراني: ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين عليه السلام؟

قال النصراني: ما الدرع إلّا درعي، وما أمير المؤمنين بكاذب.

فالتفت شريح إلى علي عليه السلام يسأله يا أمير المؤمنين هل من بيّنة؟

فضحك علي عليه السلام وقال: ما لي بيّنة، فقضى شريح بالدرع

(١) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١٣٥.

للنصراني، فأخذها ومشى وأمير المؤمنين عليه السلام ينظر إليه، إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول: أما أنا فأشهد أن هذه أحكام الأنبياء!.. أمير المؤمنين يدنيني إلى قاضيه، وقاضيه يقضي عليه»، وأضاف: «الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين»[1].

وفي عهد الخليفة الثاني، شكا أحد الناس عليّ بن أبي طالب إلى عمر بن الخطّاب في خصومة، فكان أن أحضرهما عمر، وقال لعليّ: «يا أبا الحسن.. قف إلى جانب خصمك»!.

فبدا التأثُّر على وجه عليّ!

فقال له عمر: «أكرهت يا عليّ أن تقف إلى جانب خصمك»؟.

فقال علي عليه السلام: «لا.. ولكني رأيتك لم تسوّ بيني وبينه، إذ عظّمتني بالتكنية، ولم تكنِّه..»[2]!

إن القانون الذي يجب أن يمشي عليه الحاكم، هو أن يكون سيِّد القوم بتواضعه لا بتكبُّره، وأن يكون أميرهم بالعطاء

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٥٢.
(٢) عليّ وحقوق الإنسان: ص ٧١.

لا بالأخذ، ويكون عظيمهم، بالاهتمام بهم، لا بأن يهتموا به. .

وهذا أمر واجب على الحاكم، وليس مستحبّاً. .

يقول الإمام علي عليه السلام: «إن الله تعالى فرض على أئمة العدل أن يقدّروا أنفسهم بضعفة الناس، كيلا ينبيّغ بالفقير فقره»[١].

خامساً ـ التشدّد مع المسؤولين لمصلحة العامة:

وقد أفردنا لهذا فصلاً خاصاً به نظراً لأهميته. .

سادساً ـ الاهتمام بحاجات الناس، وطلبات الوُلاة:

إن الولاية بالنسبة إلى الوالي مسؤولية لا ترفيه فيها فلا بد أن يعطي من راحته، ووقته، ونفسه لمصلحة الناس. وهذا يتطلّب منه المزيد من العمل، والمزيد من النشاط، والمزيد من العطاء. .

وأول ما يخطر في البال في ذلك أن يكون في متناول يد الجميع، فلا يحتجب عن أحد، ولا يتقمّط بحاشية من المتزلفين، والموظفين، ولا يضع نفسه في برج من العاج، يطلُّ منه على الناس، ويلتقي بهم عبر صوره، وصوته ثم لا

(١) قوت القلوب: ج ١، ص ٥٣١.

يرى الناس، ولا يرونه إلَّا في تشييع جنازته، حيث لا خدم ولا حشم!

فالاحتجاب عن الناس حرام. . و«أيما مؤمن كان بينه وبين مؤمن حجاب ضرب الله بينه وبين الجنَّة سبعين ألف سور، ما بين السور إلى السور مسيرة ألف عام»[1]، بينما «من تولّى أمراً من أمور الناس فعدل، وفتح بابه ورفع ستره، ونظر في أمور الناس، كان حقاً على الله، أن يؤمن روعته يوم القيامة، ويدخله الجنّة»[2].

والحق، أن بداية فساد الحاكم، هي في ٱحتجابه عن العامة، حيث تتلقّفه أيادي بطانة السوء، وتلفه شهواتهم، وتوجّهه شهواتهم فيبتعد عن الناس ويبتعدون عنه، ويكره الناس ويكرهونه، ويكون للحاكم عالمه، وللناس عالمهم، وبينهما تناقض وتناطح، وربما صراع وحروب. .

ومن هنا فإن أئمة العدل في التاريخ كانوا يتميّزون بكونهم يعيشون مع الناس، وللناس، وبين الناس. ويمنعون ولاتهم من أن تضرب بينهم وبين أحد الأستار والكلل. .

يقول أمير المؤمنين، في كتابه إلى «قثم بن العباس» وهو عامله على مكّة المكرَّمة:

---

(١) تنبيه الخواطر: ص ٣٩٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٩٩.

«ولا يكن لك إلى الناس سفير إلَّا لسانك، ولا حاجب إلَّا وجهك، ولا تحجبنّ ذا حاجة عن لقائك بها، فإنها (الحاجة) إن زيدت عن أبوابك في أول وردها، لم تحمد فيما بعد على قضائها»[1].

ويقول عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر: «أما بعد.. فلا تطولن احتجابك عن رعيتك، فإنَّ احتجاب الولاة عن الرَّعية شعبة من الضّيق وقلّة علم بالأمور، والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبُح الحسن، ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل، وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب. وإنما أنت أحد رجلين: إمَّا امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق، ففيمَ احتجابك من واجب حقّ تعطيه، أو فعل كريم تسديه، أو مبتلى بالمنع، فما أسرع كفّ الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذلك! مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة، أو طلب إنصاف في معاملة»[2].

هذا عن منع الاحتجاب..

---

(١) مستدرك الوسائل: ج ٢، ص ١٤٤.

(٢) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

أمّا عن أمور الولاة، والاهتمام برسائلهم، وتقاربهم، والإجابة عليها فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر أيضاً: «. . .ثم أمور من أمورك لا بدّ لك من مباشرتها: منها إجابة عمّالك بما يعيا (يعجز) عنه كتّابك. ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك، وأمض لكل يوم عمله، فإنّ لكل يوم ما فيه»[1].

سابعاً ـ مساعدة الجميع، واللطف بهم:

إن الحكومة، ليست مجرد ناظمة لشؤون الناس، والحاكم ليس مجرّد قيّم على القاصرين، أو الشرطي الذي همّه ضبط الأمور، والعسكري الذي تقع عليه مسؤولية فرض القانون. بل الحكومة أيضاً مؤسسة خدماتية، واجبها تطوير شؤون المجتمع، وتنمية الكفاءات، وتقديم ما يمكن تقديمه إلى ذوي الحاجة. والحاكم بالإضافة إلى مهماته كشرطي وكعسكري، فهو «بمنزلة الوالد» حسب تعبير الإمام علي عليه السلام ومن واجباته تقديم العون، ومساعدة الجميع. .

من هنا فإنّ على الحاكم أن يملك قلباً رحيماً، وضميراً عطوفاً، وخلقاً كريماً، حتى يكون ممّن يبحث عن المحتاجين ليقدّم لهم يد العون، لا أن يهرب منهم حتى لا يشغلوه!.

(١) المصدر السابق.

وممّن يلتذّ بمساعدة ذوي الحاجة، لا أن يطردهم حتى لا يزعجوه!.

يقول الإمام علي عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم»[1].

ويقول عليه السلام في وصفه لرسول الله صلى الله عليه وآله وكيف كان يبحث عن ذوي الحاجات: «طبيب دوَّار بطبه، قد أحكم مراهمه، وأحمى مواسمه، يضع ذلك حيث الحاجة إليه، متتبّع بدوائه مواضع الغفلة، ومواطن الحيرة»[2].

ثم إن حاجات الناس إلى الحاكم، هي نِعم الله التي تترى عليه، فما أحسن أن يجري الخير على يد إنسان إلى الآخرين؟ فإن «من كثرت نِعم الله عليه كثُرت حوائج الناس إليه، فمن قام لله فيها بما يجب عرّضها للدّوام والبقاء، ومن لم يقم فيها بما يجب عرّضها للزوال والفناء»[3].

من هنا كان الإمام يكتب إلى ولاته أنصفوا الناس من أنفسكم واْصبروا لحوائجهم[4] ويقول: «ولا تحمشوا أحداً

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) مجمع الأمثال: ج ٢، ص ٤٥٤.
(٤) كتاب صفّين: لنصر بن مزاحم، ص ١٠٨.

عن حاجته[1] وكان عليه السلام يطلب منهم أن يجلسوا بشكل خاص لذوي الحاجات من الناس. فيقول في عهده إلى مالك الأشتر: «واَجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرّغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد (تبعّد) عنهم جندك وأعوانك من حراسك وشرطك، حتى يكلِّمك متكلِّمهم غير متعتع.. ثم اَحتمل الخُرق منهم والعيّ، ونحّ عنهم الضيق والأنف، يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته، واَعط ما أعطيت هنيئاً (بلا منّة) واَمنع في إجمال وإعذار»[2].

ولا شك أن حاجات الناس كثيرة ومتنوّعة، ومن أهمها حاجاتهم الماديَّة، والتي يجب على الوالي الاهتمام بها لأنَّ قضية الأرزاق هي قضية الحياة بالنسبة إليهم في الحياة الدُّنيا، ولا يمكن إهمالها بحجّة أن الآخرة هي المُنى، والمبتغى.

ولذلك فإن على الوالي تحمُّل مسؤوليته تجاه طلبات الناس بما فيها تحمُّل قضاء ديونهم. فلقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما من غريم ذهب بغريمه إلى والٍ من ولاة المسلمين،

(١) المصدر السابق.
(٢) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

وأستبان للوالي عسرته إلّا بريء هذا المعسر من دينه وصار دينه على والي المسلمين فيما في يديه من أموال المسلمين»[1].

ثامناً ـ المساواة، وعدم التمييز:

من أهم مظاهر العدالة، المساواة بين الناس، وعدم التمييز بينهم.. ولربّما يعتبر الكثيرون المساواة هي العدالة، والعدالة هي المساواة. إذ لا معنى للعدالة من دونها..

ولعلّ من أخطر ما يُبتلى به الحاكمون هو تمييزهم غير المبرّر بين أبناء البشر، وترجيح بعضهم على حساب البعض الآخر..

صحيح أنّ الحياة فيها ترجيح وتفضيل، غير أن قانون التقادم والتفاضل يجب أن يدور عنه الحاكم حول «الحاجة». فالمحتاج إلى الرعاية له أفضليته على غيره، فالفقير له الأفضلية على الغني، والضعيف على القوي، ومن ليست له عشيرة، على صاحب العشيرة. كما قال ذلك الرجل الذي سُئل عن أحبّ أولاده إليه فقال: «صغيرهم حتى يكبر، وعائلهم حتى يغنى، ومريضهم حتى يعفى، وغائبهم حتى يعود».

وإذا عرفنا أن الوالي مع الناس بمنزلة الوالد مع أولاده فلا بدَّ أن يكون ذات القانون حاكماً في تصرفاته معهم..

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم: ج ١، ص ٩٤.

والحق، فإن التمييز الظالم بين البشر يقتل فيهم روح المبادرة، كما يقضي على الثقة فيما بينهم، بينما المساواة يفتح باب التنافس، وينمّي كفاءاتهم، ولهذا يجب أن يكون الجميع متساوين أمام القانون ويجب أن يكون الوالي هو الحافظ على المساواة..

وفي هذا المجال روي: «أن أمير المؤمنين قال لعمر بن الخطاب: ثلاث إن حفظتهنَّ، وعملت بهنَّ كفتك ما سواهنّ، وإن تركتهن لم ينفعك شيء سواهنّ»..

قال عمر: «ما هنَّ يا أبا الحسن»؟.

فقال عليه السلام: «إقامة الحدود على القريب والبعيد والحكم بكتاب الله في الرضى والسخط. والقسم بالعدل بين الأحمر والأسود».

فقال عمر: «لقد أوجزت وأبلغت»[١].

من هنا وجب على وُلاة العدل، أن يبالغوا في المساواة حتى تشمل النظر، والكلام وما شابه..

يقول الإمام علي عليه السلام في عهده إلى محمد بن أبي بكر حين ولّاه مصر: «فأخفض لهم جناحك، وألن لهم جانبك، وابسط لهم وجهك، وآس بينهم في اللحظة والنظرة، حتى لا

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٤٩.

يطمع العظماء في حيفك لهم، ولا ييأس الضعفاء من عدلك عليهم، فإنّ الله تعالى يسائلكم معشر عباده، عن الصغيرة من أعمالكم والكبيرة، والظاهرة والمستورة»[١].

ويقول عليه السلام لأحد وُلاته: «أحبّ لعامة رعيّتك ما تحبّ لنفسك، وأهل بيتك، وأكره لهم ما تكره لنفسك، وأهل بيتك، فإن ذلك أوجب للحجَّة، وأصلح للرّعية»[٢].

وهكذا، فإنَّ على الوالي أن يلتزم بالمساواة في مجالين:

الأول ـ مساواة نفسه وأهل بيته مع عامة الناس.

الثاني ـ مساواة أفرد المجتمع فيما بينهم.. خاصة فيما يرتبط بقضايا المال والفيء، لأن أي تمييز فيما بينهم بالعطاء يعني ميلان ميزان العدالة، واختلال توازن المجتمع.. ومن ثم تقسيم الناس إلى آكل، ومأكول، وظالم ومظلوم، ومتخم وفقير..

وهذا ما يأباه الله تعالى..

وفيه الدمار والهلاك..

يقول سبحانه: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾[٣].

---

(١) مجموعة الشيخ ورام: ص ١٢.
(٢) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٢٧.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٦.

من هنا كان الإمام علي عليه السلام قد تميَّز بتشدّده في المساواة، وعدم التنازل عنه، حتى ولو على حساب سلطته، وحياته . .

لقد كتب إلى بعض جنوده يقول:

«من عبد الله عليّ أمير المؤمنين. أما بعد، فإن الله جعلكم في الحق جميعاً سواء أسودكم وأحمركم (أي العرب وغير العرب) وجعلكم من الوالي بمنزلة الولد من الوالد، وجعل الوالي منكم بمنزلة الوالد من الولد. وإن حقّكم على الوالي إنصافكم والعدل بينكم، والكفّ عن فيئكم، فإذا فعل ذلك معكم وجبت عليكم طاعته بما وافق الحق، ونصرته في سيرته، والدفع عن سلطان الله، فإنّكم وَزَعةُ الله في الأرض (المدافعون عمّا أمر به) فكونوا له أعواناً، ولدينه أنصاراً، ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها»[1].

فالطاعة من الناس للوالي مشروطة بإنصاف الوالي وعدله، وعدم تفضيل بعضهم على بعض. . فإذا فعل ذلك وجبت طاعته وإلّا فلا!.

* * *

ولقد التزم في نفسه وخاصة أهله، حيث لم يميِّز أحداً على أحد فيما يرتبط بالفيء. .

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ١٨.

ومن ذلك ما روي من «أن علياً عليه السلام كسى الناس بالكوفة، وكان في الكسوة برنس خزّ، فسأله إيَّاه الحسن، فأبى أن يعطيه إيَّاه، وأسهم عليه بين المسلمين فصار لفتى من همدان، فأخذه الهمدانيّ، فقيل له: إن الحسن كان سأله أباه فمنعه إيَّاه، فأرسل به الهمدانيّ إلى الحسن عليه السلام فقبله»[1].

وأصبحت المساواة، سياسة الإمام في التقسيم من غير أن تأخذه في ذلك لومة لائم، وقد سبّب له ذلك الكثير من المشاكل، حتى أن عدداً من المهاجرين والأنصار عاتبه لأنه يسوّي بين الجميع، بينما كان عمر يفضّل المهاجرين وأهل بدر وأهل السابقة في الإسلام.

فقال لهم: «ألا إنه من آستقبل قبلتنا وشهد أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله (يعني المسلمين)، ومن أكل ذبيحتنا (يعني أهل الذمّة) أجرينا عليه أحكام القرآن، وأقسام الإسلام، ليس لأحد على أحد فضل إلّا بتقوى الله وطاعته، جعلنا الله وإياكم من المتَّقين، وأوليائه وأحبائه الّذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون..

ألا إن هذه الدنيا التي أصبحتم تتمنونها، وترغبون فيها، وأصبحت تغضبكم وترضيكم، ليست بداركم ولا منزلكم الذي

---

(١) قرب الإسناد: ص ٩٦.

خُلِقْتُم له، ولا الذي دُعِيتُمْ إليه، ألا وإنها ليست بباقية لكم، ولا تبقون عليها..

فٱنظروا يا معشر المهاجرين والأنصار ما وُصفتم به في كتاب الله ونزلتم به عند رسول الله ﷺ وجاهدتم عليه، فيم فُضِّلتم؟ أبالحسب والنسب؟ أم بعمل وطاعة، فٱستَتِموا نعمة الله عليكم ـ رحمكم الله ـ بالصبر لأنفسكم، والمحافظة على ما ٱستحفظكم الله من كتابه..

ألا وإنه لا يضرّكم تواضع شيء من دنياكم بعد حفظكم وصية الله والتقوى، ولا ينفعكم شيء حافظتم عليه من أمر دنياكم بعد تضييع ما أمرتم به من التقوى، فعليكم عباد الله بالتسليم لأمره، والرضا بقضائه، والصبر على بلائه».

«فأما الفيء فليس لأحد فيه على أحد أثرة، قد فرغ الله عزّ وجلّ من قسمه، فهو مال الله، وأنتم عباد الله المسلمون، وهذا كتاب الله، به أقررنا وعليه شهدنا، وله أسلمنا، وعهد نبينا بين أظهرنا، فسلّموا ـ رحمكم الله ـ فمن لم يرضَ بهذا، فليتولّ كيف شاء، فإن العامل بطاعة الله والحاكم بحكم الله لا وحشة عليه، أولئك الّذين لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون وأولئك هم المفلحون».

فلا يقولنّ رجال قد كانت الدنيا غرّتهم، فٱتّخذوا العقار

وفجروا الأنهار، وركبوا أفره الدواب، ولبسوا ألين الثياب، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً إن لم يغفر لهم الغفّار فلا يقولنّ إذا منعتهم ما كانوا فيه يخوضون، وصيَّرتهم إلى ما يستوجبون، فينقمون ذلك ويستنكرون، ويقولون ظلمنا ابن أبي طالب، وحرمنا ومنعنا حقوقنا، فالله عليهم المستعان!!..

ألا وإن للمتّقين عند الله أفضل الثواب، وأحسن الجزاء والمآب، لم يجعل الله تبارك وتعالى الدنيا للمتّقين ثوباً، وما عند الله خير للأبرار»[1].

وعندما عاد بعض المهاجرين والأنصار فألحّوا عليه أن يفضلهم في العطاء لأنهم أصحاب سابقة في الإسلام ـ كما كان يفعل عمر ـ قال لهم مؤنّباً: «إني لا أرزؤكم من فيئكم شيئاً! أفترونني مانعاً نفسي وولدي ومعطيكم؟!

لأسوِّين بين الأسود والأحمر.. والله لقد أدركت أقواماً كانوا يبيتون لله سُجَّداً وقياماً كأن صرير النار في آذانهم، وإذا ذكروا الله مادوا كما تميد الشجرة في اليوم العاصف..

إن لله حدوداً فلا تتعدّوها، ولقد فرض فروضاً فلا تنقصوها، وأمسك عن أشياء لم يمسك عنها نسياناً بل رحمة

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

من الله لكم فٱقبلوها ولا تكلفوها. الحلال بيّن والحرام بيِّن والشهبات بَيْنَ ذلك، فمن ترك ما ٱشتبه عليه فهو لما استبان له أترك، والمعاصي حمى الله، فمن رتع حولها يوشك أن يقع فيها.. ومن حام حول الحمى وقع فيه»[1]!.

وتعوّد أن يوزّع كل مال يجيئه ولا يبقى منه شيئاً في بيت المال.. وبعد أن يفرغ من توزيع المال يذهب إلى بيت المال فيكنسه، ويصلّي فيه..

وكان سبب ٱبتعاد بعض الصحابة عنه، والتمرُّد عليه من قبلهم فيما بعد هو رفضه أن يفضّلهم على غيرهم من المسلمين.. فقد رُوي أنه جاءه مال كثير من الخراج، فقال الإمام علي عليه السلام: «اعدلوا فيه بين المسلمين جميعاً، ولا تفضّلوا أحداً على أحد لقرابة أو لسابقة». وكان قد جعل عمار بن ياسر على بيت المال.

فدفع عمار ومساعدوه إلى كل واحد ثلاثة دنانير، لم يفرّقوا بين عربي ولا أعجمي، فجاء طلحة والزبير، فسألا عمَّاراً ومساعديه: «ليس هكذا كان يعطينا عمر! فهذا منكم أم أمر صاحبكم»؟.

قال عمَّار: «هكذا أمرنا أمير المؤمنين».

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣٨.

فمضيا إليه، فوجداه قائماً في الشمس، ومعه أجيره، وقد أمسك كل منهما بأدوات الزراعة، وهو يغرس نخلاً. فقالا له: «يا أمير المؤمنين ألا ترى أن ترتفع بنا إلى الظلّ»؟.

فجاءهما حيث أويا إلى الظل، فقالا: «إنّا أتينا إلى عُمّالك على قسمة هذا الفيء فأعطوا كلّ واحد منّا مثل ما أعطوا سائر الناس».

قال: «وما تريدان»؟.

قالا: «ليس كذلك كان يعطينا عمر».

قال الإمام: «فما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعطيكما»؟. فسكتا.. فقال: «أليس كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسّم بالسوية بين المسلمين من غير زيادة»؟. فسكتا. قال: «أسُنّة رسول الله أولى بالاتّباع أم سُنّة عمر»؟.

قالا: «بل سُنَّة رسول الله. ولكن يا أمير المؤمنين لنا سابقة وغناء (نفع) وقرابة فإن رأيت ألّا تسوينا بالناس فافعل».

قال: «سابقتكما أسبق أم سابقتي؟ وقرابتكما أم قرابتي؟ وغناؤكما أعظم أم غنائي»؟.

قالا: «بل أنت يا أمير المؤمنين أعظم غناء وقرابتك أقرب وسابقتك أسبق».

قال: «فوالله ما أنا وأجيري هذا في هذا المال إلّا بمنزلة واحدة».

قالا: «جئنا لهذا ولغيره فأنت تحرمنا حقوقنا»!.

فقال لهما: «ألا تخبراني أي شيء لكما فيه حق دفعتكما عنه؟ أم أي قسم ٱستأثرت عليكما به؟ أم أي حقّ رفعه إلي أحد من المسلمين ضعفت عنه أم جهلته، أم أخطأت بابه، والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة (حاجة)، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتوني عليها، فلما أَفْضت إليّ نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا، وأمرنا بالحكم به فٱتبعته، وما ٱستسن النبي ﷺ فٱقتديته، فلم أحتج في ذلك إلى رأيكما، ولا رأي غيركما، ولا وقع حكم جهلته، فأستشيركما وإخواني المسلمين، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما».

وأما ما ذكرتما من أمر الأسوة (التسوية بين المسلمين في قسمة الأموال) فإن ذلك أمر لم أحكم فيه برأيي، ولا وليته هوى مني، بل وجدت أنا وأنتما ما جاء به رسول الله ﷺ قد فرغ منه، فلم أحتج إليكما فيما قد فرغ الله من قَسْمِه، وأمضى فيه حكمه، فليس لكما والله عندي ولا لغيركما في هذا عتبىٰ، أخذ الله بقلوبنا وقلوبكم إلى الحق، وألهمنا وإياكم الصبر.

رحم الله من رأى حقاً فأعان عليه أو رأى جوراً فرَدَّه، وكان عوناً بالحق على صاحبه»[1].

وانصرفا عنه مغضبين، وتوجّس في نفسه خيفة منهما، وهجس في نفسه خاطراً أفزعه أيمكن أن ينقضا البيعة؟ ويلحقا بمعاوية؟!.

وأمر بأن يحتشد الناس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم خطب الناس فقال:

«أيها الناس إنكم بايعتموني على ما بُويع عليه من كان قبلي، وإنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا، فإن بايعوا فلا خيار لهم، وإن على الإمام الاستقامة وعلى الرعيَّة التسليم، وهذه بيعة عامة من رغب عنها، رغب عن دين الإسلام واتّبع غير سبيل أهل هذا الدين»[2]!!

وفرح المساكين والفقراء وعامة الناس فرحاً عظيماً بالتسوية في القسمة، وبما أحياه أمير المؤمنين من سُنّة الرسول في هذا الأمر.. وفرح الموالي خاصة، ولكن بعض العرب داخل نفوسهم شيء من هذا الأسلوب في توزيع المال!

ولكن الإمام لم يعبأ بذلك وبقي يساوي بين الناس حتى

(١) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١١٦.
(٢) المصدر السابق.

مع أقرب الصحابة إليه. فقد روي أنه لمّا قام سهل بن حنيف فأخذ بيد عبده فقال: يا أمير المؤمنين قد أعتقت هذا الغلام، فأعطاه عليعليه السلام ثلاثة دنانير مثل ما أعطى سهل بن حنيف.

وسأله بعض مواليه مالاً فقال: يخرج عطائي فأقاسمكه.

فقال: لا أكتفي بذلك..

وخرج إلى معاوية فوصله، فكتب إلى أمير المؤمنين يخبره بما أصاب من المال.

فكتب إليه أمير المؤمنينعليه السلام: أمَّا بعد فإنَّ ما في يدك من المال قد كان له أهل قبلك، وهو سائر إلى أهل من بعدك، فإنَّما لك ما مهَّدت لنفسك، فآثر نفسك على أحوج ولدك، فإنَّما أنت جامع لأحد رجلين: إمَّا رجل عمل فيه بطاعة الله فسعد بما شقيت، وإمَّا رجل عمل فيه بمعصية الله فشقي بما جمعت له، وليس من هذين أحد بأهل أن تؤثره على نفسك، ولا تبرد له على ظهرك، فأرج لمن مضى رحمة الله، وثق لمن بقي برزق الله[1].

* * *

لقد اتخذ موقفاً حازماً ضد التفرقة، حتى بالنسبة إلى أولاده، فقد رُوي أنه دخلت عليه أخته أم هانىء بنت أبي

(١) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٣١٤.

طالب، فدفع إليها عشرين درهماً، فسألت أم هانىء مولاتها الفارسية: «كم دفع إليك أمير المؤمنين»؟

فقالت: «عشرين درهماً».

فطلبت من أخيها أن يُنصفها فيميّزها فقال لها: «يا أختاه ٱنصرفي رحمك الله. ما وجدنا في كتاب الله فضلاً لآل إسماعيل على آل إسحاق»[1]!.

وجاءه ذات مرة، أخوه عقيل يطالبه بالمزيد، فكان موقفه أشدّ وأعنف. وها هو أمير المؤمنين يروي الحادث.. يقول عليه السلام:

«والله لقد رأيت عقيلاً، وقد أملق (ٱفتقر) حتى استماحني (ٱستعطاني) من برّكم (قمحكم) صاعاً، ورأيت صبيانه شعّث الشعور غُبّر الألوان من فقرهم، كأنّما سوّدت وجوههم بالعظلم (نبات يصبغ به) وعاودني مؤكداً، وكرَّر عليّ القول مردّدًا، فأصغيت إليه سمعي، فظن أني أبيعه ديني، وٱتبع قياده مفارقاً طريقتي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضجّ ضجيج ذي دنف (مرض) من ألمها وكاد أن يحترق من ميسمها (مكواتها)..

فقلت له: «ثكلتك الثواكل يا عقيل!. أتئنُّ من حديدة

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣٧.

أحماها إنسانها للعبه، وتجرّني إلى نار سجرها جبارها لغضبه؟!

أتئنّ من الأذى، ولا تئنّ من لظى»؟![1].

وكما كان يرفض تفضيل أحد من قراباته على الآخرين، كان عليه السلام يرفض أن يفضّله الآخرون، فيقدمون له الهدايا، وما شابه ذلك لكسبه إلى جانبهم..

ويرى في ذلك رشوة سافلة ويرفضها بأشدّ ما يكون..

يقول عليه السلام: «..وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفة (حلوى) في وعائها، ومعجونة شنئتها، كأنما عجنت بريق حية، أو قيئها.. فقلت: أصلة، أم زكاة، أم صدقة؟ فذلك محرّم علينا أهل البيت.

فقال: «لا ذا، ولا ذاك، ولكنَّها هدية»!.

فقلت: «هبلتك الهبول (ثكلتك الثواكل) أعن دين الله أتيتني لتخدعني؟ أمختبط أنت، أم ذو جنّة، أم تهجر»؟[2].

وجاءته امرأتان فقالتا: «يا أمير المؤمنين، نحن امرأتان مسكينتان». فقال لهما: «قد وجب حقكما علينا وعلى كل ذي سعة من المسلمين إن كنتما صادقتين». فلما تبيَّن له صدقهما

---

(١) تذكرة الخواص: ص ١٥٥.

(٢) الأمالي للصدوق: ص ٣٦٩.

قال لأحد أصحابه: «انطلق بهما إلى السوق فاشتر لكلّ واحدة منهما طعاماً وثلاثة أثواب، واعط كل واحدة منهما من عطائي مائة درهم».

فلما وَلّتا عادت إحداهما فقالت: «يا أمير المؤمنين بما فضلّك الله به وشرّفك»؟.

فقاطعها وقال: «وبماذا فضّلني الله وشرّفني»؟. قالت: «برسول الله صلى الله عليه وآله».

قال: «صدقت، وما أنت»؟.

قالت: «امرأة من العرب وهذه من الموالي أفلا فضّلتني عنها»؟.

فقال: «قرأت ما بين الدّفتين فلم أجد لولد إسماعيل (العرب) على ولد إسحق فضلاً ولا جناح بعوضة»[1].

وبعد أيام جاءه خراج جديد، فقال: «أيها الناس إن آدم لم يلد عبداً ولم يلدْ أمةً، وإن الناس كلهم أحرار، فمن كان له بلاء فصبر في الخير فلا يمنّ به على الله عزّ وجلّ، ألا وقد حضر شيء ونحن مُسَوُّون فيه بين الأسود والأحمر».

ولقد استغل أعداء الإمام ومناوئوه، مساواته للجميع في إثارة من شملتهم مساواته فبدأ معاوية مثلاً بتوزيع الأموال

(١) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١٣٧.

لشراء الضمائر، حتى من بين قادة جيش الإمام. . وكان منهم واحد اسمه «خالد بن معمَّر» وكان من قادة رهط من الفرسان وقد زحف إلى معسكر الشام حتى كاد أن يفضي إلى سرداق معاوية ويزيل قبّته العالية، فإذا بمعاوية يهرب منهزماً ويختفي. . ليرسل إلى خالد يسأله ألّا يتقدم بعد، وألا يغامر بحياته. فما عساه يكسب من عليّ»؟!.

إن معاوية ليعده بأن يولّيه خراسان إن هو توقف عن الزحف!! وإن معاوية ليهدي خالداً من التبر ما لا يستطيع أن يحصل على ذرّة منه من أبي تراب!!

ويتوقف خالد عن الزحف!!

وهكذا كان معاوية يملك مال الله يوزّعه على من يبيع ضميره.

أما الإمام عليٌّ فما عساه يملك؟!!

إنه لا يملك غير العدل في القسمة بين الناس!!

ما يملك إلّا التقوى، وما عساها تجدي مع الرجال الّذين يصطنعهم معاوية، من الّذين قال عنهم هو نفسه: «إنهم لا يعرفون غير المال»[1]. ولكنه لن يتراجع عن الحق، ولا يتجاوز العدل.

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢.

ولقد ذكر الّذين جاؤوا من الشام أن معاوية قد اصطنع أهل الشام جميعاً، وكلهم حديث عهد بالإسلام، وكلهم لا يعرف إلّا معاوية، وما يغدقه معاوية، ثم إنه ليصطنع رؤساء القبائل العربية، فيجزل لهم في العطاء أضعافاً مضاعفة؛ من أجل ذلك نكث الولاة الّذين خافوا الإمام على ما كسبوه بغير حق وفروا إلى معاوية!

فقال أصحاب الإمام له: «يا أمير المؤمنين أَعْطِ هذه الأموال، وفضِّلْ هؤلاء الأشراف من العرب ومن قريش على الموالي والعجم، واستَمِلْ من تخاف خلافه من الناس».

فقال لهم متعجباً منكراً: «أتأمرونني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه؟!.. لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله؟!.. ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويكرمه في الناس، ويهينه عند الله ولم يضع امرؤ ماله في غير حقه، ولا عند غير أهله إلّا حرمه الله شكرهم وكان لغيره ودّهم، فإن زَلَّتْ به النعل يوماً فاَحتاج إلى خدمتهم فشر خدين وألأم خليل!.. إنه لا يسعنا أن نعطي أحداً أكثر من حقِّه.. إن هذا المال ليس لي وليس لكم، ولكنه مال الله يقسم بين الناس بالسوية فلا فضل لأحد على أحد»[1].

(١) المجالس: ص ٩٥.

فقال أحدهم: «يا أمير المؤمنين أنت تنصف الوضيع من الشريف، فليس للشريف عندك فضل منزلة على الوضيع، فضجّت طائفة ممّن معك من الحق إذ عملوا به، واغتموا من العدل إذ صاروا فيه، ورأوا صنائع معاوية من أهل الغنى فباعوا أنفسهم وأكثرهم يشتري الباطل. فإن تبذل المال يملّ إليك أعناق الرجال ويستخلص ودهم».

فردّ الإمام: «أما ما ذكرت من عملنا ومسيرتنا بالعدل فإن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1]. وأنا من أن أكون مقصراً فيما ذكرت أخوف. وأما ما ذكرت أن الحق ثقل عليهم ففار[illegible]، فعلم الله أنهم لم يفارقونا عن جور، ولا لجأوا إذا فارقونا إلى عدل! وأما ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال فإنه لا يسعنا أن نؤتي أحداً من المال فوق حقّه».

* * *

يقول فضيل بن الجعد، وقد كان من المعاصرين للإمام:

آكد الأسباب كان في تقاعد العرب عن أمير المؤمنين عليه السلام أمر المال، فإنه لم يكن يفضّل شريفاً على مشروف ولا عربيّاً على عجميّ، ولا يصانع الرؤساء وأمراء القبائل كما يصنع

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

الملوك، ولا يستميل أحداً إلى نفسه، وكان معاوية بخلاف ذلك، فترك النَّاس عليّاً والتحقوا بمعاوية، فشكا علي عليه السلام إلى الأشتر تخاذل أصحابه وفرار بعضهم إلى معاوية.

فقال الأشتر: يا أمير المؤمنين إنَّا قاتلنا أهل البصرة بأهل الكوفة وأهل الشام بأهل البصرة وأهل الكوفة ورأي الناس واحد وقد ٱختلفوا بعد وتعادوا، وضعفت النيَّة وقلّ العدد، وأنت تأخذهم بالعدل وتعمل فيهم بالحق، وتنصف الوضيع من الشَّريف، فليس للشّريف عندك فضل منزلة، فضجّت طائفة ممَّن معك من الحق إذ عموا به، وٱغتمّوا من العدل إذ صاروا فيه، ورأوا صنائع معاوية عند أهل الغناء والشّرف، فتاقت أنفس النَّاس إلى الدُّنيا، وقلَّ من ليس للدُّنيا بصاحب، وأكثرهم يحتوي الحقّ ويشتري الباطل، ويؤثر الدُّنيا.

فإن تبذل المال يا أمير المؤمنين تملّ إليك أعناق الرجال، وتصفو نصيحتهم، ويستخلص ودّهم، صنع الله لك يا أمير المؤمنين، وكبت أعداءك وفضّ جمعهم وأوهن كيدهم، وشتّت أمورهم ﴿إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[1].

فقال علي عليه السلام: «أمَّا ما ذكرت من عملنا وسيرتنا بالعدل فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ

(١) سورة هود، الآية: ١١١.

فَعَلَيْهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1] وأنا من أن أكون مقصّراً فيما ذكرت أخوف؛ وأمّا ما ذكرت من أنَّ الحق ثقيل عليهم ففارقونا بذلك فقد علم الله أنَّهم لم يفارقونا من جور، ولا لجأوا إذ فارقونا إلى عدل، ولم يلتمسوا إلَّا دنيا زائلة عنهم كانوا قد فارقوها، وليسألنَّ يوم القيامة: للدُّنيا أرادوا أم لله عملوا؛ وأمّا ما ذكرت من بذل الأموال، واصطناع الرِّجال فإنَّه لا يسعنا أن نوفي أحداً من الفيء أكثر من حقِّه، وقد قال الله سبحانه وقوله الحقّ: ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[2].

وقد بعث الله محمداً ﷺ وحده وكثّره بعد القلّة وأعزَّ فئته بعد الذلَّة، وإن يردّ الله أن يولّينا هذا الأمر يذلّل لنا صعبه، ويسهّل لنا حزنه، وأنا قابل من رأيك ما كان لله عزّ وجلّ رضى وأنت من آمن النَّاس عندي وأنصحهم لي وأوثقهم في نفسي إن شاء الله»[3].

تاسعاً ـ مجازاة المسيء، والإحسان إلى المحسنين:

بمقدار ما يجب الإحسان إلى المحسنين، تجب معاقبة

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٣) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

المسيئين. والحاكم العادل هو الذي يحب الجمال بمقدار ما يكره القبح، ويقرِّب الطيبين بمقدار ما يبّعد الخبثاء، وينفر من الجور بمقدار ما يطلب العدل.

أمَّا إذا لم يجاز المحسن على إحسانه، ولم يعاقب المسيء على إساءته، فإن المحسنين يزهدون في إحسانهم، كما أن المسيئين يزيدون في إساءتهم..

يقول الإمام علي عليه السلام: «ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإنّ في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان، في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، والزم كلّاً منهم ما ألزم نفسه»[١].

وقد روي: ثلاثة تجب على السلطان للخاصة والعامَّة:

- «مكافأة المحسن بالإحسان ليزدادوا رغبةً فيه».

«وتغمد ذنوب المسيء ليتوب ويرجع عن غيّه».

«وتألفهم جميعاً بالإحسان والإنصاف»[٢].

صحيح أن للحاكم أن يعفو عن المسيء، ولكن يجب أن يكون القانون واضحاً في أن للإساءة جزاءها العادل، كما أن للإحسان جائزته العادلة..

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

(٢) تحف العقول: ص ٢٣٥.

عاشراً ـ الاهتمام بعامة الناس دون الخاصة منهم:

في كل مجتمع هنالك مجموعة من أهل الخاصة، وهم الّذين يمتلكون بعض القدرات والطاقات والمواقع الاجتماعية المرموقة.. وهم عادة قلة قليلة، بينما الأكثرية من الناس، يعيشون في مستوى أقل من الخاصة..

ومهمة الحاكم العادل أن يهتمّ بعامة الناس، لا بالخاصة.

كما أن من مهمته أن يبعد عن نفسه بطانة السوء، والتي تتكوّن هي الأخرى كطبقة خاصة حول الحاكم، فتجره إلى مستنقع شهواتها ورغباتها، وتمنعه من التوجّه نحو العامة..

يقول الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر حين ولّاه مصر: «إن للوالي خاصةً وبطانة، فيهم استئثار وتطاول وقلّة إنصاف في معاملة، فاّحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولا تقطعنّ لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة، ولا يطمّعن منك في اّعتقاد عقدة، تضرّ بمن يليها من الناس، في شر، أو عمل مشترك، يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهنأ ذلك لهم دونك، وعيبُه عليك في الدنيا والآخرة»[1].

والحق، فإن إبعاد بطانة السوء ضروري للتواصل مع عامة الناس، إذ من غير الممكن العمل لأجل الأكثرية، والعطاء

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ٥٣.

لهم، مع وجود مجموعة من المتزلفين وأصحاب المصالح الخاصة. ولذلك فلا بد من إبعادهم أولاً، ثم التوجّه نحو الناس بالعطاء.

يقول الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر أيضاً: «وليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمَّها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وأن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء. وأقلّ معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقلّ شكراً عند الإعطاء. وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبراً عند ملمات الدّهر، من أهل الخاصة.

وإنما عماد الدين، وجماع المسلمين، والعدَّة للأعداء: العامة من الأمَّة، فليكن صِغوك لهم، وميلك معهم، وليكن أبعد رعيتك منك، وأشنأهم عندك، أطلبهم لمعاتب الناس»[1].

الحادي عشر ـ التزام الحق في جباية الضرائب:

وقد أفردنا له فصلاً خاصاً لأهميته..

---

(١) المصدر السابق.

التشدد مع النفس

التشدد مع النفس . .

والتشدّد مع الأقرباء . .

والتشدُّد مع المسؤولين . . من سمات حكّام العدل، كما أن التساهل مع الأقرباء والتراخي مع المسؤولين، وإعطاء النفس هواها، من سمات حكام الجور . .

ذلك أن «السلطة» عند حكّام العدل، فرصة للمزيد من الجهاد والعمل في سبيل الله، وكسب رضاه، بينما هي عند حكّام الجور فرصة لإشباع الرغبات والشهوات والتمتّع بالملذات . .

فهي عند حكّام العدل مسؤولية. وعند حكّام الجور ملهاة . .

وإذا عرفنا أن أعدى أعداء الإنسان نفسه التي بين جنبيه، لأنها ﴿لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾[1]، فإن أصحاب

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٥٣.

الإيمان ينصبون العداء لها عند الاستغناء، ويتّهمونها عند الحكومات، ويعتبرون «الولايات مضامير الرجال»[١]. . بينما حكّام الجور يرون فيها المنى، والمبتغى وتحقيق الأماني. .

وفي الحق. . «إن النفس لأمارة بالسوء والفحشاء، فمن ائتمنها خانته، ومن استنام إليها أهلكته، ومن رضي عنها أوردته شرّ المورد»[٢] والمشكلة هنا أن النفس «تتملّق تملّق المنافق، وتتصنّع بشيمة الصدّيق الموافق، حتى إذا خدعت وتمكّنت، تسلّطت تسلّط العدو، وتحكّمت تحكّم العُتُو فأوردت موارد السوء»[٣].

ومن ثَمّ، فإن ذروة الغايات لا ينالها إلّا ذوو التهذيب والمجاهدات[٤] الّذين يقاومون أهواءهم كما يقاومون أعداءهم، ويعتبرون جهاد النفس هو الجهاد الأكبر، ويعتبرون «أن أنصح الناس، أنصحهم لنفسه، وأطوعهم لربّه»[٥] بينما «من أهمل نفسه ضيّع أمره»[٦]، و«من سامح نفسه فيما يحب

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) ميزان الحكمة: ج ١٠، ص ١٣٠.
(٤) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٥) المصدر السابق.
(٦) ميزان الحكمة: ج ١٠، ص ٥٨.

أتعبته فيما يكره»[1]، ولذلك فإن «صلاح النفس مجاهدة الهوى»[2].

ثم إنَّ أولى الناس بمجاهدة النفس، والتشدُّد معها هم الحكّام، حيث تجد نفوسهم المجال واسعاً للفساد والإفساد..

يقول الإمام علي عليه السلام: «من نصّب نفسه للناس إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، ومعلّم نفسه ومؤدبها أحق بالإجلال من معلم الناس ومؤدبهم»[3].

أمّا كيف يكون ذلك، فبمخالفة الهوى، ذلك أن «دواء النفس الصوم عن الهوى، والحمية عن لذّات الدُّنيا»[4] فلا بدَّ من اتّهام النفس، ومخالفتها، والإدبار عنها لكي نصلحها.. يقول الإمام علي عليه السلام: «إقبل على نفسك بالإدبار عنها»[5] أمّا «من لم يتدارك نفسه بإصلاحها أعضل داءه وأعيا شقاءه، وفقد الطبيب»[6] وحينئذٍ كيف يمكن لمريض أن يعالج غيره؟ وكيف

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المستطرف: ج ١، ص ٢٠.
(٤) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٥) ميزان الحكمة: ج ١٠، ص ١٤٤.
(٦) المصدر السابق: ص١٤٥.

يمكن لضال أن يهدي الناس؟ و«كيف يصلح غيره من لا يصلح نفسه وكيف ينصح غيره من يغشّ نفسه»[1]، و«كيف يعدل في غيره من يظلم نفسه»[2].

من هنا كان الإمام علي عليه السلام يشدّد مع نفسه، خاصةً فيما يرتبط بقضايا المال، والجاه، والطعام. فقد روي عن جعفر بن محمّد عليه السلام قال: ما اعتلج على علي عليه السلام أمران في ذات الله تعالى إلَّا أخذ بأشدّهما، ولقد كان في الكوفة يأكل من ماله بالمدينة[3].

وجاءه غلامه قنبر ذات مرة وقال له: «قم يا أمير المؤمنين فقد خبأت لك خبيئاً».

قال: وما هو ويحك؟

قال: قم معي، فقام فانطلق به إلى بيته فإذا بغرارة مملوءة من جامات ذهباً وفضَّة، فقال: يا أمير المؤمنين رأيتك لا تترك شيئاً إلَّا قسمته فادّخرت لك هذا من بيت المال!

فقال علي عليه السلام: «ويحك يا قنبر لقد أحببت أن تدخل بيتي ناراً عظيمة؟!».

ثمّ سلّ سيفه وضربها ضربات كثيرة، فانتثرت من بين إناء

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٢) المصدر السابق.
(٣) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١٣٧.

مقطوع نصفه وآخر ثلثه ونحو ذلك، ثم دعا بالنَّاس فقال: اْقسموه بالحصص.

ثمّ قام إلى بيت المال فقسّم ما وجد فيه، ثمّ رأى في البيت أبزار سمل (الإبرة والخيط) فقال: وليقسّموا هذا، فقالوا: لا حاجة لنا فيه. فضحك وقال: لتأخذن شرّه مع خيره[1].

ولقد كانت نفسه عليه السلام، شأنه في ذلك شأن غيره من الناس تتوق إلى الملذّات، ولكنه كان يجاهدها.. وهو القائل: «ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفّى هذا العسل ولباب هذا القمح، ونساج هذا القزّ ولكن هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جشعي إلى تخيّر الأطعمة، ولعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص، أو لا عهد له في الشبع»[2].

فكان يواسي شعبه، فيجوع نفسه، لعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في قرص، أو لا عهد له في شبع: وكان يأكل اللحم كل سنة مرة في عيد الأضحى، ويقول: إني أعلم أن الكل يأكلون اللحم في هذا اليوم، فكان تركه للّحم لمواساة المسلمين وسائر من في بلاده[3].

---

(١) المصدر السابق: ص ١٣٥.

(٢) روضة الواعظين: ص ١٢٧.

(٣) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣٨.

وكان عليه السلام إذا أعجبه شيء تركه، فقد أشترى ثوباً، فأعجبه فتصدّق به[1].

وكان عليه السلام يمتنع من أخذ شيء من بيت المال حتى يبيع سيفه، ولا يكون له إلّا قميص واحد في وقت الغسل لا يجد غيره، ورأى عقيل بن عبد الرحمن الخولانيّ علياً عليه السلام جالساً على برذعة [ما يوضع على الحمار لركوبه] حمار مبتلّة، فقال لأهله في ذلك، فقالت: لا تلومنّي فوالله ما يرى شيئاً ينكره إلّا أخذه فطرحه في بيت المال[2].

وكان يصبر على الجوع، ولا يقبل أن ترتهن نفسه عند أحد.

ومن ذلك ما روي: أن أمير المؤمنين مرّ بقصّاب فقال له: يا أمير المؤمنين.. هذا اللحم سمين، إشتر منه..

فقال عليه السلام: «ليس الثمن حاضراً».

فقال القصّاب: «أنا أصبر على الثمن، يا أمير المؤمنين».

فقال الإمام علي عليه السلام: «وأنا أصبر على اللحم»[3].

وكان عليه السلام يطعم الناس الخبز واللحم، بينما كان هو يأكل الثريد بالزيت[4].

---

(١) مسند الموصلّي.

(٢) إحياء العلوم: للغزالي.

(٣) لآلئ الأخبار: ص ١٢٧.

(٤) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١٣٧.

التشدد مع الأقرباء

تحت عباءة الزعيم، يحاول أقرباؤه الحصول على مآربهم بأية طريقة ممكنة، ويعتبرون حظوتهم لديه حقاً من حقوقهم لا يجوز لأحد تنافسهم عليه.

ومن جهته فإن الزعيم يميل بطبعه إلى قراباته، بحكم المحبة من جهة، وبحكم المعرفة والصداقة من جهة أخرى، ولربّما يرى ـ بمرور الزمن ـ باطلهم حقاً وحق غيرهم باطلاً، فيمنحهم ما ليس لهم، ويعطيهم ما يمنعه عن الآخرين. .

وهكذا تتحوّل عشيرة الرّجل إلى طبقة تتحكّم في مصائر البلاد، وتصبح قراباته آفة تأكل خيرات العباد، ويخسر الناس حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحكم هؤلاء فيها، واحتكارهم لها. .

فإذا لم يضع حكّام العدل، منذ البداية حدّاً لتصرفات القرابات فسرعان ما يبتلي بهم، محيطين به كإحاطة السوار

بالمعصم ويجرّونه ذات اليمين وذات الشمال، حتى يوردونه موارد الهلاك وينتهون بأمره إلى الدمار. .

من هنا فقد وجدنا الأنبياء والصالحين، يقفون بحزم أمام الأقرباء، ولا يسمحون لهم التعدّي على القانون، ويأخذونهم بالشدّة، لربما أكثر من غيرهم. .

لقد قال أحدهم لقريب له: «إن الحسن من كل أحد حسن، ومنك أحسن. وإن القبيح من كل أحد قبيح، ومنك أقبح لقربك منّا».

ولقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله في الحديث القدسي فقال: «يقول الله تعالى خلقت الجنَّة لمن أطاعني ولو كان عبداً حبشياً وخلقت النار لمن عصاني ولو كان سيداً قرشياً».

وقال لابنته فاطمة الزهراء عليها السلام: «يا بنيَّة. . لا يخدعنَّك الناس، يقولون ابنة محمد، فإني لا أكفيك من الله شيئاً».

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدّم أقرباءه في الحروب، ويتّقي بهم الموت عن صحابته. .

يقول الإمام علي عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا احمرّ البأس (اشتدّ القتال)، وأحجم الناس، قدّم أهل بيته، فوقى بهم أصحابه حرّ السيوف والأسنَّة، فقتل عبيدة بن الحارث يوم بدر، وقُتل حمزة يوم أُحد، وقُتل جعفر يوم مؤتة، وأراد من لو

شئتُ ذكرت اسمه مثل الذي أرادوا من الشهادة، ولكن آجالهم عجّلت، ومنيّته أجّلت»[1].

ولقد كان الإمام يوصي ولاته، وأصحابه ليس بعدم السماح للقرابات بتعدّي الحدود، بل بعدم الانشغال بالأهل والأقرباء عن الواجبات وأمور العامة..

ويقول لأحدهم: «لا تجعلنّ أكثر شغلك بأهلك وولدك، فإن يكن أهلك وولدك من أولياء الله، فإن الله لا يضيِّع أولياءه، وأن يكونوا أعداء الله، فما همَّك وشغلك بأعداء الله»[2].

وكم من مرَّة منع الإمام أقربائه من الحصول على شيء بسيط من المال أو أي شيء يرجع إلى عامّة المسلمين..

من ذلك ما روي أنه خرج ابن للحسن بن عليّ عليه السلام (حفيد الإمام) ـ وعليٌّ في الرحبة، وعليه قميص خزّ وطوق من ذهب.

فقال: ابني هذا؟

قالوا: نعم، فطلبه الإمام فشقّ القميص الذي عليه، وأخذ الطوق منه فجعله قطعاً قطعاً[3].

ومن ذلك ما روي أنه نزل بأبنه الحسن ضيف، فأشترى الحسن خبزاً وأحتاج لإدام، فطلب من قنبر غلام أبيه أن يفتح

(١) العيون والمحاسن: ج ٢، ص ٧٦.
(٢) ربيع الأبرار: ص ٢١١.
(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٣٠٤.

له زقاً من زقاق عسل، جاءتهم هدية من اليمن، فأخذ منها ما أطعم به الضيف.

فلما جاء أمير المؤمنين، وطلب الزقاق ليفحصها قال: «يا قنبر أظن أنه حدث بهذا الزق حدث»! فأخبره، فغضب وسأل الحسن: «ما حملك على أن أخذت منه قبل القسمة».

قال الحسن: «إن لنا فيه حقاً فإذا أعطيناه رددناه».

قال الإمام: «وإن كان لك حق فليس لك أن تنتفع به قبل أن ينتفع المسلمون بحقوقهم».

ثم دفع إلى قنبر درهماً، وقال: «اشتر به خير عسل تقدر عليه، ليقسم مع ما في الزقاق».

قال الراوي: فكأني أنظر إلى يدي علي عليه السلام على فم الزّق، وقنبر يقلّب العسل فيه ثم شدّه، وقال: «اللَّهُمَّ اغفرها للحسن فإنه لا يعرف»[1].

وروي أيضاً أن عبد الله بن جعفر الطيّار، ابن أخيه، وصهره على ابنته زينب الكبرى عليها السلام. وكان رجلاً صالحاً، مؤمناً، من سادات بني هاشم، كريماً يطعم الناس وله سفرة مفتوحة صيفاً وشتاءً، وليلاً ونهاراً.

ضاقت عليه الدنيا ذات مرة فجاء إلى عمّه أمير

(١) مناقب آل ابي طالب: ج ١، ص ٣١٢.

المؤمنين عليه السلام وقال: يا أمير المؤمنين لو أمرت لي بمعونة أو نفقة فوالله ما لي نفقة إلّا أن أبيع دابّتي.

فقال عليه السلام له: لا والله ما أجد لك شيئاً، إلا أن تأمر عمّك أن يسرق فيعطيك[1] وروت إحدى زوجاته وهي أم عثمان فقالت: «جئت علياً وبين يديه قرنفل مكتوب في الرحبة، فقلت: يا أمير المؤمنين هب لابنتي من هذا القرنفل قلادة، فقال: هاك ذا ونفذ بيده إليّ درهماً ـ فإنما هذا للمسلمين أولاً، فاْصبري حتى يأتنا حظّنا منه، فنهب لابنتك قلادة»[2].

وروي أيضاً أنه أُتي بأترجّ، فذهب الحسن أو الحسين يتناول أترجّة، فنزعها الإمام من يده، ثمَّ أمر به فقسَّم بين الناس[3].

وروي أنَّ رجلاً من خثعم رأى الحسن والحسين عليهما السلام يأكلان خبزاً وبقلاً وخلّاً فقلت لهما: أتأكلان من هذا وفي الرحبة ما فيها؟

فقالا: ما أغفلك عن أمير المؤمنين عليه السلام[4].

وكان شديداً في مراقبة أهله، حتى لا يأخذوا أكثر مما

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٢١٥.
(٢) مناقب آل ابي طالب: ج ١، ص ٣١٢.
(٣) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ١١٣.
(٤) المصدر السابق.

لهم من الحق، وقد روي في ذلك «أن أمير المؤمنين سمع صوت مقلى في بيته، فنهض وهو يقول:

«في ذمة علي بن أبي طالب مقلى الكراكر؟ (وهو صدر البعير، وقيل إحدى نفثاته).

ففزع عياله، وقالوا: يا أمير المؤمنين، إنها امرأتك فلانة، نحر جزور في حيّها، فأعطي لها نصيب منه..

فقال: «فكلوا هنيئاً مريئاً».

فقد خاف أن يكون ذلك من بيت المال، أو هديَّة من بعض الرعيَّة، يمكن أن تستخدم كرشوة مثلاً[1].

وروي أيضاً عن عليّ بن أبي رافع قال: كنت على بيت مال عليّ بن أبي طالب عليه السلام وكاتبه، وكان في بيته عقد لؤلؤ كان قد أصابه يوم البصرة فأرسلت إليَّ بنت عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقالت لي: بلغني أنّ في بيت مال أمير المؤمنين عقد لؤلؤ وهو في يدك، وأنا أحبّ أن تعيرنيه أتجمَّل به في أيام عيد الأضحى.

فأرسلت إليها وقلت: عارية مضمونة يا ابنة أمير المؤمنين.

---

(١) الاختصاص: ص ١٥٤.

فقالت: نعم عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام، فدفعته إليها.

ثم إنَّ أمير المؤمنين رآه عليها فعرفه، فقال لها: من أين صار إليك هذا العقد؟

فقالت: استعرته من ابن أبي رافع، خازن بيت مال أمير المؤمنين لأتزيّن به في العيد ثمّ أردّه.

فبعث إليّ أمير المؤمنين عليه السلام فجئته فقال: أتخون المسلمين يا ابن أبي رافع؟

فقلت له: معاذ الله أن أخون المسلمين.

فقال: كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير إذني ورضاهم؟

فقلت: يا أمير المؤمنين إنّها ابنتك، وسألتني أن أعيرها إيّاه تتزيّن به، فأعرتها إياه عارية مضمونة مردودة، وضمنته في مالي وعليَّ أن أردّه مسلّماً إلى موضعه.

فقال: «ردّه من يومك، وإيَّاك أن تعود لمثل هذا فتنالك عقوبتي، ثم أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عارية مضمونة مردودة لكانت إذن أوَّل هاشمية قطعت يدها في سرقة».

فبلغ مقالته ابنته فقالت له: يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمن أحقّ بلبسه منّي؟

فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام: «يا بنت عليّ بن أبي طالب لا تذهبي بنفسك عن الحقّ، أكلّ نساء المهاجرين تتزيّن في هذا العيد بمثل هذا»؟. وأضاف عليه السلام:

«ليس إلى ذلك سبيل حتى لا تبقى امرأة من المسلمين إلّا ولها مثل ما لك» فقبضته ورددته إلى موضعه[1].

وروي أيضاً: «أن عليًّا عليه السلام استعمل عمرو بن مسلمة على أصبهان، فقدم ومعه مال كثير وزقاق فيها عسل وسمن فأرسلت إحدى بنات علي إلى عمرو تطلب منه سمناً وعسلاً، فأرسل إليها ظرف عسل وظرف سمن.

فلما كان الغد خرج علي وأحضر المال والسمن والعسل، ليقسم فعدّ الزقاق فنقصت زقّين، فسأله عنهما فكتمه، وقال: «نحن نحضرهما»، فعزم عليه ألّا ذكرهما له فأخبره، فأرسل عليّ إلى ابنته فأخذ الزقّين منها فرآهما قد نقص منهما شيء فأمر التجّار بتقويم ما نقص منهما، فكان ثلاثة دراهم، فأرسل إلى ابنته فأخذها منها ثم قسّم الجميع»[2].

(١) تنبيه الخواطر: ج ٢، ص ٣ ـ ٤.
(٢) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣٤.

وجاءه عقيل ـ أخوه ـ فلمَّا حضر العشاء فإذا هو خبز وملح، فقال عقيل: ليس إلَّا ما أرى؟

فقال: أو ليس هذا من نعمة الله وله الحمد كثيراً.

فقال: أعطني ما أقضي به ديني وعجّل سراحي حتى أرحل عنك.

قال: فكم دينك يا أبا يزيد؟

قال: مائة ألف درهم.

قال: لا والله ما هي عندي ولا أملكها، ولكن أصبر حتَّى يخرج عطائي فأواسيكه ولولا أنَّه لا بدَّ للعيال من شيء لأعطيتك كلّه.

فقال عقيل: بيت المال في يدك وأنت تسوفني إلى عطائك؟ وكم عطاؤك؟ وما عساه يكون ولو أعطيتنيه كلّه؟

فقال: ما أنا وأنت فيه إلّا بمنزلة رجل من المسلمين، ومع إصرار عقيل، قال له أمير المؤمنين: «تقيم إلى يوم الجمعة فأرى في ذلك فأقام عقيل عنده، فلمَّا صلَّى أمير المؤمنين الجمعة قال لعقيل: ما تقول فيمن خان هؤلاء أجمعين؟

قال: بئس الرجل ذاك.

قال: فأنت تأمرني أن أخون هؤلاء وأعطيك[1].

---

(١) بحار الانوار: ج ٤١، ص ١١٦.

التشدّد مع المسؤولين

مراقبة المسؤولين في الدولة. .

ومحاسبتهم على أقل انحراف. .

وعزلهم، بسبب الفساد. .

والتشدّد معهم فيما يرتبط بحقوق الناس. .

وإصدار التعليمات اليومية إليهم لمراعاة العامة. .

مسؤولية أساسية من مسؤوليات حكّام العدل، ذلك أن الولاة، وأعوانهم يشكّلون من غير شكّ الوسيط بين الرأس في المجتمع، وهو الحاكم، وبين الأعضاء، وهم الناس، وبصلاحهم يصلح الرأس، ويصلح الأعضاء، وبفسادهم ينتقل الفساد إليه، وإليهم. .

والذي يجب فعله في هذا المجال أمران:

الأول ـ اختيار الولاة، من خيرة أفراد المجتمع.

الثاني ـ الاستمرار معهم فيما سبق، من المراقبة والمحاسبة والتوجيه الدائم..

ولا يجوز الاكتفاء، بأحدهما دون الآخر، فلا يصحّ انتخاب شخص جيد لمسؤولية الولاية، ثم تركه اعتماداً على ما فيه من الصفات الحسنة، لأنّ موقع المسؤولية، قد تفسد الصالح كما أنه يزيد الفاسد فساداً. . والشيطان على كل حال يتصيّد الرجال في «الولايات والتي هي بالطبع مضامير الرجال»[1] . .

من هنا كان لا بدّ من أن يكون الولاة. . الّذين يعيّنهم الحاكم متحلّين بالأخلاق الفاضلة، بالإضافة إلى صفات الإيمان، والعقل، والعدالة وغيرها. .

فلا بدّ من الحذر ـ كل الحذر ـ قبل تعيين أي مسؤول، حتى لا تبتلي الأمة فيما بعد بوالٍ تعجز عن تغييره. .

فأول ما يجب على الحاكم العادل في هذا المجال، هو عزل الظالمين منهم، وآختيار أفضل الناس كمسؤولين في الدولة. . ولا بدّ من الإحجام عن تعيين أي فرد بمجرد ظهور أول شك في أمانته، أو حتى مجرّد رغبته في أن يصبح مسؤولاً.

---

(١) مجمع الأمثال: ج ٢، ص ٤٥٣.

وهذا ما فعله الإمام علي عليه السلام الذي قام بعزل الولاة الّذين ركبوا رقاب الناس، وآستبدلوا بالحكم في العهد السابق، وردّ ما أخذوه بغير حق من أموال وضياع. .

ثم رفض تعيين أي شخص يُشكّ في أمانته، حتى وإن كان من كبار الصحابة. .

وقد ذكر المؤرخون في هذا المجال أنه أتى طلحة والزبير أمير المؤمنين فقالا: «هل تدري علام بايعناك يا أمير المؤمنين»؟.

قال: «نعم. على السمع والطاعة. وعلى ما بايعتم عليه الخلفاء من قبلي أبا بكر وعمر وعثمان».

فقالا: «ولكنا بايعناك على أنّا شريكاك في الأمر».

قال: «لا، ولكنكما شريكان في القول والاستقامة والعون».

فقال طلحة: «استعملني على البصرة فأكون لك عُدَّة وقوة».

وقال الزبير: «وَلِّني الكوفة فأكون على الخيل معك وعلى عدوّك».

فقال الإمام علي: «حتى أنظر ذلك».

وكان ابن عباس حاضراً، فلما خرجا قال: «يا أمير المؤمنين أعط طلحة والزبير ما يطلبان». فذكَّره أمير المؤمنين

بما تعلّمه من رسول الله ﷺ أن الولاية لا تُعْطَى لمن يطلبها ولا لمن يحرص عليها!

ولكن عبد الله بن عباس، وكان الإمام قد استوزره عاد يلحّ في أمر طلحة والزبير قائلاً: «أرى أنهما أحبا الولاية، فإن كنت عازلاً عاملي عثمان على البصرة والكوفة، فٱستعمل بدلاً منهما الزبير واليًا على البصرة، وطلحة على الكوفة».

فغضب الإمام علي، وقال لوزيره: «ويحك يا عبد الله بن عباس: إن العراقين بهما الرجال والأموال، ومتى تملّكا رقاب الناس يستميلا السفيه بالطمع؛ ويضربا الضعيف بالبلاء، ويقويا على القوي بالسلطان! ولولا ما ظهر لي من حرصهما على الولاية، لكان لي فيهما رأي ولو كنت مستعملاً أحداً لضرّه أو نفعه لاستعملت معاوية على الشام».

فقال ابن عباس: «يا أمير المؤمنين، إن معاوية وأصحابه وعصبته وأقرباءه من بني أمية أهل دنيا! إن أبقيتهم في مناصبهم وأبقيت في أيديهم أموالهم وضياعهم، فلن يبالوا من وَلِي هذا الأمر! وإن تعزلهم، وتستردّ منهم ما تحت أيديهم ليقولُنّ: أخذها بغير شورى، وهو الذي قتل صاحبنا، ولا آمن طلحة والزبير أن ينضما إليهم»[1].

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

وكما رفض تعيين طلحة والزبير نظراً لشكّه في أمانتهما، ومراعاة حقوق الناس فقد رفض المساومة في التعيينات مع أفراد آخرين كان يخشى منهم على حكمه، فقد رُوي أنه جاء ثلاثة نفر من قريش، هم وجوه بني أميّة، وهم: مروان، وسعيد بن العاص، والوليد بن عقبة، فقال الوليد بن عقبة: «إنك وترتنا جميعاً: أما أنا فقتلت أبي صبراً يوم بدر، وأما سعيد فقتلت أباه يوم بدر؛ وأما مروان فقد شتمت أباه وعبت على عثمان حين ضمّه إليه. ونحن إخوتك ونظراؤك من بني عبد مناف فنبايعك على أن تترك لنا ما أصبنا من إمارة وما في أيدينا من أموال وضياع، وتقتل قتلة صاحبنا».

فغضب الإمام علي من هذه المساومة، وأبى أن يعدهم شيء، ورفض بيعتهم وشروطها، وقال: «أما ما ذكرت يا وليد من وتري إياكم فالحق وتركم! وأما أن أضع عنكم ما في أيديكم فليس لي أن أضع حق الله عنكم أو عن غيركم، وأما إعفائي عمّا في أيديكم فما كان لله وللمسلمين فالعدل يسعكم وأما قتلي قتلة عثمان، فلو لزمني قتلهم اليوم لقتلتهم بالأمس، ولكن لكم أن أحملكم على كتاب الله وسُنّة نبيه، فمن ضاق عليه الحق فالباطل عليه أضيق، وإن شئتم فالحقوا بملاحقكم».

فقال مروان: «بل نبايعك ونقيم معك فترى ونرى»!.. ولكنهم فرّوا إلى مكة جميعاً..

فخرج الإمام إلى الناس يقول عن بني أميّة: «والله لا يزالون حتى لا يدعوا لله محرماً إلّا استحلّوه، ولا عقداً إلّا حلّوه! وحتى لا يبقى بيت مَدَر ولا وَبَر إلّا دخله ظلمهم (بيت مدر أي مبني من الطوب أو الحجر أو نحوه، وبيت الوَبر هو الخيمة)، وحتى يقوم الباكيان يبكيان: باك يبكي لدينه، وباكٍ يبكي لدنياه. وحتى تكون نصرة أحدكم من أحدهم كنصرة العبد من سيده إذا شهد أطاعه، وإذا غاب ٱغتابه، وحتى يكون أعظمكم فيها عناء أحسنكم بالله ظنًّا، فإن أتاكم الله بعافية فٱقبلوا وإن ٱبتليتم فٱصبروا، فإن العاقبة للمتّقين»[1]. .

* * *

وهكذا فإن على الحاكم العادل أن يكون حذراً في تعيين الولاة، وأن يهتم بأخلاقهم، وحرصهم على إجراء العدالة، كما يهتم بدينهم، فمثلاً «لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين: البخيل، فتكون في أموالهم نهمته. ولا الجاهل فيضلّهم بجهله. ولا الجافي (الخشن) فيقطعهم بجفائه. ولا الهاتف للدّول (الظالم في تقسيم الأموال) فيتّخذ قوماً دون قوم. ولا

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطّل للسُنّة فيهلك الأمَّة»[1].

وفي وصيته لمالك الأشتر يقول الإمام علي عليه السلام: «فول من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله، ولإمامك، وأتقاهم جيباً (طاهر الصدر والقلب) وأفضلهم حُلُماً، ممَّن يبطىء عن الغضب، وليستريح إلى العذر ويرأف بالضعفاء، وينبو عن الأقوياء، وممّن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف. ثم ألصق بذوي المروءات والأحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة، والسخاء والسماحة.. فإنهم جماع من الكرم»[2].

فالأخلاق الحسنة بمجملها شرط ضروري من شروط تعيين الولاة والمسؤولين على الناس.. ولكن لا يمكن أن نستريح إلى الولاية والمسؤولين لمجرّد أنهم كانوا حين تعيينهم ممّن اجتمعت الشروط اللازمة فيهم، بل لا بدّ من المراقبة الدائمة، والمحاسبة المستمرة..

وبمقدار ما يجب أن يكون الحاكم حسن الظن بالناس لا بدَّ أن يكون حذراً مع المسؤولين.

---

(١) دعائم الإسلام: ص ٥٣١.

(٢) نهج البلاغة: الكتب، ٥٣.

ولقد كان الإمام علي عليه السلام ليسأل الناس عن حال الولاة، ويهتمّ بما يقولون عنهم، ويقرِّر بناء على حكمهم، لأنه «إنما يُستدلّ على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده»[1]. بل وكان الإمام يسأل الناس عن أعوان الولاة، فمرة سأل بعض الناس عن أعوان الولاة، فعلم أن الولاة لا يحاسبونهم فقال: «يجب على الوالي أن يتعهّد أموره، ويتفقّد أعوانه، حتى لا يخفى عليه إحسان محسن ولا إساءة مسيء، ثم لا يترك أحدهما بغير جزاء، فإنه إذا ترك أعوانه تهاون المحسن واَجترأ المسيء، وفسد الأمر»[2]. وكان عليه السلام يتّهم المسؤولين والأعوان، ويحذّر منهم، ويطلب تعيينهم أولاً للامتحان والاختبار، ويطالب بمراقبتهم سراً، والتجسّس عليهم، في إجراء العدل، وأداء الأمانة. لأن المسؤولين إذا تركوا وشأنهم يظلمون الناس ثمّ يزينون الظلم والفساد للحاكم..

يقول الإمام عليه السلام لمالك الأشتر: ثم انظر في أمور عمّالك، فاَستعملهم اختباراً، ولا تولّهم محاباة (للميل إليهم) وأثرة (بدون مشورة)، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة.

«وتوخّ منهم أهل التجربة والحياء، من أهل البيوتات

(١) المصدر السابق.
(٢) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٣.

الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً، وأصحّ إعراضاً، وأقلّ في المطامع إشراقاً، وأبلغ في عواقب الأمور نظراً، ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوّة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنىً لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجّةً عليهم، إن خالفوا أمرك، أو ثلموا أمانتك».

«ثمّ تفقّد أعمالهم. وٱبعث العيون (الجواسيس) من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السرّ لأمورهم، حدوة لهم، على ٱستعمال الأمانة، والرفق بالرَّعية». .

«وتحفّظ من الأعوان، فإن أحدٌ منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلّة، ورسمته بالخيانة، وقلّدته عار التهمة»[1].

فبالإضافة إلى ضرورة الاختيار الجيد، لا بد من المراقبة الجيدة، ثم إذا خان أحدهم، أو لم يراع الناس لا بد من عقابه عقاباً شديداً وعدم المسامحة معه.

كل هذا، في الوقت الذي يجب المسامحة مع عامة الناس. أي إن المعادلة الصحيحة للحكم العادل تقوم على

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

مراعاة حالة العامة والمسامحة معهم من جهة، والتشدّد مع المسؤولين من جهة أخرى. وليس العكس كما هو ديدن ولاة الجور!

ولقد كان الإمام يرى أن المناصب مسؤوليات، وليست مغانم، وكان يؤكد هذا المعنى للمسؤولين دائماً. . فقد كتب لأحدهم يقول له:

«إن عملك ليس لك بطعمة، ولكنه في عنقك أمانة، وأنت مسترعي لمن فوقك، ليس لك أن تفتات في رعية ولا تخاطر إلّا بوثيقة، وفي يديك مال من مال الله عزّ وجلّ، وأنت من خزانه حتى تسلّمه إليّ»[1].

كان رقيباً على سير الولاة، حريصاً على عدلهم بين الناس، وأدائهم للأمانة التي في أعناقهم للمستضعفين منهم. شديداً عليهم إذا خانوا، أو ظلموا. .

كتب إلى أحد ولاته بعد أن عرف بخيانته يقول له:

«أمّا بعد. . فإني كنت أشركتك في أمانتي، وجعلتك شعاري وبطانتي، ولم يكن رجل من أهلي أوثق منك في نفسي لمواساتي، ومؤازرتي وأداء الأمانة إليَّ، فلما رأيت الزمان على ابن عمّك قد كلب، والعدوّ قد حرب، وأمانة الناس قد

---

(١) عيون الأخبار: ج ١، ص ١٥١.

خزيت، وهذه الأمَّة قد نكثت، وشغرت: قَلَبت لابن عمّك ظهر المجن. ففارقته مع الفارقين، وخذلته مع الخاذلين، وخنته مع الخائنين، فلا ابن عمك آسيت، ولا الأمانة أدّيت!

«وكأنك لم تكن الله تريد بجهادك، وكأنك لم تكن على بيّنة من ربك»؟.

«وكأنَّك إنما كنت تكيد هذه الأمَّة عن دنياهم، وتنوي غرّتهم عن فيئهم؟.. فلما أمكنتك الشدَّة في خيانة الأمَّة أسرعت الكرة، وعاجلت الوثبة، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم المصونة لأراملهم، وأيتامهم، اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الكسيرة، فحملته إلى الحجاز رحيب الصدر بحمله، غير متأثم من أخذه، كأنك ـ لا أباً لغيرك ـ حدرتَ إلى أهلك تراثك من أبيك وأمك؟!».

«فسبحان الله! أما تؤمن بالمعاد؟ أو ما تخاف نقاش الحساب»؟.

«أيها المعدود ـ كان ـ عندنا من أولي الألباب، كيف تسيغ شراباً وطعاماً، وأنت تعلم أنك تأكل حراماً، وتشرب حراماً، وتبتاع الإماء، وتنكح النساء من أموال اليتامى والمساكين، والمؤمنين والمجاهدين، الّذين أفاء الله عليهم هذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد»..

«فاَتّق الله، واَردد إلى هؤلاء أموالهم، فإنَّك إن لم تفعل، ثم أمكنني الله منك لأعذرنّ إلى الله فيك، ولأضربنّك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلّا دخل النار». .

«ووالله، لو أن الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت، ما كانت لهما عندي هوادة ولا ظفرا منّي بإرادة، حتى آخذ الحق منهما، وأزيح الباطل عن مظلمتهما»!.

«وأقسم بالله رب العالمين ما يسرّني أن ما أخذته من أموالهم حلال لي، أتركه ميراثاً لمن بعدي. . فضح رويداً، فكأنك قد بلغت المدى، ودفنت تحت الثرى، وعُرضت عليك أعمالك بالمحلّ الذي ينادي الظالم فيه بالحسرة، ويتمنى المضيع فيه الرجعة، ولات حين مناص»[1].

ولقد كان موقف الإمام الشديد هذا مع عمَّاله، قد دفع بعضهم إلى الهروب منه والالتحاق بأهل الغدر عند معاوية، إلَّا أن الإمام لم يكن يأبه لذلك ويقول: «والله لا أراهن في ديني». وكان عليه السلام يضع بموقفه هذا منهجاً للحكّام من أهل العدل. .

لقد عاتب أحدهم على استئثاره بالأموال التي هي للمسلمين، فكتب إليه عامله:

---

(١) رجال الكشي: ص ٥٨، ونهج البلاغة: الكتب، ص ٤١.

«أما بعد، فقد بلغني كتابك عن الذي أصبت من بيت المال، ولعمري إن حقّي في بيت مال الله أكثر من الذي أخذت، والسلام».

فكتب إليه علي: «أما بعد، فإن العجب كل العجب منك، إذ ترى لنفسك في بيت مال الله أكثر مما لرجل من المسلمين!! وقد أفلحت إن كان تمنّيك الباطل وٱدعاؤك ما لا يكون ينجّيك من الإثم، ويحلّ لك ما حرّم الله عليك: عمرك الله! إنك لأنت البعيد (يعني البعيد عن الصواب)، قد بلغني أنك ٱتخذت مكة وطناً، وضربت بها عطناً (مرابض الغنم والإبل والأنعام) تشتري المولدات من المدينة والطائف، وتختارهن على عينك، وتعطي بهنّ مال غيرك».

فكتب إليه ذلك العامل: «والله، لئن لم تدعن من أساطيرك، لأحملنّ المال إلى معاوية يقاتلك به»[1] وكان يهتم بأقل مخالفة، ويعاتب على أقل تجاوز، ويحاسب أصغر زلّة.

من ذلك ما روي أنّ شريح بن الحارث قاضي أمير المؤمنين عليه السلام اشترى على عهده داراً بثمانين ديناراً. فبلغه ذلك فٱستدعاه وقال له: «بلغني أنَّك ٱبتعت داراً بثمانين ديناراً وكتبت لها كتاباً وأشهدت فيه شهوداً؟».

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٥١.

فقال له شريح: قد كان ذلك يا أمير المؤمنين.

فنظر إليه نظر المغضب ثم قال: «يا شريح أما إنَّه سيأتيك من لا ينظر في كتابك، ولا يسألك عن بيّنتك، حتى يخرجك منها شاخصاً، ويسلّمك إلى قبرك خالصاً، فأنظر يا شريح لا تكون ابتعت هذه الدار من غير مالك أو نقدت الثمن من غير حلالك، فإذا أنت قد خسرت دار الدنيا ودار الآخرة.

أما إنّك لو كنت أتيتني عند شرائك ما اشتريت لكتبتُ لك كتاباً على هذه النسخة فلم ترغب في شراء هذه الدار بدرهم فما فوق.

والنسخة هذه: هذا ما اشترى عبد ذليل من ميّت قد أزعج للرحيل.. اشترى منه داراً، من دار الغرور من جانب الفانين وخِطَّة الهالكين.

وتجمع هذه الدار حدود أربعة: الحدّ الأول ـ ينتهي إلى دواعي الآفات، والحدّ الثاني ـ ينتهي إلى دواعي المصيبات، والحدّ الثالث ـ ينتهي إلى الهوى المردي، والحدّ الرابع ـ ينتهي إلى الشيطان المغوي وفيه يشرع باب هذه الدَّار، اشترى هذا المغترُّ بالأمل من هذا المزعج بالأجل، هذه الدار بالخروج من عزّ القناعة والدخول في ذلّ الطلب والضراعة، فما أدرك هذا المشتري فيما اشترى من درك، فعلى مبلبل

أجسام الملوك، وسالب نفوس الجبابرة، ومزيل ملك الفراعنة مثل كسرى وقيصر، وتبع وحمير، ومن جمع المال على المال فأكثر، ومن بنى وشيّد وزخرف ونجّد، وأدّخر وأعتقد، ونظر بزعمه للولد، إشخاصهم جميعاً إلى موقف العرض والحساب وموضع الثواب والعقاب: إذا وقع الأمر بفصل القضاء ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[1].. شهد على ذلك العقل إذا خرج من أسر الهوى وسلم من علائق الدنيا[2].

وحينما سمع الإمام عليه السلام أن أحد أخلص عماله، وهو عثمان بن حنيف قد دُعي إلى وليمة قوم من أهل البصرة الأغنياء، فلبّى الدعوة، كتب إليه رسالة مفصّلة جداً، يعاتبه على ذلك عتاباً شديداً، وينصحه أن لا يعود لمثل ذلك، ما دام الفقراء والمعوزون لا يجدون مثل ذلك، وقد جاء في مقدمة تلك الرسالة ما يلي:

«أما بعد، يا ابن حنيف، فقد بلغني أنَّ رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة فأسرعت إليها، يُستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان، وما ظننت أنّك تُجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفوٌّ وغنيّهم مدعوٌّ، فأنظر إلى ما تقضمه من هذا

---

(١) سورة غافر، الآية: ٧٨.

(٢) دستور معالم الحكم: للقصاعي، ص ١٣٥.

المقضم، فما اشتبه عليك علمه فالفظه، وما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه، فاتق الله يا ابن حنيف ولتكفك أقراصك ليكون من النار خلاصك»[1] لقد كان كثير الكتابة إلى عماله، ينصحهم من جهة، ويوجههم من جهة أخرى، ويحاسبهم على أخطائهم من جهة ثالثة، كل ذلك بروح دينية، تذكّرهم الآخرة، ومحاسبة الله يوم القيامة. .

فقد كتب لأحد ولاته يقول: «أما بعد، فإن دهاقين بلدك شكوا منك غلظة وقسوة، واحتقاراً وجفوة. . ولهم في ذمّتنا عهد، فامزج لهم بين التقريب والإدناء، والإبعاد والإقصاء إن شاء الله»[2].

وكتب لثالث: «بلغني أنك تعمر دنياك بآخرتك، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك، لئن كان الذي بلغني عنك حقاً، لجمل أهلك وشسع نعلك خير منك، ومن كان بصفاتك فليس بأهل أن يُشرك في أمانة، أو يُؤمن على جباية، فأقبل إليّ حين يصل إليك كتابي هذا إن شاء الله»[3].

وكتب لرابع: «بلغني عنك أمرٌ إن كنت فعلته فقد أسخطت إلٰهك، وأغضبت إمامك، أنك تقسم في المسلمين الذي حازته

(١) ربيع الأبرار: ص ٢١٦.
(٢) التاريخ: لابن واضح، ج ٢، ص ١٩.
(٣) أنساب الأشراف: ج ٢، ص ١٣.

رماحهم وخيولهم، وأريقت عليه دماؤهم، فيمن اعتامك (اختارك) من أعراب قومك.. لئن كان ذلك حقاً، لتجدنّ بك عليّ هواناً، ولتخفن عندي ميزاناً. فلا تستهن بحق ربك، ولا تصلح دنياك بمحق آخرتك، فتكون من الأخسرين أعمالاً». ألا وإن حق من قبلك وقبلنا من المسلمين في قسمة هذا الفيء سواء، يردّون عندي عليه ويصدرون عنه[1].

وكتب لعامل غيره: «أمّا بعد، فقد بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك، وعصيت إمامك وأخزيت أمانتك بلغني أنّك جرّدت الأرض، فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك، فارفع إليّ حسابك واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس والسلام»[2].

وكتب لجميع عماله على أهل البلاد المفتوحة (أهل البلاد المفتوحة هم الموالي): «انظروا في حال تشتتهم وتفرّقهم، ليالي كانت الملوك والأكاسرة والأباطرة أرباباً لهم فتركوهم عالة مساكين»[3]!

وكتب إلى أحد عماله: «أترجو أن يعطيك الله أجر المتواضعين وأنت من المتكبرين؟!، أتطمع وأنت متمرّغ في

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٤٣.
(٢) العقد الفريد: ج ٤، ص ٣٥٥.
(٣) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٥.

النعيم، تستأثر فيه على الجار المسكين والضعيف الفقير والأرملة واليتيم، أن يجب لك أجر الصالحين المتصدّقين؟ فماذا لو أكلت طعامك مرة وأطعمت الفقير الجائع مرة؟! إنما المرء يُجزى بما أسلف، والسلام»[1].

وكتب إلى آخر: «أمَّا بعد فلا يكن حظّك في ولايتك مالاً تستفيده، ولا غيظاً تشتفيه، ولكن إماتة باطل وإحياء حقّ»[2].

* * *

إن الإمام كان يهتم بالنظام، وبأدواته، ومنها الجيش، ولكن ليس على حساب الناس، فكان يوصي الجيش بالناس خيراً، ويطلب من الناس مجازاة من يسيء إليهم من الجيش. .

لقد سيّر جيشاً إلى أحد المناطق، وكتب إلى أمراء بلاده التي سيمرّ بها الجند كتاباً كان قد تعوّد أن يرسله كلّما سيَّر جنداً: «من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى من مرّ به الجيش من جُباة الضرائب وعمّال البلاد: أما بعد، فإني سيّرت جنوداً هي مارّة بكم إن شاء الله، وقد أوصيتهم بما يجب عليهم من كفّ الأذى، وصرف الشذى (الشر). وأنا أبرأ إليكم وإلى ذمّتكم من معرة (أذى) الجيش إلّا من جوعة المضطرّ الذي لا

(١) أنساب الأشراف: ج ٢، ص ١٦٩.
(٢) بحار الأنوار: ج ٤٠، ص ٣٢٨.

يجد عنها مذهباً إلى شبعه فنكلوا (عاقبوا) من تناول منهم شيئاً ظلماً عن ظلمهم، وكفّوا أيدي سفهائكم عن مضارتهم والتعرّض لهم فيما استثنيناه منهم، . . وأنا بين أظهر الجيش فأرفعوا إليّ مظالمكم، وما عراكم مما يغلبكم أمرهم، وما لا تطيقون دفعه إلّا بالله، وبي، فأنا أغيّره بمعونة الله، إن شاء الله[1].

وهكذا كان الإمام حريصاً على حماية حقوق كل فرد من أفراد الرعية، وعلى ضبط الأمور، ولكنه كان لحقوق الناس أكثر حرصاً من حقوق العمال والولاة، وأفراد الجيش، فقد بيّن للناس الحدود التي رسمها للجيش حتى لا يتعدّوه، وسمح لهم التنكيل بأفراد الجيش الّذين قد يخالفون أوامره بحقّهم، ولم يكشف بذلك بل طالبهم بأن يكتبوا إليه مظالمهم وما قد يُغلبون عليه، ووعدهم بأن يقف إلى جانبهم، ويغيّر ما يجب تغييره من أمر الجيش إذا تعرّضوا للناس بظلم.

ولقد بلغ من حرصه على الناس، أنه عزل قاضيه أبا الأسود الدؤلي مع علمه وعدالته وفضله، وعلله بأنه يعلو صوته صوت الخصمين، فإنه لما عزل أبا الأسود جاءه، وقال يا أمير المؤمنين: لم عزلتني وما خنت وما جنيت.

---

(١) كتاب صفين: لنصر بن مزاحم، ص ١٢٥.

فقال عليه السلام: «نعم ما خُنت وما جنيت، ولكن صوتك يعلو صوت الخصمين»[1].

وكان عليه السلام ربّما يؤلّب العلماء على الأمراء الّذين يظلمون الناس. فقد روي أنه «جاءه بعض الموالي من أهل الكوفة يشكون الولاة وأعوانهم، فقال لهم: «وأين علماؤكم؟! لقد أخذ الله على العلماء ألّا يقرّوا ظالماً ولا يسكتوا عن مظلوم»[2]. . .

---

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣٢.

(٢) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٣٢.

مواجهة المتكبرين بالحزم

يولد الطاغوت، كما يولد غيره، على الفطرة، ولكنه يتمرّد عليها فيما بعد حينما يسلك الطريق الحرام، ولا يجد من يقف في وجهه، ويثنيه عن طغيانه.

وإذا كانت «كل نفس أضمرت ما أضمر فرعون»[1]، كما يقول الحديث الشريف فإن إمكانية أن يتحوّل أي شخص إلى طاغوت، أمر وارد وطبيعي، إذا توفّرت له الظروف الموضوعية.. إنما ضمانة منع الطغيان هي في مواجهة المجتمع والمسؤولين فيه من أهل الحل والعقد، لكلّ من تسوّل له نفسه ذلك، قبل أن يستفحل أمره، ويحصل على الأزلام والجلاوزة..

وبداية الطغيان هو الكِبر.. والاعتزاز بالنفس.. وتحقير الآخرين، فـ «الكبر أن تغمص الناس، وتسفه الحق»[2] وهو

---

(١) راجع كتب الحديث.

(٢) بحار الأنوار: ج ٧٣، ص ٢١٧.

يظهر في البوادر الأولى على الشخص كطريقة مشيه، أو كلامه مع الناس، وتعامله مع العامة. فقد مرّ رسول الله ﷺ على جماعة فقال: «على مَ اجتمعتم؟ فقالوا: يا رسول الله هذا مجنون يُصرع، فاجتمعنا عليه.

فقال ﷺ: «ليس هذا بمجنون ولكنه المبتلى» وأضاف: «ألا أخبركم بالمجنون حق الجنون؟» قالوا: بلى يا رسول الله! فقال: «المتبختر في مشيه، الناظر في عطفيه، المحرّك بمنكبيه، يتمنّى على الله جنّته وهو يعصيه، الذي لا يؤمن شرّه، ولا يرجى خيره، فذلك المجنون، وهذا المبتلى»[1].

فمن تبختر في مشيه ونظر في عطفيه، وحرَّك منكبيه، فهو متكبّر لا بدَّ من الحذر منه.. والاجتماع ضده والابتعاد عنه..

ف «إياكم والكبر، فإن الكبر يكون في الرجل وأن عليه العباءة»[2] (سائر) فلا بدَّ من كشفه في مراحله الأولى، ومنع تفاقمه، لأن «الكِبر رأس الطغيان، ومعصية الرحمن»[3].

لقد كان الإمام يرفض مهادنة الطغاة، والتغاضي عن المتكبرين، مهما كلَّفه من أمر، فكم كان في غنى عن

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٣، ج ٢٣٣.
(٢) كنز العمّال: خ ٧٧٣٥.
(٣) غرر الحكم ودرر الكلم.

المشاكل، والحروب التي خاضها لو قبل السكوت عن المتكبرين، والتغاضي عنهم. .

ولقد دخل عليه المغيرة، بعد مبايعته بالخلافة. فقال له: يا أمير المؤمنين إن لك عندي نصيحة. قال: «وما هي»؟ فقال: «إن أردت أن يستقيم لك الأمر فٱستعمل طلحة على الكوفة، والزبير على البصرة، وٱبعث لمعاوية بعهدة على الشام حتى تلزمه طاعتك، فإذا استقرّت لك الخلافة فادْرَأْهم كيف شئت برأيك».

فقال علي: «أما طلحة والزبير فسأرى رأيي فيهما، وأما معاوية فلا يراني الله مستعملاً له ولا مستعيناً به ما دام على حاله، ولكني أدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه المسلمون، فإن أبى حاكمته إلى الله تعالى».

فٱنصرف المغيرة عن الإمام مغضباً لما لم يقبل منه النصيحة. ثم أصبح فجاءه قائلاً: «يا أمير المؤمنين، نظرتُ فيما قلت بالأمس وما جاوبتني به، فوجدتُ أنك قد وُفِّقت للخير وطلبت الحق».

وٱنصرف فلقيه الحسن بن علي عليه السلام وهو خارج، فسأل أباه عمّا قال المغيرة، قال علي: «أتاني أمس بكذا، وأتاني اليوم بكذا».

قال الحسن: «نصحك والله أمس، وخدعك اليوم».

فقال له علي: «إن أقررتُ معاوية على ما في يده كنت متّخذ المضلّين عضداً، ولا يراني الله كذلك أبداً».

وقال المغيرة في ذلك:

نصحتُ عليًّا في ابن هند نصيحة
فردّت فلا يسمع لها الدهر ثانيه

وقلت له: أرسل إليه بعهده
على الشام حتى يستقيم معاويهْ

ويعلم أهل الشام أن قد ملكته
فأم ابن هند بعد ذلك هاويهْ

وتحكم فيه ما تريد فإنه
لَدَاهِيَةٌ - فأرفق به - وابن داهيه

فلم يقبل النصح الذي جئته به
وكانت له تلك النصيحة كافيه

* * *

وقال له عبد الله بن العباس رضي الله عنه: «يا أمير المؤمنين أنا أشير عليك أن تثبّت معاوية وحده فإن فيه جرأة، فإن بايع لك فعَليّ أن أقلعه من منزله».

فقال علي: «والله لا أعطيه إلّا السيف» ثم تمثّل بقول الأعشى:

وما ميتة إن مهّا غير عاجز بعار إذا ما غالت النفس غولها

فقال عبد الله بن عباس: «يا أمير المؤمنين أنت رجل شجاع: أما والله لئن أطعتني لأصدرنّهم بعد ورْدٍ، ولأتركنّهم ينظرون في دبر الأمور لا يعرفون ما كان وجهها، في غير نقصان عليك ولا إثم لك».

ولكن الإمام رفض أن يكيد كما يكيد معاوية.

فلما رآه ابن عباس سيعالج المكر بشجاعة الصراحة ونبالتها، ولن يردّ على الكيد بالكيد قال له: «أطعني، والحق بمالك بينبع، واغلق بابك عليك، فإن العرب تجول جولة تضطرب ولا تجد غيرك. فإنك والله لئن نهضت مع هؤلاء اليوم ليحملنّك الناس دم عثمان غداً»!.

قال الإمام: «تشير عليّ وأرى. فإذا عصيتك فأطعني».

قال: «افعل، إن أيسر ما لك عند الطاعة».

فقال الإمام: «تسير إلى الشام فقد وُلِّيتَها».

فقال ابن عباس: «ما هذا برأي، معاوية رجل من بني أمية، وهو ابن عم عثمان وعامله، ولست آمن أن يضرب عنقي بعثمان. وإن أدنى ما هو صانع أن يحبسني فيتحكّم عليّ لقرابتي منك. إن كل ما حُمِلَ عليك حُمِل عَلَيَّ، ولكن اكتب إلى معاوية فَمَنِّهِ وعِدْهُ».

فقال الإمام: «لا والله لا كان هذا أبداً».

وعزل أمير المؤمنين عمّال عثمان.. لم يُثَبِّتْ منهم غير أبي موسى الأشعري على الكوفة.. فَوَلَّى على البصرة عثمان بن حُنيف الأنصاري، وأخاه سهل بن حنيف الأنصاري على الشام. وقيس بن سعد بن عبادة الأنصاري على مصر.. وفرح الأنصار بهذا الاختيار..

وبعث عبيد الله بن العباس أخا عبد الله بن العباس إلى اليمن..

فأما عامل عثمان على البصرة وهو ابن خاله عبد الله بن عامر فقد أخذ ما في بيت المال وفرّ به إلى مكة حيث كان بنو أمية الّذين فرّوا من المدينة ينتظرون!

ووافاهم عامل عثمان على اليمن أبو يعلى بن أمية ومعه ما نهبه من بيت المال، وهو مال كثير ونحو ستمائة بعير، وتوافى عليهم في مكة مَنْ خلعهم عليٌّ من عمال عثمان. كلٌّ منهم بما نهبه من بيت مال ولايته!!

وأرسل أبو موسى الأشعري بيعة أهل الكوفة، كما أرسل قيس بن سعد بن عبادة بيعة أهل مصر، إلّا قليلاً لزموا قرية في إقليم البحيرة اسمها خِرْبِتًا واعتزلوا فيها.. فتركهم قيس آمنين..

أما سهل بن حنيف الذي ولّاه الإمام على الشام فقد لقيه

جماعة من فرسان الشام بتَبوك بين وادي القرى والشام، فهددوه بالقتل إن هو دخل الشام، وردّوه إلى المدينة.

فلما عاد إلى المدينة دعا عليٌّ كبار الصحابة وفيهم طلحة والزبير فقال: «إن الأمر الذي كنت أحذّركم منه قد وقع.. وإنها فتنة كالنار، كلما سُعِّرت ازدادت اضطراماً واستثارت» فقال طلحة والزبير: «إئذن لنا نخرج من المدينة، فأما أن نكاثر وإما أن تدعنا». فقال: «سأمسك الأمر ما ٱستمسك، فإذا لم أجد بُدًّا فآخر الدواء الكيّ»[1].

إن مواجهة المتكبرين، واجب شرعي مهما كلّف الأمر، لأن المواجهة وحدها هي التي تنفع معهم، وهي وحدها تمنع المجتمع من نموّ الطغيان فيه.

وفي ذلك يجب أن لا نُهادن، ولا تأخذنا لومة لائم. يقول الإمام علي عليه السلام: «ولعمري، ما عليّ من قتال من خالف الحق، وخابط الغي من ادهان، ولا إيهان، فٱتقوا الله عباد الله، وفرّوا إلى الله من الله، وٱمضوا في الذي نهجه لكم، وقوموا بما عصبه لكم، فعليّ ضامن لفلجكم آجلاً، إن لم تمنحوه عاجلاً»[2].

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣.

(٢) النهاية: ج ٣، ص ٢٤٤.

الاحتياط في إراقة الدماء

إراقة الدماء، من عادة الطغاة، لا من شيمة المصلحين في الحياة. ذلك أن المصلح يريد الناس أحياء ليقوم بإصلاحهم، فإذا أماتهم فما يصلح حينئذ؟

أمّا الطغاة فملهاتهم القتل، وديدنهم الفساد، ولذتهم التنكيل.. ولربّما يعتبرون ذلك وسيلة لتقوية سلطانهم.

غير أن للحياة البشرية قدسيّتها التي لا تدانيها قدسية أخرى، فقد خلق الله الأرض، والشمس، والقمر للإنسان فهو أغلى من هذه جميعاً، ولذلك فلا يجوز سفك دمه، والتوسّل بقتله من غير أن يكون ذلك في مصلحة الحياة نفسها..

يقول ربّنا: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

ولقد عيّر الله بني إسرائيل لأنهم كانوا يسفكون الدماء، بعد أن كان قد أخذ منهم المواثيق أن لا يفعلوا ذلك فقال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾[1].

ولا شك أنّ من يتجرأ على قتل الناس، هو طاغ زنيم ذلك أن: «أعتى الناس من قتل غير قاتله، أو ضرب غير ضاربه»[2].

إن القتل لأمر عظيم عند الله، «فلو أن السماء والأرض اجتمعوا على قتل رحل مسلم لعذبهم الله بلا عدد ولا حساب»[3]، بل إن «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة، لقي الله يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله»[4]. حتى «إن الرجل ليدفع عن باب الجنّة أن ينظر إليها بمحجمة من دم

(١) سورة البقرة، الآيتان: ٨٤ ـ ٨٥.
(٢) الأمالي: للمفيد، ص ١٢٦.
(٣) كنز العمال: خ ٣٩٩٥٢.
(٤) ميزان الحكمة: ج ٨، ص ٤١.

يريقه من مسلم بغير حق»[1]، وهكذا فإن «زوال الدنيا أهون على الله من دم يسفك بغير حق»[2].

وقد أوحى الله إلى موسى بن عمران: «أن يا موسى.. قل للملأ من بني إسرائيل: إياكم وقتل النفس الحرام بغير حق، فإن من قتل منكم نفساً في الدنيا، قتلته مائة ألف قتلة مثل قتل صاحبه»[3].

من هنا كان من وصايا أمير المؤمنين عليه السلام للناس أن: «من استطاع منكم أن يلقى الله تعالى وهو نقيّ الراحة من دماء المسلمين وأموالهم، سليم اللسان من أعراضهم، فليفعل»[4].

ولربما يظن البعض أن عليًّا الذي دخل الحرب ولمّا يبلغ العشرين، واستمر يخوض المعارك، حتى ذرف على السبعين كانت الدماء بالنسبة إليه سهلة، وسفكها أمراً عادياً، غير أن قليلاً من التدقيق يكشف عن ورع شديد عند الإمام في سفك الدماء.. فهو الذي كاد أن يخسر معارك عديدة لأنه رفض أن يبدأ مناوئيه بقتال..

ففي معركة الجمل مثلاً ناشد الإمام كلّاً من عائشة وطلحة

(١) كنز العمّال: خ ٣٩٩٢١.
(٢) الترغيب والترهيب: ج ٣، ص ٢٩٦.
(٣) الوسائل: ج ١٩، ص ٦.
(٤) نهج البلاغة: الخطب، ص ١٧٦.

والزبير أكثر من مرة أن يحقنوا الدماء، بالرغم من أنهم بدأوا ذلك، وكانت دعوته إلى حقن الدماء قد تكررت «حتى أوشك أصحابه أن يسأموا، وحتى خشوا أن يظن عدوّهم بهم الضعف»[1].

وعاد يكرر: «لا تبدأوا أنتم بالقتال! لا ترموا بسهم، ولا تطعنوا برمح، ولا تضربوا بسيف، واعذروا». وٱمتثل أصحابه لما يسمعون.

لكم يشقّ على الإمام أن يرى مسلماً يرفع السيف في وجه أخيه، أو عربياً يقتل عربياً!!.. كل هذا بشع وآثم وزري!! وسيفتح باب الخلاف بين المسلمين، وتأتي عصور كقطع الليل المظلمة.. ظلمات من فوقها ظلمات، فإذا الواحد منهم يشرب دم أخيه، ويقتات بأشلائه، وإذا الإنسان الذي شرَّفه الله، وخلقه على صورته، وجعله خليفته في الأرض، قد أصبح إمّا وحشاً مفترساً، أو فريسة ممزقة!!

* * *

وأوشك بعض أصحاب عائشة أن يلقوا السلاح، وإذ بسهم يقتل أحد أصحاب علي.. فيقول الإمام: «اللّهُمّ

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٧٦.

فأشهدا. . لا ترموا بسهم ولا تطعنوا برمح ولا تضربوا بسيف. . واعذروا»[1].

ويُقتل من أصحاب الإمام رجل ثان وثالث، والإمام يصبر ويصابر ويحتسب ويقول لأصحابه: «اعذروا إلى القوم».

ويكلف أحد فتيانه بأن يرفع القرآن الكريم ويدعو أصحاب عائشة إلى كتاب الله، فتنهال السهام على الفتى، ويسقط صريعاً يخضب دمه كتاب الله.

وتتوالى السهام، فيقول محمد بن أبي بكر: «إلى مَتى نُعذر يا أمير المؤمنين؟! لقد والله أعذرنا وأعذرت، وإنهم ليرموننا بالسهام، ويقتلوننا رجلاً رجلاً، والله لتأذنن لنا في لقاء القوم أو لتنصرفنّ قبل أن تقتلنا سهامهم ونحن ننظر»!.

ونظر الإمام فوجد السهام تنهمر على أصحابه، فأعطى الراية ابنه محمد ابن الحنفية، وأذن بالقتال، وآندفع إلى الأعداء صائحاً في رجاله: «تقدّموا». . .

* * *

وبالرغم من أن معركة الجمل كانت معركة شرسة، وغير سهلة فإن الإمام كان يؤثر انسحاب المقاتلين من أصحابه على

(١) المصدر السابق: ص ٢٧٧.

تزايد عددهم والذي كان يؤدّي بلا شك إلى زيادة إراقة الدماء من كلا الطرفين. .

وقد رُوي أن «المغيرة» قال للإمام:

«اِختر مني واحدة من اثنتين: إما أن أقاتل معك بأربعة آلاف رجل، وإما أن أكفّ عنك عشرة آلاف سيف».

فقال الإمام: «أُكفف عنا عشرة آلاف سيف».

فنادى المغيرة حلفاءه من معسكر عائشة، وقومه من جيش علي، فلم يبق أحد إلّا أجابه، واْعتزل بهم، فلما اْنتهى القتال، بايعوا كلهم عليًّا. .[1].

وفي معركة صفّين استبطأ أصحابه إذنه لهم في القتال، حتى أن بعضهم اْتهمه عليه السلام بأنه يخشى الموت. . فقال لهم:

«أمَّا قولكم: أكل ذلك كراهية للموت؟ فوالله ما أبالي دخلتُ إلى الموت، أو خرج الموت إليَّ، وأمَّا قولكم شكًّا في أهل الشام فوالله ما دفعت الحرب يوماً إلَّا وأنا أطمع أن تلحق بي طائفة فتهتدي بي، وتعشو إلى ضوئي، وذلك أحبّ إليّ من أن أقتلها على ضلالها، وإن كانت تبوء بآثامها[2].

فهو إذن مصلح يريد هداية الناس، حتى الأعداء، ولا

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٧٦.
(٢) نهج البلاغة: الخطب، ص ٥٥.

يريد قتلهم، وإن كانوا يستحقون ذلك. . «ولقد أجمع الرواة والمؤرخون أن علياً كان يأنف القتال إلَّا إذا حُمل عليه، فكان يسعى أن يسوّي الأمور مع أخصامه ومن يبادره بالعداوة على وجوه سليمة تحقن الدم وتحول دون النزال»[1].

نعم حينما تقع الواقعة، ويحاول أهل الشر أن يهلكوا الحرث والنسل، فإن الإمام كان يقاتلهم من غير هوادة، وهذا هو القصاص العادل بحق الّذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً.

فالسيف هو جواب السيف.

والقتل هو جزاء القتل.

ولكن إراقة الدماء أمر آخر. . فالقتال لأجل مبادىء العدل، والحق، والحرية، وآستتباب الأمن يختلف عن القتل لأجل تقوية السلطة مثلاً، ولذلك فإن الإمام كان يوصي ولاته بالتورّع عن إراقة الدماء فيقول لمالك الأشتر، حين ولّاه مصر:

«إياك والدماء وسفكها بغير حلّها، فإنه ليس شيء أدنى لنقمةٍ، ولا أعظم تبعة، ولا أحرى بزوال نعمة، وآنقطاع مدّة من سفك الدماء بغير حقها، والله سبحانه مبتدىء بالحكم بين العباد، فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقوّين سلطانك

---

(١) علي وحقوق الإنسان: ص ٨٢.

بسفك دم حرام، فإن ذلك ممَّا يضعفه ويوهنه، بل يزيله وينقله، ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد، لأن فيه قود البدن، وإن ٱبتليت بخطأ وأفرط عليك سوطك، أو سيفك أو يدك بالعقوبة، فإنَّ في الوكزة فما فوقها مقتلة فلا تطمحنّ بك نخوة سلطانك عن أن تؤدّي إلى أولياء المقتول حقهم»[1].

فلم يكتف الإمام بنصيحة واليه حول إراقة الدماء، ومواعظته في ذلك وتذكيره بيوم الحساب، بل وأعلمه أن سفك الدماء يوهن السلطان، ويأتي بعكس النتائج التي قد يرجوها الحاكمون من ذلك، ثم هدّده بأنه لا عذر له، إن قتل نفساً عن عمد، وسيقتصّ منه بلا مبالاة لوجاهته ومقامه «لأن فيه القود» والقصاص، وذكّره بأنّ في قتل الخطأ أيضاً الديَّة التي يجب أن يعطيها لأهل المقتول مع الاعتذار إليهم والاعتراف بخطئه. .

لقد كان الإمام يرى: «أن لكل دم ثائراً[2]، وأن هذا الثأر سوف يؤخذ به إن عاجلاً أو آجلاً، فلا يجوز الشرع في إراقة الدم».

وحتى مع الأعداء، إذا لم تكن هنالك الضرورة القصوى فلم يكن الإمام يريق دماءهم. وقد روي عن يزيد بن بلال، قال: «شهدت مع عليّ عليه السلام «صفّين» فكان إذا أُتي له بالأسير

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

(٢) المصدر السابق: الخطب، ص ١٠٥

قال: «لن أقتلك صبراً، إني أخاف الله ربّ العالمين» وكان يأخذ سلاحه ويحلّفه أن لا يقاتله، ويعطيه أربعة دراهم»[1].

وطلب عليه السلام من أصحابه بصفّين، أن يطلبوا من الله حقن دماء الطرفين بقولهم: «اللَّهُمَّ أحقن دماءنا ودماءهم»[2].

وأوصى أقرباءه وأصحابه، أن لا يسفكوا الدماء بأسم الثأر من أجله، وذلك بعد أن ضربه ابن ملجم.. وقال:

«يا بني عبد المطّلب.. لا ألفيّنكم تخوضون دماء المسلمين خوضاً، تقولون: قُتل أمير المؤمنين، ألا لا يُقتلنّ بي إلّا قاتلي»[3]. وحسب ما ذكره بعض المحققين فإن الإمام لم يقتل من الّذين هم في بلاده الواسعة، الّذين أجرموا أكثر من مائة شخص في مدة حكمه البالغ زهاء خمس سنوات (بأستثناء الّذين قتلوا في معاركه الثلاثة)[4].

وكان عليه السلام يقول لولده الحسن عليه السلام: «لا تدعون إلى مبارزة، فإن دُعيت إليها فأجب، فإن الداعي إليها باغ والباغي مصروع»[5].

---

(١) كنز العمال: خ ٣١٧٠٣.

(٢) نهج البلاغة: الخطب، ص ٢٠٦.

(٣) المصدر السابق: الكتب، ص ٤٧.

(٤) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٥٠.

(٥) نهج البلاغة: الحكم، ص ٢٣٣.

إنصاف العدو

تظهر أخلاق الرجال الحقيقية في التعامل مع العدوّ، أكثر مما تظهر في التعامل مع الصديق. إذ من الطبيعي أن يتعامل المرء مع أصدقائه بالعدل والإنصاف. ولكن ماذا عن الأعداء؟

كثيرون هم الّذين يسمحون لأنفسهم، في التعامل مع العدوّ، ما لا يسمحون لها في التعامل مع الصديق، فكأن الأمر حينما يتعلّق بالمناوئين يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، من التنكيل، والبطش، والافتراء، والدسّ، والوقيعة، والفتك. والغدر. .

بينما «أعدل الناس من أنصف من ظلمه»[1]، كما أن «أجور الناس من ظلم من أنصفه»[2].

فالالتزام بقواعد السلوك الإنساني، إنما تكون له قيمته،

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٢) المصدر السابق.

إذا كان نابعاً من القدرة على تجاهلها، لا من الضعف، والاضطرار إلى ذلك. . من هنا فإن «أعدل الناس من أنصف عن قوّة»[1]، ذلك أنَّ «أعدى عدوّ للمرء غضبه وشهوته فمن ملكهما علت درجته، وبلغ غايته»[2].

فالذي يملك غضبه مع عدوّه، ويتجاوز هواه فيه، ولا يظلم من له هوى في ظلمه، هو صاحب الخلق الرفيع حقاً. .

أما من يصبّ غضبه على من يعاديه، ولا يرعى فيه إلّاً ولا ذمَّة، فلا يمكن اعتباره من الملتزمين بالأخلاق، لأنه ينطلق حينئذٍ من الحقد، أو الغضب وكلاهما من الأخلاق الذميمة. .

إن أصحاب الرسالات يختلفون عن غيرهم، في أنّهم ينظرون إلى العدوّ بأعتباره من يجب إصلاحه، ولذلك فإن لمعاداتهم حدوداً، ولقتالهم حدوداً وهم يرغبون في الدرجة الأولى إصلاح العدوّ لا القضاء عليه.

يقول الإمام علي عليه السلام: «الاستصلاح للأعداء بحسن المقال، وجميل الأفعال، أهون من ملاقاتهم ومغالبتهم بمضيض القتال»[3].

---

(١) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٨٨.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) المصدر السابق.

وعلى كل حال فإنّ أهمّ ما يجب التمتّع به هو العدل مع العدوّ، وعدم الانجرار وراء الغضب، في مواجهته. .

يقول الإمام في وصية له إلى ولده الحسن عليه السلام: «أوصيك بتقوى الله في الغنى والفقر. . وبالعدل على الصديق والعدوّ»[1].

وفي وصية أخرى يقول: «أوصيك يا بني بالصلاة عند وقتها. . والعدل في الرضى والغضب»[2].

ونعم كلام الله الذي يقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[3].

فلو أفترضنا أن العدوّ لا يلتزم بأصول العدل، فإنَّ علينا أن نلتزم بها حيث إن ذلك جزء من أحترامنا لقيمنا وتعاليم ديننا. فلا تجاوز للعدل حتى مع العدوّ، ولا تنازل عن الأخلاق حتى في مواجهة من يدوس عليها فـ «كفى بنصر الله لك، أن ترى عدوّك يعمل بمعاصي الله فيك»[4].

* * *

لقد أوصى النبي صلى الله عليه وآله عليًّا ذات مرة فقال:

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٧، ص ٢٣٦.
(٢) بحار الأنوار: ج ٤٢، ص ٢٠٣.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٨.
(٤) بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ١٣٦.

ينبغي للمؤمن أن تكون فيه ستّ خصال:

«وقور عند الهزاهز».

«صبور عند البلاء».

«شكور عند الرخاء».

«لا يتحامل على الأصدقاء».

«ولا يظلم الأعداء».

«الناس منه في راحة».

«وبدنه منه في تعب».

فكانت هذه الوصيَّة، منهج الإمام في الحياة، فلم يتزلزل في مواجهة العدو، ولا تزعزع عند البلاء، ولم ينسَ الشكر عند الرخاء، ولا تحامل على صديق، ولم يظلم عدوًّا. وكان بدنه منه في تعب لزهده وتقواه، وشدّة تتمرّه في ذات الله، والناس كانوا منه في راحة لعدله وإنصافه.

وقد وضع الإمام، بكلامه ومواقفه أصول التعامل مع العدوّ، وذلك في النقاط التالية:

أولاً ـ لا مواجهة مع العدوّ إلَّا بعد إتمام الحجَّة عليه ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1].

ففي كل مواجهة بينه وبين عدوّه، كان يدعوه إلى الحق،

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

ويطلب منه الأوبة إلى الرشد، ابتداء من عمرو بن ودّ العامري، وانتهاءً بمعاوية بن أبي سفيان.. ومروراً بطلحة والزبير وعائشة وعمرو بن العاص، وغيرهم من مناوئيه وأعدائه..

فلقد دعا، قبيل معركة الجمل كلّاً من طلحة والزبير، لكي يناقشهما، ويتمّ الحجّة عليهما، فخرج الزبير على فرسه في عدّة الحرب، فقال الإمام: «أما إنه لأحرى الرجلين إن ذُكِّر بالله أن يذّكر»!.

وخرج طلحة، فخرج إليهما علي، فدنا منهما فقال: «لعمري لقد أعددتما سلاحاً وخيلاً ورجالاً!! لا تكونا ﴿كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا﴾[1]! ألم أكن أخاكما في دينكما تحرّمان دمي وأحرِّم دماءكما: فهل مِنْ حدَثٍ أحل دمي»؟!. فقال طلحة: «الانتظار على دم عثمان».

فدهمت المرارة قلب الإمام.. أهو طلحة الذي يقول هذا أمام الناس، وما من أحد يجهل أنه قد حرَّض على قتل عثمان؟!..

قال الإمام ووجهه تغشاه ابتسامة ساخرة مشفقة: «يا طلحة! أهو أنت من يطلب دم عثمان؟! فلعن الله قتلة عثمان!

(١) سورة النحل، الآية: ٩٢.

يا طلحة، أتيت بأمرأة رسول الله ﷺ تقاتل بها، وخبَّأت أمرأتك في البيت!».

وأضاف: «إنكما ممن أرادني وبايعني، فإن كنتما بايعتماني طائعين فأرجعا وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين، فقد جعلتما لي عليكما السبيل، بإظهاركما الطاعة، وإسراركما المعصية».

«ولعمري ما كنتما بأحق المهاجرين بالتقية والكتمان، وإن دفعكما هذا الأمر من قبل أن تدخلا فيه كان أوسع عليكما، من خروجكما منه، بعد إقراركما به».

«وقد زعمتما أني قتلت عثمان، فبيني وبينكما من تخلّف عنّي وعنكما من أهل المدينة، ثم يلزم كل امرىء بقدر ما احتمل، فأرجعا أيها الشيخان عن رأيكما فإن الآن أعظم (ما يترتّب على رجوعكما) العار، من قبل أن يجتمع العار والنار».

وقال لهما أيضاً: «أستحلفا عائشة بحق الله وبحق رسوله على خصال أن تصدّق فيها: هل تعلم رجلاً من قريش أولى مني بالله ورسوله؟ وإسلامي قبل كافّة الناس أجمعين؟ وكفايتي رسول الله كفار العرب بسيفي ورمحي، وعلى براءتي من دم

عثمان، وعلى أني لم أستكره أحداً على بيعة، وعلى أنّي لم أكن أحسن قولاً في عثمان منكما»[1].

إن الحجَّة الوحيدة التي التجأ إليها مناوئو الإمام لتبرير تمرّدهم عليه كانت التهمة بالمشاركة، أو السكوت على مقتل عثمان، وكان الإمام في ذلك الأبرأ منهم جميعاً. وكانوا يعرفون هذا الأمر جيداً. غير أن الإمام لم يشأ أن يبقي لهم عذراً يوم القيامة، ولذلك ما فتئ يتبرأ من قتل عثمان، ويلقي عليهم الحجَّة تلو الحجَّة، ليكونوا على بيِّنة من أمرهم، وتكون معذرة للإمام عند الله يوم يلقاه.

يقول عليه السلام في رسالة له إلى معاوية: «أما بعد.. فإن الله سبحانه قد جعل الدُّنيا لما بعدها، وٱبتلى فيها أهلها، ليعلم أيّهم أحسن عملاً، ولسنا للدنيا خُلقنا، ولا بالسعي فيها أُمرنا، وإنَّما وُضعنا فيها لنبتلى بها. وقد ابتلاني الله بك، وٱبتلاك بي، فجعل أحدنا حجَّة على الآخر، فعدوت على الدُّنيا بتأويل القرآن، فطلبتني بما لم تجن يدي ولا لساني، وعصيته أنت وأهل الشام بي، وألبَّ عالمكم جاهلكم، وقائمكم قاعدكم. فٱتّق الله في نفسك، ونازع الشيطان قيّادك، وٱصرف إلى الآخرة وجهك، فهي طريقنا وطريقك.

---

(١) الإمامة والسياسة: ج ١، ص ٧٠.

وأحذر أن يصيبك الله منه بعاجل قارعة تمسّ الأصل، وتقطع الدابر»[1].

وكما فعل مع طلحة والزبير ومعاوية فعل مع الخوارج، أتمّ الحجّة عليهم أكثر من مرَّة، وكان مما قال لهم في إحداها: «. . ألم تعلموا أني نهيتكم عن الحكومة (التحكيم)، وأخبرتكم أن طلب القوم إياها منكم دهن ومكيدة لكم، ونبّأتكم أن القوم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، وأني أعْرَفُ بهم منكم، عرفتهم أطفالاً ورجالاً، فهم أهل المكر والغدر، وإنكم إن فارقتم رأيي جانبتم الحزم، فعصيتموني، حتى أقررت بأن حكّمت، فلما فعلت شرطت واستوثقت، فأخذت على الحكمين أن يُحيِيا ما أحيا القرآن، وأن يميتا ما أمات القرآن، فاختلفا وخالفا حكم الكتاب والسُّنَّة، فنبذنا أمرهما، ونحن على أمرنا الأوَّل. فما الذي بكم، ومن أين أتيتم؟.

يا هؤلاء. . إن أنفسكم قد سوّلت لكم فراق هذه الحكومة التي أنتم ابتدأتموها، وسألتموها وأنا لها كاره، فأبيتم عليّ إباء المخالفين، وعدلتم عنّي عدول النكداء العاصين حتى صرفتُ رأيي إلى رأيكم. . فلم آتِ لا أباً لكم حراماً، والله ما خبلتكم عن أموركم، ولا أخفيت شيئاً من هذا الأمر عنكم. .

---

(١) الطراز: ج ٢، ص ٣٩٢.

فبيّنوا لنا بماذا تستحلّون قتالنا والخروج عن جماعتنا، أن تضعوا أسيافكم على عواتقكم، ثم تستعرضون الناس تضربون رقابهم، وتسفكون دماءهم إن هذا لهو الخسران المبين»[1].

وأضاف عليه السلام: «فإن أبيتم إلَّا أن تزعموا أني أخطأت وضللتُ، فلم تضلّلون عامّة أمة محمد صلى الله عليه وآله بضلالي، وتأخذونهم بخطئي، وتكفّرونهم بذنوبي، سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضع البرّ والسقم، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجم الزاني المحصن، ثم صلَّى عليه، ثم ورّثه أهله. وقتل صلى الله عليه وآله القاتل وورّث ميراثه أهله. وقطع السارق وجلد الزاني غير المحصن، ثم قسّم عليهما من الفيء ونكحا المسلمات، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وآله بذنوبهم، وأقام حق الله فيهم، ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله.. ثم أنتم شرار الناس، ومن رمى به الشيطان مراميه، وضرب به تيهه، وسيهلك فيّ صنفان: محبٌ مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق، وخير الناس فيّ حالاً النّمط الأوسط فألزموه..»[2].

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٨٥.

(٢) معدن الجواهر: للكراجكي، ص ٢٢٦.

وهكذا كان الإمام لا يقاتل أحداً إلّا بعد إتمام الحجَّة عليه، ولم يكن يستخفّ بعدوّه من أن يكلّمه، وينبذ إليه على سواء.. وقد قال عليه السلام في ذلك قولاً صريحاً، وبيَّن طريقته بشكل لا لبس فيه، وذلك حينما جاء رجل فقال: «يا أمير المؤمنين: في أصحابك رجال قد خشيت أن يفارقوك فما ترى فيهم»؟.

فقال عليه السلام: «إني لا آخذ على التهمة، ولا أعاقب على الظنّ، ولا أقاتل إلّا من قاتلني، وناصبني وأظهر لي العداوة، ولستُ مقاتله حتى أدعوه، وأعذر إليه، فإن تاب ورجع إلينا قبلنا منه، وهو أخونا، وإن أبى إلَّا الاعتزام على حربنا استعنا عليه الله، وناجزناه»[1].

* * *

ثانياً ـ ردّ التهديد بمثله، وقبول طلب الصلح بمثله أيضاً. فلا يجوز التنازل لتهديدات العدوّ، كما لا يجوز ردّ الصلح معه.. فلا ضعف أمام الأعداء، ولا تحامل عليهم.

أمّا عن قبول طلب الصلح فيقول الإمام عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر: «ولا تدفعنّ صلحاً دعاك إليه عدوّك، ولله فيه رضا، فإن في الصلح دعةً لجنودك، وراحة من همومك، وأمناً

---

(١) الإمام القائد: ص ١٩١.

لبلادك، ولكنَّ الحذر كل الحذر من عدوّك بعد صلحه، فإن العدوّ ربما قارب ليتغفّل»[1].

وأما عن رد التهديد بمثله، فنجد نموذجاً له في الرسالة التالية التي أرسلها الإمام إلى معاوية، ردّاً على رسالة يتهدّد فيها الإمام بالحرب..

«يا معاوية إن الدنيا مشغلة عن غيرها، ولم يصب صاحبها منها شيئاً إلّا فتحت له حرصاً عليها، ولن يستغني صاحبها بما نال فيها عمَّا لم يبلغه منها، ومن وراء ذلك فراق ما جمع، ونقض ما أبرم! ولو ٱعتبرت بما مضى، حفظت ما بقي.

وأما تمييزك بين الشام والبصرة وذكرك طلحة والزبير رحمهما الله، فلعمري ما الأمر إلّا واحد! وأما ولوعك بي في أمر عثمان فوالله ما قلت ذلك عن حق العيان، ولا عن يقين الخبر. وأما فضلي في الإسلام، وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله، وشرفي في قريش، فلعمري لو استطعت دفعه لدفعته!.

وأقسم بالله أنه لولا بعض الاستبقاء، لوصلت إليك مني قوارع تقرع العظم وتهلس اللحم (أي تذيبه).

وٱعلم أن الشيطان قد ثبطك عن أن تراجع أحسن أمورك، وتأذن لمقال نصيحتك. فكيف أنت صانع إذا ٱنكشفت عنك

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٥٣.

جلاليب ما أنت فيه من دنيا قد تبهّجت بزينتها، وخدعت بلذتها، وقادتك فاتبعتها، وأمرتك فأطعتها؟. خذ أهبّة الحساب، وشمّر لما نزل بك، ولا تمكّن الغواة من سمعك، فإنك مترف قد أخذ الشيطان منك مأخذه، وبلغ فيك أمله، وجرى منك مجرى الروح والدم!..

ومتى كنتم يا معاوية ساسة الرعية، وولاة أمر الأمة، بغير قدم سابق، ولا شرف باسق. ونعوذ بالله من لزوم سوابق الشقاء!؟ أحذرك أن تكون متمادياً في غرة الأمنية، مختلف العلانية والسريرة.

وقد دعوت إلى الحرب فدع الناس جانباً، واخرج إليّ، واعف الفريقين من القتال، ليعلم أيّنا المرين عن قلبه، المغطّى على بصره، فأنا أبو حسن قاتل جدّك عتبة وخالك الوليد وأخيك حنظلة شدخاً يوم بدر، وذلك السيف معي، وبذلك القلب ألقى عدوي! ما استبدلت دنيا، ولا استحدثت نجياً، وإني لعلى المنهاج الذي تركتموه طائعين، ودخلتم فيه كارهين!

يا معاوية كان رسول الله ﷺ إذا احمرّ البأس، وأحجم الناس، قدم أهل بيته، فوقى بهم أصحابه حرّ الأسنّة والسيوف فقتل ابن عمه عبيدة بن الحارث يوم بدر، وقتل حمزة يوم

أُحد، وقتل جعفر بن أبي طالب يوم مُؤتة، وأراد من شئت ذكرت اسمه مثل الّذين أرادوا من الشهادة، (يعني نفسه) ولكن آجالهم عجلت، ومنيتهم أجلت فيا عجباً للدهر إذ صرت يقرن بي من لم يسع بقدمي، ولم تكن له كسابقتي!

لقد خبأ الدهر لنا منك عجباً! فاْرجع إلى معرفة ما لا تُعذر بجهالته، لقد ابتلاني الله بك، وابتلاك الله بي، وأرى نفسك قد أولجتك شراً، وأقحمتك غيًّا، وأوردتك المهالك، وأوعرت عليك المسالك، فاْتق الله في نفسك، ونازع الشيطان قيادُك، واْصرف إلى الآخرة وجهك، فهي طريقنا وطريقك، فاْنزع عن غيّك وشقاقك».

«أما إصرارك على أنه ليس لي ولأصحابي عندك إلّا السيف، فلقد أضحكت بعد استعبار! ومتى ألفَيْتَ بني عبد المطلب عن الأعداء ناكلين، وبالسيف مُخَوَّفين!؟ . . فسيطلبك من تطلب، ويقرب منك ما تستبعد.

وأنا مُرْقِلٌ (مسرع) نحوك في جحفل من المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان، شديد زحامهم، ساطع قتالهم، متسربلين سربال الموت، أحب اللقاء إليهم لقاء ربهم، قد صحبتهم ذرية بدرية، وسيوف هاشمية، قد عرفت مواقع نصالها في أخيك وخالك وجدك وأهلك (وما هي من

الظالمين ببعيد). . والسلام لأهله. السلام على من ٱتَّبع الهُدى»[1].

إن الردّ على تهديدات العدوّ، لا تعني ظلمه، بل هو العدل بعينه لأنّ العدل أساساً لا يتجزّأ، فإذا ٱعتدى أحد عليه، وبدأ يرعد ويزبد ليخوّف أهل الحق فلا بدّ من ردّه بالشكل المناسب له. .

ولقد ردّ الإمام، في رسالة أخرى، تهديدات معاوية، بفضحه وفضح بني أميَّة في الجاهلية والإسلام. . فقال له فيها:

«. . إنك لذهَّاب في التيه، روَّاغ عن القصد، ألا ترى ـ غير مخبر لك ولكن بنعمة الله أحدِّث ـ إن قوماً استشهدوا في سبيل الله تعالى من المهاجرين والأنصار، ولكلّ فضل حتى إذا استشهد شهيدنا قيل: «سيِّد الشهداء» وخصَّه رسول الله ﷺ بسبعين تكبيرة عند صلاته عليه، أو لا ترى أن قوماً قطّعت أيديهم في سبيل الله ـ ولكلٍ فضل ـ حتى إذا فعل بواحدنا ما فعل بواحدهم قيل: «الطيّار في الجنة ذو الجناحين»، ولولا ما نهى الله عنه من تزكية المرء نفسه، لذكر ذاكر فضائل جمَّة، تعرفها قلوب المؤمنين، ولا تمجّها آذان السامعين، فدع عنك

---

(1) صبح الأعشى: ج ١، ص ٢٢٩.

من مالت به الرّمية، فإنّا صنائع ربّنا، والناس بعدُ صنائع لنا . . لم يمنعنا قديم عزّنا، ولا عادي طولنا على قومك أن خلطناكم بأنفسنا فنكحنا وأنكحنا فعل الأكفاء، ولستم هناك. وأنى يكون ذلك ومنّا النبي، ومنكم المكذِّب! ومنّا أسد الله ومنكم أسد الأحلاف! ومنّا سيدا شباب أهل الجنة، ومنكم صبية النار! ومنّا خير نساء العالمين، ومنكم حمّالة الحطب، في كثير مما لنا عليكم. . »[1].

«فإني أولي (أحلف) لك بالله إليةً غير فاجرة، لئن جمعتني وإيَّاك جوامع الأقدار لا أزال بباحتك حتى يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين»[2].

ثالثاً ـ الالتزام بمبادىء الفروسية، وأصول الأخلاق، في القتال، والصلح معاً. أمّا في القتال مع البغاة فقد أمر الإمام بما يلي:

١ ـ منع قتل الجرحى.

٢ ـ منع تعقيب الفارين.

٣ ـ منع الكشف عن العورات.

٤ ـ منع التمثيل بالقتلى.

---

(١) نهاية الإرب: ج ٧، ص ٢٣٣.

(٢) نهج البلاغة: الكتب، ٥٥.

٥ ـ منع هتك الأستار.

٦ ـ منع توزيع أموال الأعداء، إلَّا ما كان في معسكرهم.

٧ ـ اعتبار من يلقي سلاحه آمناً، وكذلك من يمتنع عن المشاركة في القتال.

لقد خطب الإمام في رجاله قبل معركة الجمل، فقال: «يا أيها الناس إذا هزمتموهم فلا تجهزوا على جريح، ولا تتبعوا مولياً، ولا تطلبوا مدبراً، ولا تكشفوا عورة، ولا تمثلوا بقتيل، ولا تهتكوا ستراً، ولا تفرّقوا شيئاً من أموالهم إلّا ما تجدونه في عسكرهم من سلاح أو كراع (الدواب) أو عبد أو أمة، وما سوى ذلك فهو ميراث لورثتهم. ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن».

وأمّا في الصلح، وحالات السلام مع العدو، فقد أمر الإمام بما يلي:

١ ـ الالتزام ببنود الصلح، وعدم مخالفتها.

٢ ـ الابتعاد عن الغدر والفتك ونقض العهود.

٣ ـ مراعاة الأمانة، والابتعاد عن الإدغال والمدالسة.

٤ ـ عدم المطالبة بفسخ العهود بغير الحق.

يقول عليه السلام في عهده إلى الأشتر: «. . إن عقدتَ بينك وبين

عدوّك عقدة، أو ألبستَه منك ذمَّة، فحطّ عهدك بالوفاء، وآرع ذمّتك بالأمانة، وآجعل نفسك جنَّة دون ما أعطيت، فإنَّه ليس من فرائض الله شيء، الناس أشدُّ عليه آجتماعاً، مع تفرّق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود، وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استوبلوا من عواقب الغدر، فلا تغدرنّ بذمّتك، ولا تخيّسن بعهدك، ولا تختلن عدوّك، فإنَّه لا يجترىء على الله إلَّا جاهل شقيّ. وقد جعل الله عهده وذمّته أمناً أفضاه بين العباد برحمته، وحريماً يسكنون إلى منعته، ويستفيضون إلى جواره، فلا إدغال، ولا مدالسة، ولا خداع فيه»[1].

* * *

رابعاً: تجنب إيذاء العوائل، من النساء والأطفال: فلا ذنب لهم، ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعرّض لهم، وتهييجهم.

وقد روي أن بعض النسوة في حروب الإمام علي عليه السلام بدأن يسببن أصحابه ويسبونه وكان بعض أصحابه قد حاول أن ينال من النسوة اللائي سببنه فقال: «لا تؤذوا النساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم وصلحاءكم، فالنساء ضعيفات، ولقد كنَّا ننهى عنهن وهنّ مشركات، وكان الرجل ليضرب

(١) نهج البلاغة: الكتب، ٥٣.

المرأة بالهراوة، فيُعيَّر بها هو وولده من بعده، كان هذا وهنَّ مشركات، فكيف وهنَّ مؤمنات؟!

لقد حاربنا الرجال فحاربناهم، وأما النساء والذراري فلا سبيل لنا عليهم، لأنهنَّ مسلمات، وفي دار هجرة، فليس لكم عليهن سبيل.

فأما ما أجلبوا عليكم به وٱستعانوا به على حربكم، وضمّه عسكرهم وحواه فهو لكم، وما كان في دورهم فهو ميراث على فرائض الله لذراريهم فليكن هذا سُنَّة لمن يأتي من بعدنا»[1].

وروي أنه قيل لعلي عليه السلام بعد معركة الجمل: إن رجلين وقفا على باب عائشة يغلظان لها القول. فأمر الإمام بهما فجلد كل واحد منهما ثمانين جلدة[2]!.

خامساً ـ تحريم سبي النساء والذراري في الحروب مع المسلمين:

روي أنه حينما تراءى الجمعان وٱقتربا في قبيل معركة الجمل قال الأحنف بن قيس لعلي عليه السلام وكان قد بايعه بالمدينة: «إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظفرت عليهم قتلت رجالهم وسبيت نساءهم»! فقال عليه السلام: «ما مثلي يُخاف

(١) مروج الذهب: ج ٢، ص ٧٣١.
(٢) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٨٤.

هذا منه! وهل يَحلُّ هذا إلّا لمن تولّى وكفر؟ وهم قوم مسلمون»؟!.

وبعد الحرب، وانتصار الإمام منع عليه السلام أصحابه أن يسبوا النساء والذراري وقال: «ليس على الموجودين سبي ولا يغنم من أموال إلّا ما قاتلوا به أو عليه، فدعوا ما لا تعرفون. والزموا ما تؤمرون»!. فراجعوه، وأكثروا عليه فقال ضيِّقاً بهم: «هاتوا أسهمكم واَضربوا أيها المؤمنون على أمّكم عائشة، أيكم يأخذها»؟!.

فنزعوا قائلين: «نستغفر الله».

فتنفّس الصعداء قائلاً: «وأنا أستغفر الله»[1].

* * *

سادساً ـ معالجة الجرحى من الأعداء:

حينما يجرح أحد أفراد العدو، ويقع في الأسر، فلا بدّ من معالجته، لأنه حينئذٍ ليس عدواً، بل هو أسير. . وللأسرى احترامهم، وحقوقهم. .

وقد كان الإمام عليّ يراعي تلك الحقوق، ويحترم الأسرى، ومن ذلك ما روي أنه عليه السلام دعا الإمام إليه محمد بن

(١) المصدر السابق: ص ٢٦٨.

أبي بكر فقال: «أنظر هل وصل إلى أم المؤمنين شيء من مكروه»؟[1].

فجاءها فضرب الهودج بيده فقالت: «من أنت»!.

قال: «أقرب الناس منك قرابة، وأبغضهم إليك! أنا محمد أخوك! يقول لك أمير المؤمنين هل أصابك شيء»؟

قالت: «ما أصابني إلّا سهم لم يضرّني».

فقال لها: «أما سمعت الرسول يقول: عليٌّ مع الحق، والحق مع عليّ؟ ثم خرجت تقاتلينه».

قالت: «فليغفر الله لي»!.

وقال لها عمّار بن ياسر: «أين أنت اليوم يا أم المؤمنين والعهد الذي عهد إليك»؟

فقالت: «إنك والله قوّال بالحق»![2].

* * *

ثم إن أمير المؤمنين لم يكتف بالتعامل الإنساني العادل، مع أعدائه، بل إنّه أضاف العنصر الأخلاقي إليه، فلم يرض مثلاً أن يسبّ أعداءه، أو يتّهموا بما ليس فيهم.. فقد روي أن الإمام بعد معركة الجمل لم يقل في أعدائه إلّا «أنهم ذاقوا

---

(١) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٢٨١.

وبال أمرهم» وحدث أن رجلاً من أصحابه وثب فقال متقرّباً للإمام متودداً إليه: «أي والله يا أمير المؤمنين الحمد لله الذي نصرك على الباغين الظالمين الكافرين المشركين».

فقال له الإمام غاضباً: «ثكلتك أمك! ما أقواك بالباطل، وأجرأك على أن تقول ما لا تعلم! ليس القوم كما تقول!.. لو كانوا كافرين مشركين، لسبينا نساءهم، وغنمنا أموالهم، ولما صاهرناهم ولا أورثناهم»[1]. وهكذا رفض أن يُنعتوا بما ليس فيهم، وينسبوا إلى الكفر وهم منه براء.

ثم إنه عليه السلام اْهتمّ بقتلى أعدائه، كما اْهتم بأصحابه، فصلى على القتلى من الجانبين، وبكى أعداءه كما بكى أحبّائه.

فقد روى سفيان الثوري فقال: «لما انقضى يوم الجمل خرج علي بن أبي طالب في ليلة ذلك اليوم ومعه مولاه وبيده شمعة يتصفّح وجوه القتلى، حتى وقف على طلحة بن عبيد الله في بطن واد متعفراً، فجعل يمسح الغبار عن وجهه ويقول: أعزز عليّ يا أبا محمد أن أراك متعفراً تحت نجوم السماء وفي بطون الأودية، إنّا لله وإنّا إليه راجعون»[2].

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٩٣.

(٢) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٢٣٨.

وأضاف: لقد كنتُ كارهاً لهذا.. أنت والله كما قال القائل:

فتى كان يدنيه الغنى من صديقه
إذا هو ما استغنى ويبعده الفقر
كأن الثريا علقت في يمينه
وفي خده الشعرى، وفي الآخر البدر

ووجد الإمام جثمان محمد بن طلحة فقال: «أما والله لقد قتلك برُّك بأبيك! رحمك الله يا محمد.. لقد كنت في العبادة مجتهداً»[1].

* * *

وكان عليه السلام يقبل الحق في الأمور الصغيرة كما يقبله في الأمور الكبيرة، وكان يقبل من عدوّه الحق الذي له، كما يقبل من أصحابه ذلك..

فقد قبل أن تمحى من اسمه لقب «أمير المؤمنين» وهو اللّقب الذي منحه رسول الله صلى الله عليه وآله له في حياته، لأن عدوّه رفض الاعتراف بكونه أميراً للمؤمنين، وذلك في كتابة وثيقة التحكيم في حرب صفّين، فقد روي، أنه عليه السلام، وبحضور جمع من الطرفين، فيهم عمرو بن العاص، أخذ يملي وثيقة

---

(١) المصدر السابق.

التحكيم، فأملى عليه السلام: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما تقاضى عليه أمير المؤمنين. .» فقال عمرو للكاتب: «بل اكتب اسمه واسم أبيه، هو أميركم وليس أميرنا».

فقال الأحنف للإمام: «لا تمح اسم أمير المؤمنين فإني أتخوّف إن محوتها ألّا ترجع إليك أبداً».

فقال الإمام: «الله أكبر! سنة بسنَّة! والله إني لكاتب رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية، فكتبت: محمد رسول الله، فقال سهيل بن عمر مبعوث كفار قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وآله: لو كنت رسول الله لاتّبعناك، ولكن أُكتب اسمك واسم أبيك. فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله بمحوه، فقلت: لا أستطيع! فقال: يا عليّ إني لرسول الله، وإني لمحمد بن عبد الله، ولن يمحو عنّي الرسالة كتابي إليهم من محمد بن عبد الله. وإنك ستدعى إلى مثلها فتجيب!».

فقلت لسهيل بن عمرو مبعوث كفار قريش: إنه لرسول الله وإن رغم أنفك.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا علي أُكتب محمد بن عبد الله. إن لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد»!.

وسكت عليّ ثم أضاف: «فاليوم أكتبها إلى أبنائهم كما كتبها رسول الله صلى الله عليه وآله إلى آبائهم سُنة ومثلاً».

فقال عمرو: «سبحان الله، تشبّهنا بالكفّار ونحن مؤمنون»؟!، وأضاف: «لا يجمع بيني وبينك مجلس أبداً بعد هذا اليوم».

فقال له الإمام: «وإني لأرجو أن يطهّر الله عزّ وجلّ مجلسي منك ومن أشباهك»[1].

ولقد ظهر عدل الإمام كأروع ما يكون مع قاتله عبد الرحمن بن ملجم قبل أن يرتكب جريمته، وبعدها أيضاً . .

فلقد كان الإمام يتنبأ بأنه سيتعرّض لعملية اغتيال على يد ابن ملجم، وكان كلَّما رآه يقول:

أريد حياته، ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد[2]

ولقد صرّح لبعض أصحابه، بأنه يتوقع أن يغتاله ابن ملجم، فقيل له: «يا أمير المؤمنين . . دعنا نقتله . . ».

فقال: «أترون أن أقتل رجلاً لم يصنع بي شيئاً»[3].

كان ذلك قبل أن يرتكب الرجل جريمته . . أمّا بعد أن اغتال الإمام بسيف مسموم، ضربه وهو عليه السلام في محراب عبادته، والصلاة بين شفتيه، ضربةً قال عنها: «إنها لو كانت بأهل مصر جميعاً لأتت عليهم»؟؟.

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٥٤ ـ ٥٥.
(٢) الاستيعاب: ج ٣، ص ١٢٧.
(٣) الطبقات الكبرى: ج ٣، ص ٣٤.

فقد أخذوه إلى الإمام مخفوراً، فنظر في وجهه ملياً، ثم قال وكأنه عليه السلام يذكره بماضي عطاياه له:

«أبئس الإمام كنتُ لك»؟

فقال المرادي ـ الذي كان مدفوعاً، في عمله الجبان ذاك بحقد الخوارج وغرام قطام ـ:

«أفأنت تنقذ من في النار، يا علي؟!»[١].

فأمر الإمام أن يؤخذ معه إلى داره، وأوصى به خيراً فقال:

«أطيبوا طعامه، ولينوا فراشه»[٢]!.

وكان عليه السلام كلَّما شرب اللبن، الذي أوصى به الطبيب لدفع السم يبقي منه نصفه، ويقول لولده:

«أطعموه أسيركم..»، ويقصد ابن ملجم[٣].

حتى إذا جيء له في أواخر لحظات حياته، بشربة قليلة فشربها كلها، قال:

«اِعلموا، أن هذا آخر رزقي من الدُّنيا، وقد شربت الجميع، ولم يبق لأسيركم..».

ثم التفت إلى ولده الحسن عليه السلام، وقال:

---

(١) عليّ من المهد إلى اللّحد.

(٢) مقاتل الطالبيين: ص ٣٨.

(٣) المعمرون والوصايا: ص ١٤٩.

«بحقي عليك يا بُني، الّا ما سقيته مثل ما شربت. . ».

وأضاف: «يا بُنيّ، أنت وليّ الأمر من بعدي، ووليّ دمي، فإن عفوت فلك، وإن قتلت فضربة مكان ضربة. . »[1].

والتفت إلى من كان معه في الحجرة فقال:

«يا بني عبد المطّلب، لا ألفينّكم تخوضون دماء المسلمين خوضاً تقولون: قتل أمير المؤمنين، ألا لا يُقتلنّ بي إلّا قاتلي. انظروا إذا أنا متُّ من ضربتي هذه، فاْضربوه ضربة بضربة، ولا يُمثَّل بالرجل، فإني سمعت رسول الله يقول: «إيَّاكم والمثلة، ولو بالكلب العقور. . »[2].

وأضاف: «اِرفقوا به، وأطعموه مما تأكلون، واْسقوه مما تشربون»[3].

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٤٨.
(٢) المعارف: ج ٢، ص ١٧٨.
(٣) غزوات أمير المؤمنين: ص ٢٢٥.

العفو مع الاقتدار

الأهم من الانتصار هو العفو مع الاقتدار.

فالانتصار عملية مادية، تتحدّد بالزمان والمكان، أمَّا العفو فهو عمل إنساني عظيم يستعصي على الحدود، ويتجاوز الزمان لأن «العفو زكاة الظفر»[١].

والحقيقة فإن «أولى الناس بالعفو، أقدرهم على العقوبة»[٢]. بينما «قلة العفو، أقبح العيوب والتسرّع إلى الانتقام أعظم الذنوب»[٣]، ولا شك أن «شر الناس من لا يعفو عن زلّة، ولا يستر العورة»[٤]، وحتماً فإن «من لم يحسن العفو أساء بالانتقام»[٥].

---

(١) نهج البلاغة: الحكم، ٢١١.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ١٨٣.

(٣) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٣٧٠.

وهكذا فإن «العفو تاج المكارم»[1].

بالإضافة إلى «أن الله تعالى عفوّ يحب العفو»[2]، وقد ذخر للعافين ثواباً عظيماً «فإذا كان يوم القيامة ينادي منادٍ يسمعه أهل الحشر»، فيقول: «أين أهل الفضل؟ فيقوم عنق من الناس، فتستقبلهم الملائكة»، فيقولون: «ما فضلكم هذا الذي نوديتم به»؟ فيقولون: «كنّا يجهل علينا في الدنيا فنحلم. ويُساء إلينا فنعفو». فينادي منادٍ من الله تعالى: «صدق عبادي خلّوا سبيلهم، ليدخلوا الجنة بغير حساب»[3].

وقد يظن بعض الحكّام أنّ الانتقام يمدّه بالسلطان أكثر من العفو، لأنه يظن أن في العفو ضعفاً. غير أنَّ التاريخ يثبت أن «عفو الملك أبقى للملك»[4]، و«العفو لا يزيد العبد إلَّا عزاً»[5]، بل إنه من «حق من ساءك أن تعفو عنه، وإن علمت أن العفو يضرّ انتصرت». قال الله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾[6][7].

* * *

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.

(٢) كنز العمّال، خ ٧٠٠٥.

(٣) الفقه: الاجتماع، ص ٥٤٥.

(٤) الوسائل: ج ٨، ص ٥١٩.

(٥) كنز العمّال: خ ٧٠١٢.

(٦) سورة الشورى، الآية: ٤١.

(٧) بحار الانوار: ج ٧٤، ص ٩.

لقد كان الإمام أمير المؤمنين يوصي كل واحد من أصحابه فيقول: «إذا قدرت على عدوّك، فاْجعل العفو عنه شكراً للقدرة عليه»(١).

ويقول: «العفو أعظم الفضيلتين»(٢).

ويقول: «شيئان لا يوزن ثوابهما: العفو والعدل»(٣).

ويقول: «أحسن المكارم عفو المقتدر، وجود المفتقر»(٤) وكان هو متخلقاً بأخلاق الله عظيم العفو حسن التجاوز..

ولربما يظهر من كلام له قبل موته، أنه كان ينوي العفو عن قاتله «عبد الرحمن بن ملجم» فقد قال:

«إن ابق، فأنا وليّ دمي، وإن أفن فالفناء ميعادي، وإن أعفُ فالعفو لي قربة، وهو لكم حسنة، فاْعفوا، ألا تحبون أن يغفر الله لكم»(٥)؟.

لقد انتصر الإمام في بعض المعارك، فاْستولى على كثير من أعدائه الّذين ظلموه وقاتلوه، فأسرهم، ولكن لم يقم بأية

---

(١) لباب الآداب: ص ٣٣٥.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) المصدر السابق.
(٤) ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٣٧١.
(٥) إثبات الوصية: ص ١٠٣.

تصفيات، أو حتى إلغاء مناصب مخالفيه، أو مصادرة أموالهم، بل أطلق سراحهم وعفا عنهم وأعطاهم الأموال. .

فلقد جيء إليه بموسى بن طلحة بن عبيد الله فقال له الإمام:

«قل: أستغفر الله وأتوب إليه ثلاث مرات». ولما قالها خلّى سبيله، وقال له: «اِذهب حيث شئت، وما وجدتَ لك في عسكرنا من سلاح أو كراع فخذه، واْتّق الله فيما تستقبله من أمرك، واْجلس في بيتك»[1].

وكان عليه السلام إذا أخذ أسيراً في حروب الشام، أخذ سلاحه ودابَّته، واْستحلفه أن لا يُعين عليه، ويتركه وشأنه[2]. وكان يفعل ذلك رجاء ثواب الله أليس هو القائل «ما المجاهد الشهيد في سبيل الله بأعظم أجراً ممّن قدر فعفّ. . لكاد العفيف أن يكون ملكاً من الملائكة»[3].

ولقد ظهر عفوه عليه السلام كأعظم ما يكون في معركة الجمل، وهي من أخطر المعارك التي خاضها، لأنها فتحت عليه باب التمرّد، وأضعفت جبهته الداخلية، ولولاها لم تكن معركة صفّين والنهروان. .

---

(١) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٣١٧.

(٢) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٥٠.

(٣) نهج البلاغة: الحكم، ٤٧٤.

وقد قتل في تلك المعركة عشرة آلاف، نصفهم كانوا من أصحابه وكانت «عائشة بنت أبي بكر» هي المحور، وهي المسؤولة عنها، مع كل من طلحة والزبير، وكان من المفترض أن الإمام حينما ينتصر عليهم، أن يضع السيف في رقابهم، وينكّل بمن تبقّى منهم ليغلق على نفسه باب التمرُّد والمعارضة.

ولكنه عليه السلام لم يفعل..

بل صفح وعفا «فآمن الأسود والأحمر»[1] على حدّ تعبير اليعقوبي في تاريخه.

وحينما واجه «عائشة» بادرته بقولها:

«ملكت فأسجح»، أي قدرت فأعفو.

فعفا عنها، فطلبت منه أن يعفو عن عبد الله بن الزبير، وهو الذي دفع أبيه إلى التمرّد على الإمام حتى قال عليه السلام: «ما زال الزبير رجلاً منّا أهل البيت حتى نشأ ابنه المشؤوم عبد الله»[2]، وهو الذي كان يؤلّب الناس على الإمام في المعركة ويقول عنه: «قد جاءكم الوغد اللئيم علي بن أبي

(١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٥٩.
(٢) نهج البلاغة: الحكم، ص ٤٥٣.

طالب». تشفّعت له عائشة فقبل شفاعتها فيه، ولم يزد على قوله له: «اِذهب فلا أرينّك»[1].

ثم أمر مناديه أن ينادي في أقطار المعسكر:

«ألا لا يتّبع مولٍّ، ولا يُجهز على جريح، ولا يُقتل مستأسر. ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن تحيّز إلى عسكري فهو آمن»[2].

ولم يأخذ الإمام أثقالهم، ولا سبى ذراريهم، ولا غنم شيئاً من أموالهم، بل أبى إلّا العفو والصفح، وقال: «مننت على أهل البصرة، كما منَّ رسول الله على أهل مكة»[3].

ثم إن الإمام عمد إلى بيت المال فقسّم ما وجد فيه على الناس بالسواء، من دون أن يمنع أصحاب الجمل منه شيئاً، كما سار إلى عائشة وزارها في دار عبد الله بن خلف حيث كانت تقيم فيه، فأمرها بالانصراف إلى المدينة لتقرّ في بيتها كما أمرها الله تعالى في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾[4].

وجهّزها الإمام بخير جهاز من مركب وزاد ومتاع، وبعث

(١) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٤١.
(٢) المصدر السابق: ص ٤٤٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

معها كل من نجا ممّن خرج معها، إلّا من آثر البقاء في البصرة وانضم إلى الإمام.

وشيّعها الإمام عليٌّ أميالاً، وسَرَّح أبناءه معها يوماً.. كل ذلك تكريماً لها وإعزازاً.

واختار لها أربعين سيدة من شريفات نساء البصرة ومقاتلاتها، ألبسهنّ ملابس الرجال، وسلّحهن بالسيوف والدروع، وأمرهنَّ أن يلزمنها، وسيَّر معها أخاها محمد بن أبي بكر، وكانت عائشة تظن طوال الطريق، أن تلك النسوة رجال، ولذلك كانت تتأفف قائلة: «هتك عليّ ستري، ووكّل بي الرجال» ولكنهنّ لم يكشفن عن وجوههن إلّا بعد الوصول إلى المدينة، وحينئذٍ ألقين عمائمهنّ، وقلن لها:

«إنما نحن نسوة يا عائشة، ولم يهتك عليّ سترك، بل هتك سترك من أخرجك من دارك»[1].

لقد كان الإمام عظيم العفو، وقد جعل الآية الكريمة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠﴾[2]. نصب عينيه في كل موقف انتصر فيه على عدوّه.

---

(١) عليّ من المهد إلى اللّحد.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

ومن ذلك أنه بعد معركة الجمل، وأنتهاء ذيولها، وفيما كان يهمّ بالخروج، وقف على فرسه ونادى في أهل البصرة قائلاً:

«يا أهل البصرة: دخلت بلادكم بأشمالي هذه ورحلي وراحلتي ها هي، فإن أنا خرجت منها بأكثر مما دخلت فإني من الخائنين»[1]!

وأضاف وهو يشير إلى القميص الذي عليه:

«يا أهل البصرة.. ما تنقمون مني.. إن هذا من غزل أهلي»[2].

فلم يكتف بأن عفا عنهم، وقسّم بينهم بيت المال، ونهى تعقيبهم، وإنما طلب منهم «وثيقة براءة» لنفسه أيضاً»!

* * *

ومن عفوه أيضاً ما روي: أن رجلاً اسمه «لبيد بن عطارد» التميمي، كان مطلوباً من قبل الإمام، لما كان يبثّه من روح سلبية وتثبيط للعزائم، فمرّ به الإمام في «بني أسد». فقام إليه نعيم بن دجاجة الأسديّ فأفلته، فبعث إليه أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه به، وأمر به أن يضرب فقال لبيد للإمام:

---

(١) بحار الأنوار: ج ٤٠، ص ٣٢٥.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٣٠٥.

نعم والله إن المقام معك لذلّ، وإنّ فراقك لكفر.

فلما سمع ذلك منه قال:

قد عفونا عنك إنَّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾[1] أما قولك: إن المقام معك لذلّ فسيئة اكتسبتها، وأمَّا قولك إن فراقك لكفر فحسنة اكتسبتها، فهذه بهذه[2].

* * *

ومن عفوه، ما روي عن رجل من مراد قال: كنت واقفاً عند أمير المؤمنين يوم البصرة إذ أتاه ابن عباس بعد القتال فقال: «إن لي حاجة»، فقال عليه السلام: «ما أعرفني بالحاجة التي جئت فيها، تطلب الأمان لابن الحكم»؟.

فقال ابن عباس: «نعم، أريد أن تؤمنه»..

فقال عليه السلام: «آمنته، ولكن اذهب وجئني به ولا تجئني به إلا رديفاً فإنه أذلّ له».

فجاء به ابن عباس ردفاً خلفه كأنه قرد.

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أتبايع»؟.

قال: نعم، وفي النفس ما فيها.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٩٦.

(٢) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٤٩.

قال عليه السلام: «الله أعلم بما في القلوب». .

فلما بسط يده ليبايعه سحب كفه عن كف مروان فنترها قائلاً:

«لا حاجة لي فيها، إنها كف يهودية لو بايعني بيده عشرين مرَّة لنكث بإسته»، ثم قال عليه السلام: هيه. . ! يا ابن الحكم خفت على رأسك أن تقع في هذه المعمعمة؟[1]

* * *

ومن عفوه عليه السلام أنه «كان إذا أخذ أسيراً في حروب الشام، صادر منه سلاحه، ودابّته، واستحلفه أن لا يعين عليه، وعفا عنه، وتركه».

ومن عفوه: ودعا عليه السلام غلاماً له مراراً فلم يجبه، فخرج فوجده على باب البيت، فقال: ما حملك على ترك إجابتي؟ قال: كسلت عن إجابتك وأمنت عقوبتك، فقال: الحمد لله الذي جعلني ممَّن يأمنه خلقه، اِمضِ فأنت حرٌّ لوجه الله»[2].

* * *

وهكذا فإن العفو عنده كان هو الأصل، لا العقوبة، إذ لم يكن عليه السلام ينطلق من الحب، أو البغض الشخصي في مواقفه،

---

(١) بحار الأنوار، ج٤١، ص ٢٩٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٥٠.

بل من القيم والمبادىء التي آمن بها وجاهد من أجلها، وكان يرى أن «العفو مع القدرة جنَّة من عذاب الله سبحانه»[1]، إذ «عند كمال القدرة تظهر فضيلة العفو»[2]، وإلا ما قيمة عفو ينطلق من عجز؟

يقول الإمام عليه السلام: «متى أشفي غيظي إذا غضبت؟ أحين أعجز عن الانتقام فيقال لي: لو صبرت؟ أم حين أقدر عليه فقال لي: لو عفوت»[3]؟

ولكنه كان إذا قدر يعفو، بل إنه عفا عمَّن بيّت النيَّة لقتله وحاول، ولكنَّه انكشف أمره، فأعتقل وجيء به إلى الإمام عليه السلام فعفا عنه، وفيما يلي قصته:

«حاول معاوية بن أبي سفيان مراراً قتل أمير المؤمنين عليه السلام فقد أسرّ إلى بعض خاصته أن من يقتل علياً، فله عشرة آلاف دينار، وانبرى لذلك أحدهم، ولكنه تراجع في اليوم التالي، معتذراً منه، وقال: «أسير إلى ابن عم رسول الله، وأبي ولديه، وأقتله؟. لا والله. . لا أفعل»!

فزيّد معاوية الأجر، فجعله عشرين ألف دينار، فقبله أحدهم، ولكنه ـ هو الآخر ـ تراجع وامتنع.

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٢) المصدر السابق.
(٣) نهج البلاغة: الحكم، ص ١٩٤.

فزيّده إلى ثلاثين ألف، فقبل المهمة رجل من «حمير»، وخرج من الشام قاصداً الكوفة، فجاء حتى دخل على أمير المؤمنين في الكوفة، وعليه ثياب السفر. فقال له الإمام:

«من أين الرجل»؟.

قال: «من الشام».

وكانت عند الإمام أخباره، فآستنطقه، فآعترف، فقال له الإمام:

«فما رأيك الآن؟ أتمضي إلى ما أُمرت به؟ أم ماذا»؟

فقال الرجل: «لا . . ولكني أنصرف».

فقال الإمام لقنبر:

«يا قنبر. أصلح راحلته، وهيىء له زاده، وأعطه نفقته»[1]!

تلك كانت عينات من عفو الإمام مع أعدائه، وخصمائه أما مع الرعيَّة، فكان لهم أباً رحيماً، يعطف على صغيرهم ويواسي كبيرهم، ويعفو عن مذنبهم.

وكان يوصي ولاته بذلك أيضاً.

هذا مالك الأشتر، يقول له في عهده إليه، حين ولّاه مصر:

(١) السياسة من واقع الإسلام: ص ١٧١ ـ ١٧٢.

«وأشعر قلبك الرحمة للرعيَّة، والمحبّة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك والله فوق من ولّاك. وقد استكفاك أمرهم، وٱبتلاك بهم، ولا تنصبنّ نفسك لحرب الله فإنّه لا يد لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته. ولا تندمن على عفو. ولا تبجحن بعقوبة، ولا تسرعنّ إلى بادرة وجدت منها مندوحة»[1].

إذن القاعدة الأساسية كانت عند الإمام: ﴿فَٱصۡفَحِ ٱلصَّفۡحَ ٱلۡجَمِيلَ﴾[2].

غير أن الإمام كان يستثني منها أمرين:

الأول ـ العفو عن اللئيم.. وهم على كل حال قلّة قليلة من أهل الذنوب. يقول الإمام عليه السلام: «العفو يفسد من اللئيم، بقدر إصلاحه من الكريم»[3].

(١) نهج البلاغة: الكتب، ٥٣.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٨٥.

(٣) الاحتجاج: ج ٧٨، ص ٩٣.

الثاني ـ العفو الذي يؤدي إلى وهن سلطان الإسلام، وثلم الدين، يقول عليه السلام: «جاز بالحسنة وتجاوز عن السيئة ما لم يكن ثلماً في الدين، أو وهناً في سلطان الإسلام»(١).

أما الميزان في تشخيص ذلك فهو سيرة الإمام نفسه، وما فعله مع خصمائه، وأعدائه، أو مع عامة الناس..

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.

الرفق في جباية الخراج

موارد الدولة في الإسلام، لا تتعدّى الخراج، والجزية وبعض الحقوق الشرعية، وما قد تضطر إليه في حالات استثنائية محدودة جداً.

وهذه إذ تؤخذ من الناس، فليس لكي تتحول الدولة إلى جهاز بديل عنهم، أو قيّم عليهم. فليس الوالي إلّا بمنزلة الوالد إلى أولاده الكبار، ينظم شؤونهم، ويرعى حقوق ضعيفهم، ويدافع عن مظلومهم.. وليس بديلاً عنهم.

فالدولة لا تتورّط، بمواردها المحدودة، في الزراعة، والتجارة، والشؤون الأخرى.. فذلك شأن الناس.

وإنما هي تضع القانون العادل، وتشرف على تنفيذه. ولعمري إن ذلك لا يتطلب موارد مالية كثيرة بأي شكل من الأشكال..

والقاعدة الذهبية، في استيفاء ما للدولة على الناس هي:

عدالة في التحصيل، وعدالة في التوزيع. . فبمقدار ما يجب الاهتمام بٱستيفاء الحق العام، فلا بد من التورّع عن مصادرة حقوق الأفراد. .

فـ «أعظم الخطايا اقتطاع مال امرؤ مسلم بغير حق»[1] كما أن «شر الأموال ما لم يخرج منه حق الله سبحانه»[2] وحق الله هنا هو حق الناس، بلا شك!

وعلى كل حال، فإن للاستيفاء قيوداً، وآداباً لا بد من مراعاتها في التحصيل، حتى لا يتحوّل تحصيلها إلى سطوة للحكم، ومورد من موارد الظلم والتعدّي، كما هو شأن الظالمين، الّذين يظلمون الناس في حقوق الدولة عليهم، ويظلمونهم في توزيعها كذلك. .

والحق، فإن «الناس يستغنون إذا عدل بينهم، وتنزل السماء رزقها، وتخرج الأرض بركتها بإذن الله»[3].

وتتطلب العدالة هنا، أن يهتم الولاة بأمور الأرض، وأصحاب الأموال، ومصانعهم ومعاملهم ومزارعهم، أكثر من ٱهتمامهم بالخراج نفسه. . فلا يجوز إرهاق أحد، ولا إتلاف أمواله بٱسم الصالح العام.

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٥٥.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٣) الصياغة الجديدة: ص ٤٧٤.

يقول الإمام علي عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر: «. . وتفقّد أمر الخراج بما يُصلح أهله، فإنَّ في صلاحه وصلاحهم، صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلَّا بهم، لأن الناس كلّهم عيال على الخراج وأهله. . ».

«وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في أستجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلَّا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلَّا قليلاً. . وإنما يأتي خراب الأرض من اعواز أهلها، وإنما يعوز أهلها لأشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنِّهم بالبقاء، وقلَّة انتفاعهم بالعبد»[1].

إذن، فلا بد أن يكون الهدف ليس جباية الخراج، بل إصلاح الأرض، وإغناء أهلها. بالرغم من أن نفسية الولاة الضيقة الأُفق تتوجّه نحو جمع الخراج. .

ثم أنه لا بدّ وأن يراعي الولاة الأخلاق في طريقة الاستيفاء فلا قيمة لمال يجمع بظلم وعدوان. .

ولقد كان الإمام علي عليه السلام يوصي كل عامل يوليه على الخراج بقوله:

«لا تضربنّ رجلاً سوطاً في جباية درهم، ولا تتبعنّ لهم

(١) نهج البلاغة: الكتب، ٥٣.

رزقاً، ولا كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعملون عليها، ولا تقيمن رجلاً قائماً في طلب درهم» فقال له أحد عمّاله: «يا أمير المؤمنين إذن أرجع إليك كما ذهبت من عندك»؟.

قال الإمام: «أمرنا نأخذ منهم الفضل (ما زاد عن الحاجة)»[1].

عن رجل من ثقيف قال: استعملني عليّ بن أبي طالب عليه السلام على بانقيا وسواد من سواد الكوفة، فقال لي والناس حضور: انظر خراجك فجدّ فيه، ولا تترك منه درهماً، وإذا أردت أن تتوجَّه إلى عملك فمرّ بي.

فأتيته فقال لي: «إنّ الذي سمعت منّي خدعة، إيَّاك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج، أو تبيع دابَّة عمل في درهم، فإنَّما أمرنا أن نأخذ منهم العفو»[2].

وروي أنه «بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدِّقاً من الكوفة إلى باديتها، فقال: يا عبد الله انطلق وعليك بتقوى الله وحده لا شريك له، ولا تؤثرنّ دنياك على آخرتك، وكُن حافظاً لما ائتمنتك عليه، مراعياً لحقّ الله فيه، حتّى تأتي نادي بني فلان،

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٤٠.
(٢) فروع الكافي: ج ٣، ص ٥٤٠.

فإذا قدمت فٱنزل بمائهم من غير أن تخالط أبياتهم، ثم ٱمضِ إليهم بسكينة ووقار حتَّى تقوم بينهم فتسلّم عليهم.

ثم قل لهم: يا عباد الله أرسلني إليكم وليّ الله لآخذ منكم حقّ الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حقّ فتؤدّوه إلى وليّه؟

فإن قال لك قائل: لا فلا تراجعه، وإن أنعم لك منهم منعم فٱنطلق معه من غير أن تخيفه أو تعده إلَّا خيراً، فإذا أتيت ماله فلا تدخله إلَّا بإذنه فإنّ أكثره له، فقل: يا عبد الله أتأذن لي في دخول مالك؟ فإن أذن لك فلا تدخل دخول متسلّط عليه فيه، ولا عنف به، فٱصدع المال صدعين، ثمَّ خيّره أي الصدعين شاء، فأيّهما ٱختار فلا تعرّض له، ثم ٱصدع الباقي صدعين، ثم خيّره فأيّهما اختار فلا تعرّض له ولا تزال كذلك حتَّى يبقى ما فيه وفاء لحقّ الله تبارك وتعالى في ماله، فإذا بقي ذلك فٱقبض حقّ الله منه، وإن استقالك فأقله، ثم أخلطهما وٱصنع مثل الذي صنعت أولاً حتى تأخذ حقّ الله في ماله، فإذا قبضته فلا توكل به إلَّا ناصحاً شفيقاً أميناً حفيظاً، غير معنّف بشيء منها.

ثم ٱجلب كل ما اجتمع عندك من كلّ ناد إلينا نصيره حيث أمر الله عزّ وجلّ، فإذا انحدر فيها رسولك فأوعز إليه أن لا

يحول بين ناقة وبين فصيلها، ولا يفرّق بينهما، ولا يمصرنّ لبنها فيضرّ ذلك بفصيلها، ولا يجهد بها ركوباً، وليعدل بينهنّ في ذلك، وليوردهنّ كلّ ماء يمرُّ به، ولا يعدل بهنَّ عن نبت الأرض إلى جوادّ طريق في الساعة التي فيها تريح وتغبق، وليرفق بهن جهده حتى يأتينا بإذن الله سحاحاً سماناً غير متعبات ولا مجهدات، فنقسّمهنّ بإذن الله على كتاب الله وسُنّة نبيِّه ﷺ على أولياء الله فإنَّ ذلك أعظم لأجرك وأقرب لرشدك، ينظر الله إليها وإليك وإلى جهدك ونصيحتك لمن بعثك وبعثت في حاجته، فإنَّ رسول الله ﷺ قال: ما ينظر الله إلى وليّ له يجهد نفسه بالطاعة والنصيحة له ولإمامه إلّا كان معنا في الرفيق الأعلى»[١].

إن مراعاة حقوق الناس، كمراعاة حقوق الدولة، واجب شرعي وإنساني فالدولة والناس يكمل أحدهما الآخر، وليس كل واحد منهم عدواً، أو منافساً للثاني، ولا بدّ من أن يراعي كل واحد منهما الثاني. وهنا الدولة أكثر مسؤولية، لأنها الأقوى، فهي المطالبة أولاً بمراعاة حقوق الناس.

* * *

وكما في أمر الخراج، كذلك في أمر الجزية من غير

(١) المصدر السابق: ص ٥٣٦ ـ ٥٣٨.

المسلمين، الّذين وضع عنهم أداء الحقوق، وفي المقابل كان عليهم أداء الجزية، إزاء الخدمات التي تقدم لهم ضمن حدود الدولة في الإسلام، فلا بدّ من مراعاة حقوق الأفراد، والامتناع عن أخذ ما يرهقهم. .

فلقد كان أمير المؤمنين يأخذ منهم الشيء القليل، و«قلّة الضرائب هذه كانت السبب وراء أن حكم المسلمين كان أحب إلى أهل الذمة من حكم بني دينهم فإن الجزية التي تؤخذ من الكفّار قليلة جداً»[1].

ومن ذلك ما روي عن مصعب بن يزيد الأنصاري، قال: استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على أربعة رساتيق، وأمرني أن أضع على كل جريب زرع غليظ: درهماً ونصفاً. وعلى كل جريب وسط: درهماً. وعلى كل جريب زرع رقيق: ثلثي درهم. وعلى كل جريب كرم: عشرة دراهم. وعلى كل جريب نخل: عشرة دراهم. وعلى كل جريب البساتين التي تجمع النخل والشجر: عشرة دراهم».

«وأمرني أن ألقي كل نخل شاذ عن القرى (بعيد عنها) لمارّة الطريق وابن السبيل، ولا آخذ منه شيء».

«وأمرني أن أضع على الدهاقين الّذين يركبون البراذين،

---

(١) الصياغة الجديدة: ص ٤٧٣.

ويتختّمون بالذهب على كل رجل منهم: ثماني وأربعين درهماً، وعلى أوساطهم من التجار على كل رجل منهم: أربع وعشرين درهماً، وعلى فقرائهم: اثني عشر درهماً على كل واحد منهم»[1].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل ذلك، إنما هو في العام الواحد وليس في الشهر أو الأسبوع، تبيَّن كم كان قليلاً، وهو كل ما كان ليجبيه أمير المؤمنين من أهل الذمَّة..

وحينما نضيف إلى ذلك العدالة في التوزيع، وعدم ٱحتكار الدولة للخراج والجزية والحقوق تظهر العدالة في الحكم الإسلامي.

(١) المصدر السابق: ص ٤٧٤.

الاهتمام الشخصي بالأيتام

لا يكتب النجاح لمجتمع إلَّا إذا كان متماسكاً . .

ولا يكون المجتمع متماسكاً، إلَّا إذا حصل فيه من لا مُعين له ولا معيل، كالأرمل واليتيم، الرعاية اللّازمة والاهتمام الكبير.

فالمجتمع الذي لا يضيع فيه اليتيم والأرمل، مكتوب له النجاح، والتقدّم والازدهار.

أما المجتمع الذي يضيع فيه اليتيم والأرمل، وتهضم فيه حقوقهم، فإن عاقبته إلى بوار. ليس لأن الله يرزق العباد بضعفائهم فحسب ـ كما يقول رسول الله ـ، بل لأن فقدان التكافل الاجتماعي، والتراحم الإنساني يؤدّي ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ إلى تفكّك المجتمع وانهياره.

فاليتيم ـ إذن ـ عنصر «شدّ» للمجتمع إذا تمّت رعايته. وهو عنصر «فكّ» له إذا فقد الرعاية.

ولذلك فإن كل القيم الروحية، والمُثل الأخلاقية، تدعو إلى الاهتمام بمن يفتقد الاهتمام. . وإلى الرعاية لمن يفتقد الرعاية. . وإلى العطاء لمن يحتاجه. . وإلى التربية لمن ليس له مربّي. وأي شخص أكثر من اليتيم هو بحاجة إلى ذلك؟ وأي عنصر أكثر من الأرمل يحتاج إلى العطاء والرعاية؟

وإذا افترضنا أن القيم الأخلاقية، في مجتمع ما، تعرّضت للإهمال والانتقاص فهل تستطيع القوانين أن تسدّ الخلل؟

فمثلاً لو لم يجد الأيتام من يرعاهم ويربيهم، ويرزع فيهم حب الناس، ثم تحوّلوا فيما بعد إلى مجرمين وقتلة، أفهل تكفي العقوبات لدرء المجتمع أخطار الجرائم؟

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ الإجرام ينمو في أوساط المهملين في طفولتهم، كما أنّ العلماء والعباقرة، والعظماء هم من ذوي الأصول الحسنة ممَّن كانوا في رعاية جيدة في عهد الطفولة. .

فاليتيم الذي يجد العطف والحنان الّلازمين، سيعطي للناس فيما بعد أفضل ما يمكن لإنسان أن يعطيه. .

ألم يكن رسول الله ﷺ يتيماً وقد تكفَّله أبو طالب، ورعاه أفضل رعاية وهو صغير، ثم وقف معه وقفة الأبطال

حينما نزل عليه الوحي، وتعرَّض للظلم والعدوان من كفّار قريش؟

إن رعاية الأيتام، عدل الإحسان إلى الوالدين، وهما واجبان كعبادة الله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1].

وكما يحتاج اليتيم إلى الرعاية والإحسان، فهو بحاجة إلى الحفاظ على أمواله وأملاكه، لو كان له ذلك ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾[2]. كما هو بحاجة إلى أن لا يتعرّض لظلم، أو عدوان: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[3]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾[4].

وليس أفضل من الإنفاق على الأيتام، فمن كان غنياً ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾[5]،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٢.
(٣) سورة النساء، الآية: ٢.
(٤) سورة النساء، الآية: ١٠.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

فإنه أجراً كبيراً، ذلك لأن ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾[1].

ولليتيم حقوق واجبة على أعناق ذوي اليسر، والمجاهدين في سبيل الله، فلهم حصتهم من الغنيمة كما أن لهم حصتهم في أموال الأغنياء ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾[2].

ثم إن الأيتام منطقة الخطر، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3].

وكما يجب على ولاة الأمر أن يتعهّدوا الأيتام والأرامل، فإن ذلك واجب أيضاً على آحاد الناس كذلك.

يقول الإمام علي عليه السلام: «الله، الله في الأيتام، فلا تغبّوا أفواههم، ولا يضيّعوا بحضرتكم، فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من عال يتيماً حتى يستغني، أوجب الله عزّ وجلّ له الجنّة، كما أوجب لآكل مال اليتيم النار»[4].

وقد كان الإمام يوصي ولاته بقوله: «تعهّد أهل اليتيم وذوي الرّقة في السنّ ممّن لا حيلة له، ولا ينصب للمسألة

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٥.
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤١.
(٣) سورة النساء، الآية: ٣.
(٤) فروع الكافي: ج ٧، ص ٥١.

نفسه، وذلك على الولاة ثقيل، والحق كله ثقيل، وقد يخفّفه الله على أقوام طلبوا العافية فصبّروا أنفسهم، ووثقوا بصدق موعود الله لهم»[١].

وكان الإمام عليه السلام يتعهّد شخصياً الأيتام، والأرامل، ويقوم بخدمتهم. .

فقد روي: «أن علياً عليه السلام كان يدعو اليتامى فيطعمهم العسل، حتى قال بعض أصحابه: لوددت أني كنت يتيماً، وكان ذلك منه اقتداءً برسول الله، حيث كان الرسول صلى الله عليه وآله لا تخلو داره على صغرها من يتيم، وكان يقول: «خير بيوتكم بيت فيه يتيم». ويقول: «أنا واليتيم كهاتين في الجنَّة» ـ ويشير إلى السبابة والوسطى من أصابعه» ـ[٢].

أليس الإمام هو القائل: «ما من مؤمن ولا مؤمنة يضع يده على رأس يتيم إلَّا كتب الله له بكل شعرة مرّت يده عليها حسنة»[٣]. والقائل: «أحسنوا في عقب غيركم، تحسنوا في أعقابكم»[٤].

---

(١) نهج البلاغة: الكتاب، ص ٥٣.
(٢) السبيل إلى إنهاض المسلمين: ص ٤٣٥.
(٣) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ١٣.
(٤) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٤.

اعتماد لغة الرحمة في القضاء

الاحتكام إلى الشرع والعقل والخلق الإنساني الرفيع في حلّ المشاكل السياسية، والقضايا الاجتماعية، بدل الاحتكام إلى الأهواء، ودوافع الحب والبغض الشخصيين، كان ديدن بطل العقل والقلب والضمير: علي بن أبي طالب عليه السلام . .

فلقد واجهت الإمام، الكثير من المشاكل الاجتماعية والمسائل القضائية المعقّدة، التي لم تواجه أحداً من قبل، وكان يحتكم في حلّها إلى الأصول التي التزم بها في مواجهة المشاكل السياسية، وهي «الشرع» و«العقل» و«الأخلاق».

ولكم أعيت المشاكل الخلفاء الّذين عاصرهم، فحلّها لهم في إطار الشرع، بكل سهولة ويُسر حتى قال أبو بكر أكثر من مرّةً: «لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن»، وقال

عمر بن الخطاب: «لولا عليّ لهلك عمر»؟ وقال عثمان بن عفّان أيضاً: «لولا عليّ لهلك عثمان»[1].

ولكم وضع الإمام، في حل تلك المشاكل، أسساً راسخة أصبحت ـ فيما بعد ـ مصدراً من مصادر التشريع.

ولكن أثارت طريقته، من كوامن الخير، في نفوس الناس، وردعت العصاة، وأهل الفساد من دون استعمال القوة والعسف؟.

وعلى كل حال فإن «الرُّوح الإنسانية هي قوام الأحكام التي أصدرها الإمام في مختلف المجالات ـ كما يقول العقّاد ـ»[2].

وإليكم نماذج من أحكامه وقضاياه في شتّى الأمور، وهي نماذج تكشف ليس فقط عن علم الإمام، وفهمه العميق لأحكام الشرع فحسب، بل عن أخلاقه العظيمة أيضاً..

---

(١) «الغدير»: للأميني، ج ٨، ص ٢١٤.

(٢) عبقرية الإمام علي: ص ١٧١.

لا حكم على من لا يعرف الحكم

إن أحكام العقوبات هي للردع، فإذا لم يكن مرتكب المعصية عالماً بأوامر الشريعة فلا يجوز عقابه.. هذا ما كان يقوله الإمام. فقد رفعت امرأة إلى عمر بن الخطاب قد زنت. فسألها عن ذلك. فقال في يُسر: «نعم يا أمير المؤمنين». وأعادت ذلك وأيّدته، كأنها لم تقترف ذنباً!. وعليّ يسمع ويتأمل!..

فقال علي عليه السلام: «إنها لتستهلّ به استهلال من لا يعلم أنه حرام».

فأعلماها بحرمة الزنا، ودرأ عنها الحدّ[1].

* * *

وفي عهد أبي بكر، شرب رجل الخمر، فرفع إلى الخليفة فقال له: «أشربت خمراً»؟.

---

(١) علي إمام المتّقين: ص ١٠٨.

قال: نعم.

قال: ولِمَ وهي محرّمة؟

فقال الرجل: إني أسلمت وحَسُن إسلامي ومنزلي بين ظهراني قوم يشربون الخمر ويستحلّونها ولو علمت أنَّها حرام اجتنبتها. فالتفت أبو بكر إلى عمر فقال: ما تقول في أمر هذا الرجل؟

فقال عمر: معضلة وليس لها إلّا أبو الحسن.

فقال أبو بكر: ادع لنا عليًّا: فقال عمر: يؤتى الحكم في بيته، فقاما والرجل معهما ومن حضرهما من الناس حتَّى أتوا أمير المؤمنين عليه السلام، فأخبراه بقصَّة الرجل وقصَّ الرجل قصّته.

فقال الإمام: ابعثوا معه من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار من كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه، ففعلوا ذلك فلم يشهد عليه أحد بأنَّه قرأ عليه آية التحريم، فخلّى عنه وقال له: إن شربت بعدها أقمنا عليك الحدّ[1].

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

إلغاء الحدّ مع الاضطرار

قد يضطر الإنسان إلى ارتكاب المعصية، وحينئذٍ فلا حدّ عليه.. هكذا كان حكم الإمام علي عليه السلام، فقد أفتى بأن كل من يستكره على ذنب، يُعفى من العقاب، ويُعاقب من أكرهه.. فإذا اضطر أجير على السرقة لأنه لم يجد ما يأكله، لم تقطع يده، وإنما قطعت يد الذي استأجره ولم يعطه أجره، فهو الذي أكرهه على السرقة.. أو بالقليل وجب عليه التعويض مضعفاً![1]..

وقد روي في ذلك أنَّ امرأة شهد عليها الشهود أنَّهم وجدوها في بعض مياه العرب مع رجل يطأها ليس ببعل لها، وكانت ذات بعل فأمر عمر بن الخطاب برجمها بعد اعتراف الشهود عليها.

فقالت: اللَّهُمَّ إنَّك تعلم أنِّي بريئة.

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ١٠٨.

فغضب عمر وقال: وتجرح الشهود أيضاً؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «ردّوها وٱسألوها فلعلّ لها عذراً».

فردّت وسئلت عن حالها، فقالت:

كان لأهلي إبل، فخرجت في إبل أهلي وحملت معي ماء، ولم يكن في إبل أهلي لبن، وخرج معي خليطنا وكان في إبله لبن، فنفد مائي فٱستسقيته، فأبى أن يسقيني حتى أمكّنه من نفسي، فأبيت، فلمّا كادت نفسي تخرج أمكنته من نفسي كرهاً.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: الله أكبر ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[1].

فلما سمع ذلك عمر خلّى سبيلها[2].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

(٢) الإرشاد ـ للمفيد ـ ص ٩٨ ـ ٩٩.

إثارة الوجدان والضمير للتراجع عن الرجل

قد يرتكب الإنسان ذنباً، ويصرّ عليه، إلَّا أن ضميره يبقى حياً، يمكن إثارته، للردع عن الذنب، والتوبة من الاستمرار فيه هذا ما فعله الإمام علي عليه السلام في الحادثة التالية:

روي عن عاصم بن ضمرة السلوليّ قال: سمعت غلاماً بالمدينة وهو يقول: يا أحكم الحاكمين احكم بيني وبين أمّي.

فقال له عمر بن الخطّاب: يا غلام لم تدعو على أمّك؟

فقال يا أمير المؤمنين: إنَّها حملتني في بطنها تسعاً وأرضعتني حولين كاملين، فلمَّا ترعرعت وعرفت الخير من الشرّ ويميني عن شمالي طردتني وأنتفت منّي، وزعمت أنَّها لا تعرفني.

فقال عمر: أين تكون الوالدة؟

قال: في سقيفة بني فلان.

فقال عمر: عليَّ بأمِّ الغلام: فأتوا بها مع أربعة إخوة لها وأربعين قسامة يشهدون لها أنَّها لا تعرف الصبي، وأنّ هذا الغلام مدّع ظلوم غشوم يريد أن يفضحها في عشيرتها، وأن هذه جارية من قريش لم تتزوَّج قطّ، لأنَّها بختام ربّها.

فقال عمر: يا غلام ما تقول؟

فقال: يا أمير المؤمنين هذه والله أمّي حملتني في بطنها تسعاً وأرضعتني حولين كاملين، فلمَّا ترعرعت وعرفت الخير والشرّ ويميني من شمالي طردتني وانتفت منّي، وزعمت أنها لا تعرفني.

فقال عمر: يا هذه ما يقول الغلام؟

فقالت: يا أمير المؤمنين والذي احتجب بالنور فلا عين تراه وحقّ محمّد ما أعرفه ولا أدري من أيّ الناس هو، وإنّه غلام يريد أن يفضحني في عشيرتي، وأنا جارية من قريش لم أتزوّج قطّ، وإنّي بخاتم ربّي.

فقال عمر: ألك شهود؟

فقالت: نعم هؤلاء، فتقدّم الأربعون قسامة فشهدوا عند عمر أنَّ الغلام مدّع يريد أن يفضحها في عشيرتها، وأنَّ هذه جارية من قريش لم تتزوَّج قطّ، وأنَّها بخاتم ربّها.

فقال عمر: خذوا بيد الغلام وٱنطلقوا به إلى السجن حتَّى نسأل عن الشهود، فإن عدلت شهادتهم جلدته حدّ المفتري.

فأخذوا بيد الغلام وٱنطلقوا به إلى السجن فتلقّاهم أمير المؤمنين عليه السلام في بعض الطريق، فنادى الغلام: يا ابن عمّ رسول الله إنّي غلام مظلومٌ، فأعاد عليه الكلام الذي تكلَّم به عمر، ثم قال: وهذا عمر قد أمر بي إلى السجن.

فقال عليٌّ عليه السلام: ردُّوه إلى عمر، فلمَّا ردُّوه قال لهم عمر: أمرت به إلى السجن فرددتموه إليَّ؟

فقالوا: يا أمير المؤمنين أمرنا علي بن أبي طالب أن نردّه إليك، فسمعناك تقول: أن لا تعصوا لعليّ أمراً.

فبينا هم كذلك إذ أقبل علي عليه السلام فقال: عليَّ بأمّ الغلام، فأتوا بها، فقال علي عليه السلام: يا غلام ما تقول؟ فأعاد الكلام على علي عليه السلام، فقال علي عليه السلام لعمر: أتأذن لي أن أقضي بينهم؟ فقال عمر: سبحان الله وكيف لا وقد سمعت المجتمع يقول: أعلمكم علي بن أبي طالب عليه السلام؟

فقال عليّ للمرأة: يا هذه المرأة ألك شهود؟ قالت: نعم.

فتقدَّم الأربعون قسامة فشهدوا بالشهادة الأولى.

فقال علي عليه السلام: لأقضينَّ اليوم بينكم بقضيَّة هي مرضاة الربّ من فوق عرشه، علّمنيها حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثم قال لها: ألك وليّ؟ قالت: نعم هؤلاء إخوتي.

فقال لإخوتها أمري فيكم وفي أختكم جائز؟

قالوا: نعم يا ابن عمّ محمَّد أمرك فينا وفي أختنا جائز.

فقال علي عليه السلام: أُشهد الله وأُشهد من حضر من المسلمين أنّي قد زوَّجت هذا الغلام من هذه الجارية بأربعمائة درهم والنقد من مالي.

ثم نادى يا قنبر عليّ بالدراهم، فأتاه قنبر بها فصبّها في يد الغلام، قال الإمام للغلام: خذها فصبّها في حجر امرأتك، ولا تأتنا إلّا وبك أثر العرس - يعني الغسل -، فقام الغلام فصبّ الدراهم في حجر المرأة ثمَّ تلبّبها وقال لها: قومي.

فنادت المرأة: النارَ النارَ يا ابن عمّ محمَّد أتريد أن تزوّجني من ولدي؟ هذا والله ولدي زوَّجني إخوتي هجيناً فولدت منه هذا، فلمَّا ترعرع وشبَّ أمروني أن أنتفي منه وأطرده، وهذا والله ولدي، وفؤادي يتغلّى أسفاً على ولدي، ثمّ أخذت بيد الغلام وانطلقت، ونادى عمر: «لولا عليّ لهلك عمر»[1].

(1) التهذيب: ج ٢، ص ٩٢ - ٩٣.

اعتماد الحقائق العلمية
في المسائل القضائية

مما لا شكّ فيه أن حياة الفرد، تتأثر بأعمال والديه، قوة وضعفاً. فالأطفال الّذين يولدون من زوجين شابّين يختلفون عن الأطفال الّذين يولدون من زوجين جاوزا مرحلة الشباب إلى الشيخوخة[1].

كما أن الأطفال الّذين يولدون من زوجين في ريعان الشباب يعيشون، عادة، أطول من الّذين يولدون من زوجين يقتربان من مرحلة الشيخوخة، وبذلك فأحتمال زيادة مدى حياة الأبناء تقلّ تبعاً لزيادة الترتيب الميلادي للطفل، أي إن مدى حياة الطفل الأول، أكبر من مدى حياة الطفل الأخير،

---

(١) Baujat. P.- comment de prepar a la Retraite 1963.

ونسبة الأطفال المشوّهين والمعتوهين، تزداد تبعاً لزيادة عمر الأم . . أيضاً[1] .

ومن هنا فإن الوهن يدبّ في الطفل الذي يكون أحد أبويه طاعناً في السن، أكثر من أترابه الّذين يكون آباؤهم في ريعان الشباب .

ولقد استخدم الإمام علي عليه السلام هذه الحقيقة لدرء الحدّ عن امرأة اتهمت بالزنى في عهد عمر .

وإليكم قصتها حسب نصها التاريخي :

أُتي عمر بأمرأة تزوجها شيخ، فلمَّا أن واقعها مات على بطنها، فجاءت بولد، فأدّعى بنوه أنَّها فجرت، وتشاهدوا عليها، فأمر بها عمر أن تُرجم .

فمرَّ بها علي عليه السلام فقالت :

يا ابن عمِّ رسول الله إنني لست بزانية، ولي على ذلك حجَّة .

فقال : هاتي حجَّتك، فدفعت إليه كتاباً فقرأه فقال :

هذه المرأة تعلمكم بيوم تزوّجها ويوم واقعها زوجها، وكيف كان جماعه لها، ردّوا المرأة .

(١) الأسس النفسية للنموّ: ص ٦٥.

فلمّا كان من الغد دعا بصبيان أتراب ودعا بالصبيّ معهم، فقال لهم:

اِلعبوا، حتّى إذا ألهاهم اللعب فقال لهم: اِجلسوا، حتى إذا تمكّنوا صاح بهم بأن قوموا، فقام الصبيان وقام الغلام فأتّكأ على راحتيه، فدعا به عليّ عليه السلام فورّثه من أبيه وجلد إخوته حدّ المفتري.

فقال له عمر: كيف صنعت؟

قال: عرفت ضعف الشيخ (أي أبوه) في أتّكاء الغلام على راحتيه[1].

---

(١) التهذيب: ج ٢، ص ٩٣.

التشدّد مع المحتالين والذين يؤذون الناس

في كل مجتمع هنالك من يرضى لنفسه بأن يعيش على الاحتيال وكسب المال عن طريق الدّجل، والخديعة، والفساد.

وكما يجب أن نكون رحماء مع الناس، فلا بد أن نكون أشدّاء مع المحتالين، لأن التساهل مع أمثالهم يؤدّي إلى يأس المحسن وتشجيع المسيء..

فلا بد من إيذاء، من يؤذي الناس، والضرب بيد من حديد لكل من تسوّل له نفسه الاحتيال، والعيش على حساب الآخرين..

وهكذا كان الإمام[1] علي عليه السلام ومن ذلك ما روي أن

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٧٥.

رجلين، احتالا على الناس، فأصابا منهم أموالاً طائلة وذلك أن كل واحد منهما كان يبيع الآخر على أنه عبد، ثم يهربان من بلد إلى بلد، يكرران الفعل نفسه، فحكم الإمام بقطع أيديهما، لأنهما سارقان لأموال الناس!..

ومن ذلك أيضاً ما روي: إنَّ رجلاً قال لرجل - في عهد أمير المؤمنين عليه السلام:

إنّي احتلمت بأمّك.

فرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال: إنّ هذا افترى على أمّي.

فقال له الإمام:

وما قال لك؟

قال: زعم أنّه احتلم بأمّي.

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: في العدل إن شئت أقمته لك في الشمس فاجلد ظلّه، فإنّ الحلم مثل الظلّ، ولكنّا سنضربه حتّى لا يعود يؤذي المسلمين.

وفي رواية أخرى أن الإمام ضربه ضرباً وجيعاً[1].

* * *

إن إيذاء الناس، وإهانتهم، والاحتيال عليهم أمور

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ٢٦٣.

محرّمة، وعليها العقاب فأعراض الناس محترمة، كما هي دماؤهم، وأموالهم.. ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[١]، فلا يحل لمسلم أن يروّع مؤمناً[٢]. بل إن «من نظر إلى مؤمن نظرةً يخيفه بها أخافه الله تعالى يوم لا ظلّ إلّا ظلّه»[٣]. و«من أحزن مؤمناً ثم أعطاه الدّنيا لم يكن ذلك كفّارته ولم يؤجر عليه»[٤] لأن «المؤمن نفسه منه في تعب والناس منه في راحة»[٥]، بينما «أذلّ الناس من أهان الناس»[٦].

ولقد كان الإمام شديداً مع من يؤذي.

ومن ذلك ما روي: أن أمير المؤمنين توضأ مع الناس في ميضأة المسجد، فزحمه رجل، فرمى به.

فأخذ الدرة فضربه، ثم قال له: «ليس هذا لما صنعت بي، ولكن يجيء من هو أضعف مني فتفعل به مثل هذا فتضمن»[٧].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.
(٢) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ١٤٨.
(٣) الوسائل: ج ٨، ص ٦١٤.
(٤) بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ١٥٠.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٣.
(٦) بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ١٩٢.
(٧) السياسة من واقع الإسلام: ص ١٧٩.

ومن ذلك أيضاً ما روي أن امرأة تزوّجت في عصر الإمام، فلما كانت ليلة زفافها أدخلت صديقها مخدعها سراً، ودخل الزوج المخدع فوجد العشيق فاقتتلا، فقتل الزوج غريمه فقتلت المرأة زوجها. فقضى الإمام عليه السلام حينما رفعت القضية إليه بقتل المرأة اقتصاصاً لزوجها الذي قتلته، وقضى بإعطاء الديَّة لأهل العشيق على المرأة، لأنها هي التي عرّضته لأن يقتله زوجها فهي المتسببة في قتله، أما الزوج فإنما قتل غريمه دفاعاً عن العرض. فهو قتل مشروع لا عقاب عليه ولا ديّة ولا تعويض[1].

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٧٥.

الاقتصاص من الباطل

كان شديداً في الاقتصاص من الباطل، وهو القائل: «وأيم الله لأبقرنّ الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته»[1] فلم يكن يسمح لأحد أن يظلم أحداً ثمَّ يهرب من القصاص..

وكان يتدخل في أي صراع لينصر المظلوم، وينتقم من الظالم..

من ذلك ما نقله الطبري عن بعض الأسانيد حيث قال: رأيت عليًّا عليه السلام خارجاً من همدان، فرأى فتيين يقتتلان، ففرّق بينهما، ثم مضى فسمع صوتاً: «يا غوثاه باللهِ..» فخرج عليه السلام يركض نحوه حتى سمعت خفق نعله، وهو يقول: «أتاك الغوث». فإذا رجل يلازم رجلاً (يمسك به) فقال للإمام:

«يا أمير المؤمنين.. بعتُ هذا ثوباً بتسعة دراهم،

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٠٤.

وشرطت عليه ألّا يعطيني مغموزاً ولا مقطوعاً، فأتيته بهذه الدراهم يبدّلها لي فأبى، فلزمته، فلطمني».

فقال الإمام لغريمه: «ابدله له».

ثم سأل المشتكي: «أين بيّنتك على اللطمة»؟ فأتى الرجل بها.

فقال له الإمام: «دونك، فاقتص»!

قال المشتكي: «يا أمير المؤمنين.. قد عفوت عنه».

فقال له الإمام: «إنَّما أردت أن أحتاط في حقك. فاْذهب».

وفيما كان الرجل يهمّ بالذهاب، رفع الإمام درّته، وبدأ يضرب غريمه تسع درَّات.

فقال المشتكي: «يا أمير المؤمنين، ألم أعفُ عنه».

قال الإمامعليه السلام: «بلى.. ولكنك عفوت عن حق الرعيَّة، وهذا حق الرَّاعي»[1].

ففي ظل دولة الحق، لا يجوز أن يلطم رجل صاحبه على باطل ثم تحت الخوف منه، يعفو عنه، ولا يجد عقاباً..

إن حق الراعي هنا أن يمنع وقوع مثل ذلك بتسع سياط من درّته.

* * *

(١) عبقرية الإمام عليعليه السلام، ص ١٧٣.

و«من ذلك أيضاً أن رجلاً فرّ من رجل يريد قتله، فأمسكه له آخر حتى أدركه فقتله، وكان بقربه رجل ينظر إليهما، وهو يقدر على إنقاذه، ولكنه وقف ينظر.

فأفتى الإمام علي عليه السلام بأن يُقْتل القاتل، ويُحبس الذي أمسك به حتى مكّن القاتل من قتله، حتى يموت، وتفقأ عين الناظر الذي وقف ينظر إلى الجريمة، ولم يمنع وقوعها وهو قادر على ذلك بلا حرج!»[1].

إن الظالم يجب أن يُعاقب على ظلمه، حتى لا يُصاب المظلومون باليأس، ويتشجّع الظالمون على ظلمهم..

يقول الإمام عليه السلام: «وأيم الله، لأنصفنّ المظلوم من ظالمه، ولأقودنّ الظالم بخزامته (شعره) حتى أورده مناهل الحق وإن كان كارهاً»[2].

ويقول: «فلأنقّبن الباطل حتى يخرج الحق من جنبه»[3].

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٧٥.
(٢) الإرشاد: ص ١٤٢.
(٣) الخصائص: ص ٧٠.

ثلاث نساء وثلاث قضايا

كان الإمام علي عليه السلام يوصي بالنساء خيراً، ويقول: «إن المرأة ريحانة وليست بقهرمانة»[1].

ويقول: «ولا تهيجوا النساء بأذى وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم».

ويقول: «الله. . الله في النساء، فإن آخر ما تكلّم به نبيّكم أن قال: «أوصيكم بالضعيفين: المرأة واليتيم»[2].

وكما يقول أحدهم: «كانت للإمام فطرة الفارس المطبوع في آداب الفروسية، ومنها التلطّف بالمرأة والصفح عن عدوانها، فما أنتقم قطّ من امرأة لأنها أساءت إليه، ولا غفل قط عن الوصية بها في موطن يستدعي هذه الوصيَّة، بالرغم من

---

(١) نهج البلاغة: الكتب، ص ٣١.

(٢) الفتوح: ج ٣، ص ٤٤.

أن الإمام واجه حرباً ضروساً من امرأة وهي عائشة، كما كانت حياته الغالية مهراً لامرأة وهي قطام»[1].

ولقد كانت مواقفه مع المرأة، مواقف متميّزة، متواضعة، معطاءة.

وفيما يلي ثلاث نماذج منها:

الأولى ـ مع شاكية.

والثانية ـ مع أرملة.

والثالثة ـ مع زانية.

أمَّا الأولى فتتلخّص، من أن امرأة شكت إلى الإمام أمر أحد ولاته الكبار، وهو والي صدقاته على الأهواز، وكانت تحت سلطته منطقة واسعة جداً، وبالرغم من أن ما اشتكت منه لا يُعتبر في أي منطق جريمة كبرى يعاقب عليها بالعزل من منصبه، إلَّا أن الإمام لم يتردّد أبداً في إصدار أمر العزل له، وقد سلّم كتاب عزله إلى نفس المرأة التي اشتكت منه، بعد أن اعتذر إلى الله تعالى من فعله..

ولنستمع إلى صاحبة الشكاية، وقد روت القصة لألدّ أعداء الإمام، وهو «معاوية»، وذلك بعد مقتل الإمام وفيما يلي النص التاريخي:

---

(١) عبقرية الإمام علي عليه السلام: ص ٢١٢.

«دخلت سودة بنت عمارة الهمدانيَّة على معاوية بعد موت عليّ، فجعل يؤنِّبها على تحريضها عليه أيَّام صفّين، وآل أمره إلى أن قال:

ما حاجتك؟

قالت: إنّ الله مسائلك عن أمرنا وما اُفترض عليك من حقّنا، ولا يزال يقدم علينا من قبلك من يسمو بمكانك، ويبطش بقوَّة سلطانك، فيحصدنا حصد السنبل، ويدوسنا دوس الحرمل، يسومنا الخسف، ويذيقنا الحتف، هذا «بسر بن أرطأة» قدم علينا فقتل رجالنا، وأخذ أموالنا، ولولا الطاعة لكان فينا عزّ ومنعة، فإن عزلته عنَّا شكرناك وإلَّا كفّرناك.

فقال معاوية: إيَّاي تهدّدين بقومك يا سودة؟ لقد هممت أن أحملك على قتب أشوس فأردّك إليه فينّفذ فيكِ حكمه.

فأطرقت سودة ساعة، ثمَّ قالت:

صلّى الإلٰه على روح تضمّنها
قبر فأصبح فيه العدل مدفونا
قد حالف الحقّ لا يبغي به بدلاً
فصار بالحقّ والإيمان مقرونا

فقال معاوية:

من هذا يا سودة؟

قالت: هو والله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

والله لقد جئته في رجل كان قد ولّاه صدقاتنا فجار علينا، فصادفته قائماً يصلِّي، فلمَّا رآني انفتل من صلاته! ثمّ أقبل عليَّ برحمة ورفق ورأفة وتعطُّف. وقال:

ألك حاجة؟

قلت: نعم، فأخبرته الخبر، فبكى ثمّ قال:

اللَّهُمَّ أنت الشاهد عليَّ وعليهم، وأنِّي لم آمرهم بظلم خلقك ولا بترك حقك، ثم أخرج قطعة جلد فكتب فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1]، فإذا قرأت كتابي هذا فاْحتفظ بما في يدك من علمنا حتَّى يقدم عليك من يقبضه منك، والسلام».

ثم دفع الرقعة إليَّ، فوالله ما ختمها بطين ولا خزمها فجئت بالرّقعة إلى صاحبه فاْنصرف عنّا معزولاً.

فقال معاوية: أُكتبوا لها كما تريد، واْصرفوها إلى بلدها غير شاكية[2].

---

(١) سورة الاعراف، الآية: ٨٥.

(٢) كشف الغمّة: ص ٥٠.

أما مع الأرملة:

فقد كان الإمام علي عليه السلام بالرغم من قوة شخصيته، وجلالة سلطانه، وعظمة مكانه، لا يتمالك نفسه أمام امرأة محتاجة، فيترك كل أموره ليرفع حاجتها ويسدّ عوزها، بل ويبكي إذا واجه موقفاً من أمثال ذلك. .

وكما وصفه «حريث» فقد كان علي عليه السلام بشره دائم، وثغره باسم، غيّث لمن رغب، وغيّاث لمن ذهب، مآل الآمل، وثمال الأرامل، يتعطّف على رعيته، ويتصرف للمحتاج على مشيته، ويكفيه مهجته»[1].

وفيما يلي قصة امرأة أرملة، رآها الإمام صدفةً في الطريق وهي تحمل على كتفها قربة ماء، فهاله منظرها، فحمل عنها القربة، وبدأ يسألها عن أحوالها، وهي لم تكن تعرف الإمام شخصياً فسمع منها كلاماً قاسياً، ولكنه لم يزدد إلّا تعطّفاً عليها، وخدمة لها.

ولنستمع إلى النصّ التاريخي في ذلك. .

نظر علي عليه السلام إلى امرأة على كتفها قربة ماء، فأخذ منها القربة فحملها إلى موضعها. وسألها عن حالها فقالت:

بعث عليّ بن أبي طالب صاحبي إلى بعض الثغور فقُتل،

---

(١) بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٥٢.

وترك عليٌّ صبياناً يتامى، وليس عندي شيء، فقد ألجأتني الضرورة إلى خدمة الناس.

فانصرف عنها الإمام عليه السلام وبات ليلته قلقاً، فلمَّا أصبح حمل زنبيلاً فيه طعام.

فقال بعضهم: أعطني أحمله عنك.

فقال: من يحمل وزري عنِّي يوم القيامة؟

فأتى وقرع الباب.

فقالت: من هذا؟

قال: أنا ذلك العبد الذي حمل معك القربة، فافتحي فإنَّ معي شيئاً للصبيان.

فقالت: رضي الله عنك وحكم بيني وبين عليّ بن أبي طالب!.

فدخل وقال:

إنِّي أحببت اكتساب الثواب، فاختار بين أن تعجنين وتخبزين وبين أن تعلّلين الصبيان لأخبز أنا.

فقالت: أنا بالخبز أبصر وعليه أقدر، ولكن شأنك والصبيان، فعلّلهم حتَّى أفرغ من الخبز.

فعمدت إلى الدقيق فعجنته، وعمد عليٌّ عليه السلام إلى اللَّحم

فطبخه، وجعل يلقّم الصبيان من اللَّحم والتمر وغيره، فكلَّما ناول الصبيان من ذلك شيئاً قال له:

يا بني إِجعل علي بن أبي طالب في حلّ ممَّا مرّ من أمرك.

فلمَّا اختمر العجين قالت:

يا عبد الله أسجر التنّور.

فبادر الإمام لسجره فلمَّا أشعله ولفح في وجهه جعل يقول:

ذق يا عليّ هذا جزاء من ضيّع الأرامل واليتامى.

فرأته امرأة تعرفه فقالت للأرملة:

ويحك هذا أمير المؤمنين.

فبادرت المرأة إلى الإمام وهي تقول:

واحيائي منك يا أمير المؤمنين.

فقال: بل واحيائي منك يا أمة الله فيما قصّرت في أمرك[1].

امَّا الزانية:

فهي امرأة متزوجة، زنت، فندمت، فأرادت أن تتطهّر من فعلتها، فجاءت إلى الإمام تعترف له بما فعلت ولكن الإمام تمنّى مراراً أن يدرأ عنها الحدّ. فكان يحوّل أمرها إلى «عمل

(١) مناقب آل أبي طالب: ج ١، ص ٢١٧ ـ ٢١٩.

ما» معتبراً اعترافها في كل مرة تأتي إليه، شهادة واحدة، والأمر يتطلب بالطبع أربع شهادات. .

ومرَّت أكثر من ثلاث سنوات منذ الشهادة الأولى، حتى أجرى الإمام الحدّ عليها بعد إصرارها المتكرِّر، واكتمال الشهادات أربعاً.

وفيما يلي النص التاريخي لقصتها:

أتت امرأة مجحٌّ أمير المؤمنين عليه السلام، فقالت:

يا أمير المؤمنين إنِّي زنيت فطهّرني طهّرك الله، فإنَّ عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع.

فقال لها: ممَّا أطهّرك؟

فقالت: إنِّي زنيت.

فقال لها: أو ذات بعل أنت أم غير ذلك؟ قالت: بل ذات بعل.

فقال لها: أفحاضراً كان بعلك إذ فعلت ما فعلت أم غائباً كان عنك؟

فقالت: بل حاضراً.

فقال لها: اِنطلقي فضعي ما في بطنك ثمّ ائتني أطهّرك.

فلمَّا ولّت عنه المرأة فصارت حيث لا تسمع كلامه قال: اللَّهُمَّ إنَّها شهادة.

فلم يلبث أن أتته فقالت:

قد وضعت فطهّرني.

فتجاهل عليها، فقال:

أطهّرك يا أمة الله ممَّاذا؟

فقالت: إنِّي زنيت فطهّرني.

فقال: أو ذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت؟

قالت: نعم، قال: أفكان زوجك حاضراً أم غائباً؟

قالت: بل حاضراً.

قال: فأنطلقي فأرضعيه حولين كاملين كما أمرك الله.

فأنصرفت المرأة، فلما صارت منه حيث لا تسمع كلامه قال:

اللَّهُمَّ إنَّها شهادتان.

فلمَّا مضى حولان أتت المرأة فقالت:

قد أرضعته حولين فطهّرني يا أمير المؤمنين.

فتجاهل عليها وقال:

أطهّرك ممَّاذا؟

قالت: إنِّي زنيت فطهّرني.

فقال: أو ذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت؟

فقالت: نعم.

قال: أو كان بعلك غائباً إذ فعلت ما فعلت أو حاضراً؟

قالت: بل كان حاضراً.

قال: اِنطلقي فاكفليه حتَّى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردّى من سطح ولا يتهوَّر في بئر.

فانصرفت وهي تبكي، فلمَّا ولَّت فصارت حيث لا تسمع كلامه قال:

اللَّهُمَّ إنَّها ثلاث شهادات.

فاستقبلها عمرو بن حريث المخزوميّ فقال لها:

ما يبكيك يا أمة الله وقد رأيتك تختلفين إلى عليّ تسألينه أن يطهّرك؟

فقالت: إنّي أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فسألته أن يطهّرني فقال:

اِكفلي ولدك حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردّى من سطح ولا يتهوَّر في بئر، وقد خفت أن يأتي عليَّ الموت ولم يطهِّرني.

فقال لها عمرو بن حريث: اِرجعي إليه فأنا أكفله.

فرجعت فأخبرت أمير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو، فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام وهو متجاهل عليها:

ولِمَ يكفل عمرو ولدك؟

فقالت: يا أمير المؤمنين إنّي زنيت فطهّرني.

فقال: أو ذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت؟

قالت: نعم.

قال: أفغائباً كان بعلك إذ فعلت ما فعلت أم حاضراً؟

فقالت: بل حاضراً.

فرفع رأسه علي عليه السلام إلى السماء وقال:

«اللَّهُمَّ إنه قد ثبت لكَ عليها أربعُ شهادات، وإنَّك قد قلت لنبيّك صلى الله عليه وآله فيما أخبرته به من دينك: «يا محمّد من عطّل حدّاً من حدودي فقد عاندني، وطلب بذلك مضادَّتي» اللَّهُمَّ فإنّي غير معطّل حدودك ولا طالب مضادَّتك، ولا مضيِّع لأحكامك بل مطيع لك ومُتّبع سُنّة نبيِّك.

فنظر إليه عمرو بن حريث وكأنَّما الرّمان يفقأ في وجهه فلمَّا نظر إلى ذلك عمرو قال:

يا أمير المؤمنين إنّني إنما أردت أن أكفله إذ ظننت أنَّك تحبُّ ذلك، فأمَّا إذا كرهته فإنّي لست أفعل.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أبعد أربع شهادات؟ والله لتكفلنّه وأنت صاغر».

ثم أن الإمام قال لقنبر: يا قنبر ناد في الناس: الصلاة جامعة.

فنادى قنبر في الناس، فٱجتمعوا حتّى غصَّ المسجد بأهله، وقام أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أيُّها الناس إن إمامكم خارج بهذه المرأة إلى ظهر الكوفة ليقيم عليها الحدّ إن شاء الله، فعزم عليكم أمير المؤمنين لمّا خرجتم وأنتم متنكِّرون ومعكم أحجاركم لا يتعرّف منكم أحد إلى أحد حتَّى تنصرفوا إلى منازلكم إن شاء الله.

فلمَّا أصبح الناس بكرة خرج بالمرأة، وخرج الناس متنكِّرين متلثّمين بعمائمهم وبأرديتهم، والحجارة في أرديتهم وفي أكمامهم حتّى انتهى بها، والناس معه إلى الظهر بالكوفة، فأمر أن يحفر لها حفيرة، ثمّ دفنها فيها، ثم ركب بغلته وأثبت رجله في غرز الركاب، ثم وضع إصبعيه السبّابتين في أذنيه، ثم نادى بأعلى صوته:

يا أيها الناس إنَّ الله تبارك وتعالى عهد إلى نبيِّه صلى الله عليه وآله عهداً عهده محمد صلى الله عليه وآله إليَّ بأنه لا يقيم الحدّ من لله عليه حدّ، فمن كان لله عليه مثل ما له عليها فلا يقيم عليها الحدّ.

فٱنصرف الناس يومئذ كلّهم ما خلا أمير المؤمنين والحسن والحسين (صلوات الله عليهم)، فأقام هؤلاء الثلاثة عليها الحدَّ يومئذ وما معهم غيرهم[1].

---

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ١٨٧.

التدقيق في الشهود
للاحتياط في إجراء الحدود

إجراء أحكام الله تعالى في الموبقات يجب أن يتم في منتهى الحيطة والحذر حتى لا يعاقب البريء فإفلات المذنب أفضل من معاقبة من لا يستحقها..

ولذلك كان لا بدّ من شهود.

ولا بد أن يكتمل العدد.

ولا بدّ أن تتّفق شهاداتهم.

ولا بدّ أن يكونوا صادقين، يعرف ذلك منهم سلفاً.

ولا بدّ من الاطمئنان إلى شهاداتهم.

فاتهام الشهود خير من إجراء الحدود على الأبرياء.

ويظهر من حوادث كثيرة وقعت في عهد الإمام علي عليه السلام أنه كان «يتّهم الشهود» ولا يأخذ بشهادتهم إلّا بعد تمحيص

كبير، وتدقيق في شهاداتهم، حتى لا يعاقب بريئاً في حدّ من حدود الله تعالى.

وفيما يلي نموذج من ذلك، حيث استخدم عليه السلام أسلوب التفريق بين الشهود لكشف الحقيقة. .

أُتي عمر بن الخطاب بجارية قد شهدوا عليها أنها بغت، وكان من قصّتها أنها كانت يتيمة عند رجل، وكان الرجل كثيراً ما يغيب عن أهله، فشبّت اليتيمة فتخوّفت المرأة أن يتزوَّجها زوجها، فدعت بنسوة حتى أمسكنها فأخذت عذرتها بإصبعها، فلمَّا قدم زوجها من غيبته رمت المرأة اليتيمة بالفاحشة، فأقامت البيِّنة من جاراتها اللّاتي ساعدنها على ذلك.

فرفع ذلك إلى عمر فلم يدر كيف يقضي فيها، ثم قال للرجل: ائت علي بن أبي طالب واْذهب بنا إليه، فأتوا عليًا عليه السلام وقصّوا عليه القصَّة، فقال لامرأة الرجل: ألك بيّنة أو برهان؟

قالت: لي شهود هؤلاء جاراتي يشهدون عليها بما أقول، وأحضرتهنَّ.

فأخرج علي عليه السلام السيف من غمده فطرح بين يديه، وأمر بكلّ واحدة منهنَّ فأدخلت بيتاً، ثمّ دعا امرأة الرجل فأدارها

بكلّ وجه فأبت أن تزول عن قولها فردَّها إلى البيت الذي كانت فيه، ودعا إحدى الشهود وجثا على ركبتيه، ثم قال:

«تعرفيني؟ أنا علي بن أبي طالب، وهذا سيفي، وقد قالت امرأة الرجل ما قالت، ورجعت إلى الحقّ، فأعطيتها الأمان، وإن لم تصدّقيني لأمكنّن السيف منك».

فالتفتت إلى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين الأمان على الصدق.

فقال لها علي عليه السلام: فأصدقي.

فقالت: لا والله إن اليتيمة ما فعلت فاحشة إلَّا أن زوجة الرجل رأت فيها جمالاً وهيئة فخافت فساد زوجها، فسقتها المسَكر ودعتنا فأمسكناها، فأفتضتها بإصبعها.

فقال عليٌّ عليه السلام: الله أكبر أنا أوَّل من فرَّق بين الشهود إلَّا دانيال النبيّ عليه السلام.

وألزمهنّ جميعاً العقر، وجعل عقرها أربع مائة درهم، وأمر المرأة أن تنفى من الرجل ويطلّقها زوجها، وزوَّجه الجارية وساق عنه عليٌّ عليه السلام المهر..

فقال عمر: يا أبا الحسن فحدّثنا بحديث دانيال عليه السلام.

قال: إنّ دانيال كان يتيماً لا أمّ له ولا أب، وإنّ امرأة من بني إسرائيل عجوزاً كبيرة ضمّته فربّته، وإنّ ملكاً من ملوك بني

إسرائيل كان له قاضيان، وكان لهما صديق، وكان رجلاً صالحاً وكانت له امرأة بهية جميلة وكان يأتي الملك فيحدّثه، فاَحتاج الملك إلى رجل يبعثه في بعض أموره، فقال للقاضيين اختارا رجلاً أرسله في بعض أموري فأشارا إليه بشخص، فوجّهه الملك.

فقال الرجل للقاضيين: أوصيكما بأمرأتي خيراً، فقالا: نعم، فخرج الرجل، فكان القاضيان يأتيان باب الصديق، فعشقا امرأته فراوداها عن نفسها فأبت.

فقالا لها: والله لئن لم تفعلي لنشهدنّ عليك عند الملك بالزنى، ثم ليرجمنّك.

فقالت: اِفعلا ما أحببتما.

فأتيا الملك فأخبراه وشهدا عنده أنّها بغت فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتدّ بها غمّه، وكان بها معجباً، فقال لهما: إنّ قولكما مقبول ولكن ارجموها بعد ثلاثة أيّام، ونادى في البلد الذي هو فيه: اِحضروا قتل فلانة العابدة فإنّها قد بغت. وإنّ القاضيين قد شهدا عليها بذلك، وأكثر الناس في ذلك.

وقال الملك لوزيره: ما عندك في هذا من حيلة؟ فقال: ما

عندي في ذلك من شيء، فخرج الوزير يوم الثالث وهو آخر أيّامها فإذا هو بغلمان عراة يلعبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه.

فقال دانيال: يا معشر الصبيان تعالوا حتّى أكون أنا الملك، وتكون أنت يا فلان العابدة ويكون فلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها، ثمّ جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب، وقال للصبيان: خذوا بيد هذا فنحّوه إلى مكان كذا وكذا، وخذوا بيد هذا فنحّوه إلى مكان كذا وكذا، ثم دعا بأحدهما فقال له: قل حقًّا فإنَّك إن لم تقل حقًّا قتلتك، بم تشهد؟ ـ والوزير قائم يسمع وينظر ـ فقال: أشهد أنها بغت، قال متى؟ قال: يوم كذا وكذا. قال: مع من؟ قال: مع فلان ابن فلان، قال: وأين؟ قال: موضع كذا وكذا. قال: ردُّوه إلى مكانه وهاتوا الآخر، فردّوه إلى مكانه وجاؤوا بالآخر، فقال له: بم تشهد؟ قال: أشهد أنّها بغت، قال: متى؟ قال: يوم كذا وكذا، قال: مع من؟ قال: مع فلان ابن فلان، قال: وأين؟ قال: موضع كذا وكذا، فخالف كلامه كلام صاحبه، فقال دانيال: الله أكبر شهدا بزور، يا فلان ناد في الناس إنَّما شهدا على فلانة بزور، فأحضروا قتلهما، فذهب الوزير إلى الملك مبادراً فأخبره الخبر، فبعث الملك إلى القاضيين وفرّق بينهما ثم أخذ شهادتهما فاختلفا في الشهادة كما اختلف

الغلامان، فنادى الملك في الناس يعلمهم خبر القاضيين وكذبهما وأمر بقتلهما[1].

* * *

وفي حادثة أخرى مشابهة فرّق الإمام بين الشهود ودقّق في أمورهم حتى كشف الحقيقة. . وهذا نصّها التاريخي:

روي «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام دخل ذات يوم المسجد فوجد شاباً حدثاً يبكي وحوله قوم، فسأل أمير المؤمنين عليه السلام عنه فقال:

إنَّ شريحاً قضى عليَّ قضية لم ينصفني فيها.

فقال: وما شأنك؟

قال: إنَّ هؤلاء النفر ـ وأومأ إلى نفر حضور ـ أخرجوا أبي معهم في سفر فرجعوا ولم يرجع أبي، فسألتهم عنه فقالوا: مات، فسألتهم عن ماله الذي استصحبه فقالوا: ما نعرف له مالاً.

فاستحلفهم شريح وتقدّم إليَّ بترك التعرُّض لهم.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام لقنبر: اِجمع القوم وادع لي شرطة الخميس ثمَّ جلس ودعا النفر والشاب معهم، ثم سأله عمَّا قال، فأعاد الدعوى وجعل يبكي ويقول:

---

(١) التهذيب: ج ٢، ص ٩٣ ـ ٩٤.

أنا والله أتّهمهم على أبي يا أمير المؤمنين، فإنَّهم ٱحتالوا عليه حتّى أخرجوه معهم، وطمعوا في ماله.

فسأل أمير المؤمنينعليه السلام القوم فقالوا له ـ كما قالوا لشريح ـ:

مات الرجل ولا نعرف له مالاً.

فنظر في وجوههم ثمّ قال:

ماذا تظنُّون؟ أتظنّون أنِّي لا أعلم ما صنعتم بأب هذا الفتى إنِّي إذاً لقليل العلم؟

ثمَّ أمر بهم أن يفرَّقوا، ففرّقوا في المسجد، وأقيم كلّ رجل منهم إلى جانب أسطوانة من أساطين المسجد، ثم دعا عبيد الله بن أبي رافع كاتبه يومئذ فقال له: اِجلس، ثمَّ دعا واحداً منهم فقال له:

أخبرني ولا ترفع صوتك: في أيّ يوم خرجتم من منازلكم وأبو هذا الغلام معكم؟

فقال: في يوم كذا وكذا.

فقال لعبيد الله: أُكتب، ثم قال له:

في أيّ شهر كان؟ قال:

في شهر كذا، قال: أُكتب.

ثمّ قال: في أيّ سنة؟

قال: في سنة كذا، فكتب عبيد الله ذلك كله.

قال: فبأيّ مرض مات؟

قال: بمرض كذا.

قال: في أيّ منزل مات؟

قال: في موضع كذا.

قال: من غسّله وكفّنه؟

قال: فلان.

قال: فبم كفّنتموه؟

قال: بكذا.

قال: فمن صلّى عليه؟

قال: فلان.

قال: فمن أدخله القبر؟

قال: فلان.

وعبيد الله بن أبي رافع يكتب ذلك كلّه.

فلما انتهى إقراره إلى دفنه كبّر أمير المؤمنين عليه السلام تكبيرة سمعها أهل المسجد ثمّ أمر بالرجل فردَّ إلى مكانه، ودعا بآخر من القوم فأجلسه بالقرب منه، ثم سأله عمّا سأل الأوّل عنه، فأجاب بما خالف الأوّل في الكلام كلّه، وعبيد الله بن أبي رافع يكتب ذلك.

فلمَّا فرغ من سؤاله كبّر تكبيرة سمعها أهل المسجد، ثم أمر بالرجلين جميعاً أن يخرجا من المسجد نحو السجن فيوقف بهما على بابه، ثم دعا بالثالث فسأله عمَّا سأل الرجلين، فحكى خلاف ما قالا، وأثبت ذلك عنه، ثم كبّر وأمر بإخراجه نحو صاحبيه، ودعا برابع القوم فٱضطرب قوله وتلجلج فوعظه وخوّفه، فٱعترف أنَّه وأصحابه قتلوا الرجل وأخذوا ماله، وأنّهم دفنوه في موضع كذا وكذا بالقرب من الكوفة، فكبَّر أمير المؤمنين عليه السلام وأمر به إلى السجن، وٱستدعى واحداً من القوم وقال له:

زعمت أنَّ الرجل مات حتف أنفه وقد قتلته أصدقني عن حالك وإلّا نكّلت بك، فقد وضح الحقّ في قضيّتكم.

فٱعترف من قتل الرجل بما اعترف به صاحبه، ثم دعا الباقين فٱعترفوا عنده بالقتل وسقط في أيديهم، واتّفقت كلمتهم على قتل الرجل وأخذ ماله.

فأمر من مضى معهم إلى موضع المال الذي دفنوه، فٱستخرجوه منه وسلَّموه إلى الغلام ابن الرجل المقتول.

ثم قال له: ما الذي تريد؟ قد عرفت ما صنع القوم بأبيك.

قال: أريد أن يكون القضاء بيني وبينهم بين يديّ الله:

عزّ وجلّ، وقد عفوت عن دمائهم في الدنيا فدرأ عنهم أمير المؤمنين عليه السلام حدَّ القتل وأنهكهم عقوبة.

فقال شريح: يا أمير المؤمنين كيف هذا الحكم؟

فقال له: إنّ داود عليه السلام مرّ بغلمان يلعبون وينادون بواحد منهم يا «مات الدين» والغلام يجيبهم، فدنا داود عليه السلام منهم فقال له:

يا غلام ما اسمك؟

فقال: اسمي «مات الدين».

قال له داود: من سمّاك بهذا الاسم؟

قال: أمّي.

فقال داود: أين أمّك؟

قال: في منزلها.

قال داود: إنطلق بنا إلى أمّك، فانطلق به إليها فاستخرجها من منزلها، فخرجت، فقال لها:

يا أمة الله ما اسم ابنك هذا؟

قالت: اسمه «مات الدين».

قال لها داود عليه السلام: ومن سمّاه بهذا الاسم؟

قالت: أبوه.

قال لها: وما كان سبب ذلك؟

قالت: إنَّه خرج في سفر له ومعه قوم وأنا حامل بهذا الغلام، فجاء القوم ولم يأت زوجي معهم، فسألتهم عنه؟

قالوا: مات.

فسألتهم عن ماله؟ قالوا: ما ترك مالاً.

فقلت لهم فهل أوصاكم بوصيَّة؟

قالوا: زعم أنَّك حبلى، فإن ولدت جارية أو غلاماً فسمّيه «مات الدين» فسمّيته كما وصّى ولم أحبّ خلافه.

فقال لها داود عليه السلام: فهل تعرفين القوم؟

قالت: نعم.

قال: اِنطلقي مع هؤلاء ـ يعني قوماً بين يديه ـ فاْستخرجيهم من منازلهم.

فلمَّا حضروا حكم فيهم بهذه الحكومة، فثبت عليهم الدم واْستخرج منهم المال.

ثمَّ قال لها: يا أمة الله سمّي ابنك هذا بعاش الدين[1].

(١) بحار الأنوار: ج ٤٠، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

التوبة في البيت
أفضل من إقامة الحدّ على الملأ

ليست الحدود في الإسلام انتقاماً من العُصاة، بل هي وسيلة لمنع ارتكاب الجرائم والمعاصي من قِبل الناس، وزجرهم عن الانحراف، ومن هنا كان الاعتراف بالمعصية أمام الملأ حراماً، وأمّا عند القاضي، فإن التوبة في البيت أفضل بكثير من الاعتراف له لإجراء الحدّ. .

هذا بالإضافة إلى أن الحدود تُدرأ بالشبهات. .

فالتوبة باب مفتوح لكل العُصاة لكي يلجوه، ويتخلّصوا من عذاب الله في القيامة، ومن العقاب في الدنيا ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾[1] «وما كان الله ليفتح باب التوبة ويغلق عنه

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

باب المغفرة»[١] و«من أعطي التوبة لم يحرم القبول»[٢]، «فطوبى لذي قلب سليم أطاع من يهديه وٱستفتح التوبة وأماط الحوبة»[٣].

ولهذا كله كانت التوبة أفضل من الاعتراف بالذنب، وتلقّي العقاب.

هكذا كان يرى الإمام علي عليه السلام فقد روي: «أن عليًّا أمير المؤمنين عليه السلام أتاه رجل بالكوفة فقال له:

يا أمير المؤمنين إنّي زنيت فطهّرني قال: ممّن أنت؟

قال: من مزينة.

قال: أتقرأ من القرآن شيئاً؟

قال: بلى.

قال: فٱقرأ، فقرأ فأجاد.

فقال: أبك جنّة؟

قال: لا.

قال: فٱذهب حتّى نسأل عنك فذهب الرجل ثم رجع إليه بعد فقال: يا أمير المؤمنين إنّي زنيت فطهّرني.

فقال: ألك زوجة؟

---

(١) نهج البلاغة: الحكم، ٤٣٥.
(٢) تذكرة الخواص: ص ٦٣٣.
(٣) شرح نهج البلاغة: ج ٣، ص ٢٣.

قال: بل.

قال: فمقيمة معك في البلد؟

قال: نعم.

فأمره أمير المؤمنين عليه السلام فذهب وقال: حتى نسأل عنك.

فبعث إلى قومه فسأل عن خبره، فقالوا: يا أمير المؤمنين صحيح العقل، فرجع إليه الثالثة فقال له مثل مقالته.

فقال له: اِذهب حتى نسأل عنك، فرجع إليه الرابعة، فلمَّا أقرّ قال أمير المؤمنين عليه السلام لقنبر: اِحتفظ به، ثمّ غضب ثمَّ قال:

ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواحش فيفضح نفسه على رؤوس الملأ: أفلا تاب في بيته؟ فوالله لتوبته فيما بينه وبين الله أفضل من إقامتي عليه الحدّ، ثم أخرجه ونادى في الناس: «يا معشر الناس أُخرجوا ليُقام على هذا الرجل الحدّ ولا يعرفنَّ أحدكم صاحبه، فأخرجه إلى الجبَّانة فقال: يا أمير المؤمنين أنظرني أصلّي ركعتين.

فصلّى ركعتين ثم وضعه في حفرته، وٱستقبل الناس بوجهه فقال:

يا معاشر المسلمين إنَّ هذا حق من حقوق الله فمن كان لله

في عنقه حقّ فلينصرف، ولا يُقيم حدود الله من في عنقه لله حدٌّ.

فانصرف الناس وبقي هو والحسن والحسين عليهما السلام، فأخذ حجراً فكبَّر ثلاث تكبيرات ثمّ رماه بثلاثة أحجار في كلّ حجر ثلاث تكبيرات، ثمّ رماه الحسن مثل ما رماه أمير المؤمنين، ثم رماه الحسين فمات الرجل، فأخرجه أمير المؤمنين عليه السلام فأمر فحفر له وصلّى عليه ودفنه، فقيل:

يا أمير المؤمنين ألا تغسّله؟

فقال: قد اغتسل بما هو طاهر إلى يوم القيامة. لقد صبر على أمر عظيم[1].

* * *

وفي حادثة أخرى روي أنه بينا أمير المؤمنين عليه السلام في ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إنّي أوقبت على غلام فطهّرني.

فقال له: يا هذا اِمضِ إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك.

فلمّا كان من غد عاد إليه فقال له: يا أمير المؤمنين إنّي أوقبت على غلام فطهّرني.

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

فقال له: يا هذا اِمضِ إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك حتّى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرَّته الأولى، فلمَّا كان في الرابعة قال له:

يا هذا إنَّ رسول الله ﷺ حكم في مثلك بثلاثة أحكام فٱختر أيهنّ شئت.

قال: وما هنَّ يا أمير المؤمنين؟

قال: ضربة بالسيف في عنقك بالغة ما بلغت، أو دهداه من جبل مشدود اليدين والرجلين، أو إحراق بالنار.

فقال: يا أمير المؤمنين أيهنَّ أشدّ عليّ؟

قال: الإحراق بالنار.

قال: فإنِّي قد اخترتها يا أمير المؤمنين.

قال: فخذ لذلك أهبتك.

فقال: نعم.

فقام فصلَّى ركعتين، ثمّ جلس في تشهّده فقال: اللَّهُمَّ إنِّي قد أتيت من الذنب ما قد علمته، وإنّني تخوَّفت من ذلك فجئت إلى وصيِّ رسولك وابن عمّ نبيِّك فسألته أن يطهّرني، فخيَّرني بين ثلاثة أصناف من العذاب، اللَّهُمَّ فإنِّي قد اخترت أشدّها، اللَّهُمَّ فإنِّي أسألك أن تجعل ذلك كفَّارة لذنوبي، وأن لا تحرقني بنارك في آخرتي.

ثمّ قام وهو باكٍ، ثم جلس في الحفرة التي حفرها له أمير المؤمنين عليه السلام وهو يرى النار تتأجّج حوله.

فبكى أمير المؤمنين عليه السلام وبكى أصحابه جميعاً، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: قم يا هذا فقد أبكيت ملائكة السماء وملائكة الأرض، فإنَّ الله قد تاب عليك، فقم لا تعاودنَّ شيئاً ممَّا قد فعلت[1].

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

العفو عن القائل لنجاته بريئاً باعترافه

روي أنه جاؤوا الإمام علي عليه السلام برجل وجد في خربة بيده سكين ملطخة بالدم، وبين يديه قتيل غارق في دمه، فسأله أمير المؤمنين علي عليه السلام فقال الرجل: «أنا قتلته».

قال: «اِذهبوا به فاْقتلوه».

فلما ذهبوا به، أقبل رجل مسرعاً، فقال:

«يا قوم لا تعجلوا ردُّوه إلى أمير المؤمنين، فردُّوه».

فقال الرجل: «يا أمير المؤمنين: ما هذا صاحبه، أنا قتلته».

فقال عليٌّ للرجل الأوَّل: «ما حملك على أن قلت، أنا قاتله، ولم تقتله».

قال: «يا أمير المؤمنين، وما أستطيع أن أصنع وقد وقف العسس على الرجل يتشحّط في دمه، وأنا واقف، وفي يدي سكين، وفيها أثر الدم، وقد أخذت في خربة؟ . . ألا يُقبل مني

وأضرب على ذلك ثم أقتل فٱعترفت بما لم أصنع، وٱحتسبت نفسي عند الله»!

فقال عليٌّ: «بئسما صنعت. فكيف كان حديثك»؟.

قال الرجل: «إني رجل قصّاب، خرجت إلى حانوتي في الغلس، فذبحت بقرة وسلختها، فبينما أنا أسلخها والسكّين في يدي أخذني البول، فأتيت خربة كانت بقربي فدخلتها، فقضيت حاجتي، وعدت أريد حانوتي، فإذا أنا بهذا المقتول يتشحّط في دمه فراعني أمره، فوقفت أنظر إليه والسكين في يدي فلم أشعر إلّا بأصحابك قد وقفوا عليّ، فأخذوني. فقال الناس: هذا قتل هذا ما له قاتل سواه، فأدركت أنك لا تترك قولهم لقولي، فٱعترفت بما لم أجنه».

فسأل عليٌّ الرجل الثاني الذي أقرّ بالقتل: «فأنت كيف كانت قصتك»؟.

قال: «أغواني إبليس، فقتلت الرجل طمعاً في ماله، ثم سمعت حسّ العسس فخرجت من الخربة، وٱستقبلت هذا القصّاب على الحال التي وصف، فٱستترت منه ببعض الخربة حتى أتى العسس، فأخذوه وأتوك به فلما أمرت يا أمير المؤمنين بقتله علمت أني سأبوء بدمه أيضاً، فٱعترفت بالحق».

فقال عليّ لابنه الحسن: «ما الحكم في هذا»؟.

فقال الحسن: «يا أمير المؤمنين إن كان قد قتل نفساً فقد أحيا نفساً. وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ﴾[1].

فأقرّ الإمام الحكم، وخلّى عن الرجلين، وأخرج ديّة القتيل من بيت المال»[2].

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

(٢) فروع الكافي: ج ٧، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

التوسل باللاشعور للكشف عن الحقيقة

روي «أنَّ رجلاً أقبل على عهد علي عليه السلام من الجبل حاجًّا ومعه غلام له، فأذنب فضربه مولاه، فقال: ما أنت مولاي بل أنا مولاك.

فما زال كل واحد منهما يتواعد الآخر ويقول: كما أنت حتَّى نأتي الكوفة يا عدوّ الله فأذهب بك إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

فلمَّا أتيا الكوفة أتيا أمير المؤمنين عليه السلام فقال الذي ضرب الغلام:

أصلحك الله إنَّ هذا غلام لي وإنَّه أذنب فضربته، فوثب عليّ.

وقال الآخر: هو والله غلام لي أرسلني أبي معه ليعلّمني، وإنَّه وثب عليَّ يدَّعيني ليذهب بمالي.

فأخذ هذا يحلف وهذا يحلف، وذا يكذّب هذا وذا يكذِّب هذا.

فقال علي عليه السلام: فأنطلقا فتصادقا في ليلتكم هذه، ولا تجيئاني إلّا بحقّ.

فلمّا أصبح أمير المؤمنين عليه السلام قال لقنبر: أُثقب في الحائط ثقبين ـ وكان إذا أصبح عقّب حتّى تصير الشمس على رمح ـ فجاء الرجلان وأجتمع الناس، فقالوا: لقد وردت علينا قضيَّة ما ورد علينا مثلها لا يخرج منها، فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام:

قوما فإنِّي لست أراكما تصدقان، ثمّ قال لأحدهما: أدخل رأسك في هذا الثقب، وقال للآخر: أدخل رأسك في ذلك الثقب ثمّ قال: يا قنبر عليّ بسيف رسول الله صلى الله عليه وآله عجّل أُضرب رقبة العبد منهما، قال: فأخرج الغلام رأسه مبادراً ومكث الآخر في الثقب، فقال علي عليه السلام للغلام:

ألست تزعم أنّك لست بعبد؟

قال: بلى ولكنَّه ضربني وتعدّى عليّ!

فتوثّق له (أخذ منه المواثيق) أمير المؤمنين ودفعه إليه[1].

---

(١) قضاء أمير المؤمنين: ص ٧. والجدير بالذكر أن بعض الحكّام في العصور المتأخرة أخذ هذا الحكم عن أمير المؤمنين عليه السلام، فقد ترافع إليه في قتيل، والتهمة موجّهة إلى جماعة، ولم يتمكّن من تشخيص القاتل من بينهم، مع كثرة المرافعات، وفي آخر جلسة، صرخ فيهم جميعاً: «لقد برأتكم المحكمة فأذهبوا إلى بيوتكم»، وفيما هم يهمّون بالخروج، صاح فيهم: القاتل يقف. فتوقّف أحدهم، وأخيراً أعترف بالحقيقة.

التوسّل بعاطفة الأمومة لمعرفة الحقيقة

روي أن امرأتين تنازعتا على عهد عمر في طفل ادّعته كلّ واحدة منهما ولداً لها بغير بيّنة، ولم ينازعهما فيه غيرهما، فالتبس الحكم في ذلك على عمر، وفزع فيه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فاستدعى المرأتين ووعظهما وخوّفهما فأقامتا على التّنازع والاختلاف.

فقال عليه السلام عند تماديهما في النزاع:

«ائتوني بمنشار».

فقالت المرأتان: وما تصنع؟

فقال: أقدّه نصفين لكلّ واحدة منكما نصفه، فسكتت إحداهما، وقالت الأخرى:

الله الله يا أبا الحسن، إن كان لا بدّ من ذلك فقد سمحت به لها.

فقال: الله أكبر هذا ابنك دونها، ولو كان ابنها لرقّت عليه وأشفقت.

فاعترفت المرأة الأخرى أنّ الحق مع صاحبتها والولد لها دونها، فسري عن عمر ودعا لأمير المؤمنين عليه السلام بما فرَّج عنه في القضاء[1].

---

(١) الإرشاد: ص ٩٦.

تشريعات لأصحاب الحيوانات

لم تكن قد وضعت أية تشريعات، أو أصول قانونية فيما يرتبط بإتلاف حيوان يملكه شخص، لحيوان آخر، أو لممتلكات الآخرين، وكانت الذهنية العامة تعتقد أن الحيوان، حيوان فلا يترتّب على عمله أي شيء. أفهل يعقل مثلاً حبس حيوان، أو مقاضاته على تصرّفاته؟.

كان الأمر كذلك، حينما وقعت الحادثة التالية:

«كان رسول الله جالساً مع عليٍّ وجماعة من الصحابة فجاء خصمان فقال أحدهما: «يا رسول الله إن لي حماراً، وإن لهذا بقرة، وإن بقرته قتلت حماري».

فقال رجل من الحاضرين: «لا ضمان على البهائم».

فقال النبي: «اِقضِ بينهما يا عليّ».

فقال عليّ لهما: «أكانا مرسلين أم مشدودين أم كان أحدهما مشدوداً والثاني مرسلاً»؟.

فقالا: «كان الحمار مشدوداً والبقرة مرسلة وصاحبها معها».

فقال عليّ: «على صاحب البقرة ضمان الحمار» (أي تعويضه).

فأقرّ رسول الله صلى الله عليه وآله حكمه وأمضى قضاءه. وقال: «أقضاكم عليّ»[1].

(١) علي إمام المتّقين: ج ٢، ص ٧٤.

أحكام صائبة
وأخلاقيات رفيعة

كانت للإمام علي عليه السلام أحكام صائبة، في قضايا كثيرة من الأمور المشكلة والقضايا الصعبة، وبعضها كان في حدّ ذاته طريفاً.

وفي الحق، فإن أحكام الإمام وقضاءه، هو الحق الذي لا لبس فيه، ألم يقل فيه رسول الله صلى الله عليه وآله: «عليّ مع الحق والحق مع عليّ يدور معه حيثما دار»[١].

وإذا كان البعض يرى قضاء الإمام «اجتهاداً» في الرأي من قبله، فهو بلا شك اجتهاد قائم على كتاب الله وسُنّة نبيِّه والعقل الحصيف والأخلاق الرفيعة.

وفيما يلي نماذج من ذلك..

---

(١) كلمة الرسول الأعظم.

١

«حين قاد خالد بن الوليد أحد جيوش الفتح كتب إلى الخليفة أبي بكر: «وجدت في بعض ضواحي العرب رجلاً يُنكح كما تُنكح المرأة فما عقابه»؟.. ولم يجد أبو بكر نصًا في القرآن ولا في السُّنَّة عن جزاء هذه الجريمة.. فجمع نفراً من الصحابة فسألهم، وفيهم عليّ بن أبي طالب، وكان أشدّهم يومئذ قولاً. قال: «إن هذا ذنب لم تعص به أمة من قبل إلّا قوم لوط، فعُمِلَ بها ما قد علمتم فأحرقهم الله تعالى وأحرق ديارهم. أرى أن تحرقوه بالنار».

فكتب أبو بكر إلى خالد «أحرقه بالنار»[١].

٢

سئل الإمام علي عليه السلام عن فداء أسرى المسلمين الجرحى من أيدي المرتدّين فقال: «نفادي من كانت جراحاته بين يديه دون من كانت من ورائه، فإنه فار»[٢].

٣

جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ يومئذ باليمن فقال الرجل: «شهدت عليًا أتى في ثلاثة نفر ادّعوا ولد امرأة.

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٧٤.

(٢) المصدر السابق: ص ٧٥.

فطلب عليّ من كل واحد منهم أن يدع الولد للآخر، فأبوا جميعاً قال: أنتم شركاء مشاكسون، وسأقرع بينكم فأيّكم أصابته القرعة فهو له وعليه ثلثا الديَّة». فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، وقال: «ما أعلم فيها إلّا ما قاله عليٌّ»[1].

٤

«جاؤوا برجل إلى عمر بن الخطاب سأله جماعة من الناس: كيف أصبحت؟».

فقال: «أصبحت أحب الفتنة، وأكره الحق، وأصدق اليهود والنصارى، وأؤمن بما لم أره، وأقرّ بما لم يخلق».

فأرسل عمر إلى علي عليه السلام، فلما جاءه أخبره بمقالة الرجل.

فقال عليّ ضاحكاً: «صدق الرجل. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[2] فهو يحب المال والبنين. وهو يكره الحق يعني الموت. قال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[3]. ويصدق اليهود

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ٧٤.
(٢) سورة التغابن، الآية: ١٥.
(٣) سورة ق، الآية: ١٩.

والــنــصــارى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾[1] وهو يؤمن بما لم يره أي يؤمن بالله عزّ وجلّ، ويقرّ بما لم يخلق يعني الساعة».

فضحك عمر وأطلق سراح الرجل![2].

ⓗ

روي «أنه أتي عمر بن الخطاب بامرأة قد تعلّقت بشاب من الأنصار، وكانت تهواه فلما لم يساعدها احتالت عليها، فأخذت بيضة فألقت صفرتها، وصبّت البياض على ثوبها وبين فخذيها . . ثم جاءت بالشاب إلى عمر صارخة، فقالت: «هذا الرجل غلبني على نفسي وفضحني في أهلي وهذا أثر فعاله».

فسأل عمر النساء فقلن له: «إن ببدنها وثوبها أثر المني».

فهمّ عمر بعقوبة الشاب، فجعل الشاب يستغيث ويقول: «يا أمير المؤمنين، تثبّت في أمري، فوالله ما أتيت بفاحشة، ولا هممتُ بها، فلقد راودتني عن نفسي فاعتصمت». فقال

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٣.
(٢) المصدر السابق: ص ١١٠.

عمر (رضي الله عنه) لعليّ بن أبي طالب عليه السلام: «يا أبا الحسن ما ترى في أمرهما»؟

فنظر علي عليه السلام إلى المرأة يقرأ صفحة وجهها، ونظر إلى ما على الثوب، ثم دعا بماء حار شديد الغليان، فصبّه على الثوب فجمد ذلك البياض، ثم أخذه وٱشتمّه وذاقه، فعرف رائحة البيض وطعم القلي، وزجر المرأة فٱعترفت! فأطلق الشاب البريء، وأقيم عليها حدّ القذف[1]. .

٦

سئل أمير المؤمنين عن رجلٍ ضرب رجلاً على هامته، فٱدّعى المضروب أنه لا يبصر شيئاً، ولا يشمّ رائحة، وأنه قد ذهب لسانه. .

فقال الإمام: «إن صدق فله ثلاث ديَّات».

فقيل له: «وكيف نعلم صدقه، يا أمير المؤمنين»؟.

فقال: «أما ما ٱدَّعاه أنه لا يشمّ رائحة، فإنه يُدنى منه الحراق، فإن كان كما يقول فلن يفعل شيئاً، وألَّا ينحّي رأسه وتدمع عيناه. وأمَّا ما ٱدَّعاه في عينه، فإنه يقابل بعينيه الشمس، فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه، وإن

---

(١) فروع الكافي: ج ٧، ص ٤٢٢.

كان صادقاً بقيتا مفتوحتين. وأمّا ما ٱدّعاه في لسانه، فإنه يضرب على لسانه بإبرة فإن خرج الدمّ أحمر فقد كذب، وإن خرج الدم أسود فقد صدق(١).



جاء رجلان إلى امرأة من قريش، فٱستودعاها مائة دينار وقالا: «لا تدفعيها إلى واحد منّا، دون صاحبه حتى نجتمع».

فلبثا عاماً ثم جاء أحدهما إليها، وقال: «إن صاحبي قد مات فٱدفعي إليّ الدنانير»، فأبت المرأة. فثقل الرجل بأهلها، فلم يزالوا بها حتى دفعتها إليه.

ثم لبث عام آخر، فجاء الرجل الثاني، وقال لها: «ادفعي إليَّ الدنانير»!.

فقالت: «إن صاحبك جاءني، وزعم أنك قد متّ، فدفعتها إليه».

فٱختصما إلى عمر بن الخطاب، فأراد أن يقضي عليها بالضمان فقد قال لها: «ما أراك إلّا ضامنة».

فقالت: «أنشدك الله أن لا تقضي بيننا، وٱرفعنا إلى عليّ بن أبي طالب» فرفعهما إلى علي عليه السلام فعرف الإمام أنهما قد مكرا بها.

---

(١) الوسائل: ج ١٩، ص ٢٧٩.

فقال للرجل: «أليس قلتما، لا تدفعيها إلى واحد منّا دون صاحبه»؟.

قال الرجل: «بلى، فلم دفعتها إلى صاحبي»؟.

فقال الإمام: «إن مالك عندنا، فأذهب فجئ بصاحبك حتى ندفعه لكما».

فبلغ قضاء الإمام إلى عمر فقال: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن[1].



روي: «أن رجلين اصطحبا في سفر، فلما أرادا الغداء، أخرج أحدهما من زاده خمسة أرغفة، وأخرج الآخر ثلاثة أرغفة، فمرّ بهما عابر سبيل، فدعوه إلى طعامهما. فأكل الرَّجل معهما حتى لم يبق شيء، فلمَّا فرغوا، أعطاهما الضيف ثمانية دراهم، ثواب ما أكله من طعامهما.

فقال صاحب الثلاثة أرغفة لصاحبه: «اِقسمها نصفين بيني وبينك».

وقال صاحب الخمسة: «لا. بل يأخذ كل منًّا من الدراهم على عدد ما أخرج من الزاد».

فأتيا أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك، فلمَّا سمع مقالتهما قال

(١) ذخائر العقبى: ص ٨٠.

لهما: «اصطلحا، فإن قضيّتكما دنيّة. فقالا: بل إقض بيننا بالحق.

فقضى الإمام لصاحب الخمسة أرغفة بسبعة دراهم، بينما قضى لصاحب الثلاثة أرغفة بدرهم واحد! ولما سألاه عن السبب في هذا الحكم قال عليه السلام:

«أليس أخرج أحدكما من زاده خمسة أرغفة، وأخرج الآخر ثلاثة؟».

قالا: «نعم».

قال عليه السلام: «أليس أكل ضيفكما معكما، مثل ما أكلتما»؟، قالا: «نعم».

قال عليه السلام: «أليس أكل كل واحد منكما ثلاثة أرغفة غير ثلث»؟، قالا: «نعم».

قال عليه السلام: «أليس أكلت أنت يا صاحب الثلاثة، ثلاثة أرغفة إلّا ثلثاً، وأكلت أنت يا صاحب الخمسة، ثلاثة أرغفة إلّا ثلثاً، وأكل الضيف مثلكما، ثلاثة أرغفة إلّا ثلثاً؟ أليس قد بقي لك يا صاحب الثلاثة أرغفة، ثلث رغيف من زادك، وبقي لك يا صاحب الخمسة، رغيفان وثلث، وأكلت ثلاثة أرغفة إلا ثلثاً. فأعطاكما لكل ثلث رغيف درهماً، فأعطى صاحب

«الرغيفين وثلث» سبعة دراهم، وأعطى صاحب الثلاثة أرغفة، وحصّته مما أكل منه الثلث: درهماً واحداً[1].

٩

جاءت امرأة إلى الإمام فقالت: «إن زوجي وقع على جاريتي بغير أمري».

فقال للرجل: «ما تقول»؟.

قال: «ما وقعت عليها إلّا بأمرها».

فقال علي: «إن كنت صادقة رجمته، وإن كنت كاذبة جلدتك حدّ القذف» (ثمانين جلدة)!..

وأُقيمت الصلاة، فقام عليّ كرّم الله وجهه ليصلّي.

وفكّرت المرأة، فلم تر لها فَرَجاً في أن يُرْجَمَ زوجها، ولا في أن تجلد، فولّت هاربة، ولم يسأل عليّ عنها![2]..

١٠

يروى أن عليًّا عليه السلام كان في مجلس يعلّم الناس بالمسجد، إذ سمع ضجة، فلما سأل عنها قيل له: «رجل سرق ومعه من يشهد عليه».

---

(١) أئمتنا: ص ٧٥.

(٢) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ١٠٨.

فشهد شاهدان عليه أنه سرق، فجعل الرجل يبكي، ويناشد عليًّا أن يتثبّت في أمره.

فخرج الإمام إلى الناس بالسوق، فدعا بالشاهدين، فناشدهما الله وخوّفهما، فأقاما على شهادتهما، فلما رآهما لا يرجعان دعا بالسكين وقال: «ليمسك أحدكما يده ويقطع الآخر». فتقدّما ليقطعاه، فهاج الناس، واختلط بعضهم ببعض.

وقام عليّ من مكانه، فترك الشاهدان الرجل، وهربا.

وعاد عليّ فقال: «من يدلّني على الشاهدين الكاذبين»؟ فلم يعثر الناس لهما على أثر.

وقد قال عليّ: «يبدأ الشهود بالرجم إذا شهدوا بالزنى، فإن كانوا كاذبين، لم يستطيعوا أن يرجموا»[1].

١١

كان عمر يتمشّى في الأسواق والأزقّة ذات ليلة، فسمع امرأة تتوجّع في فراشها مهمهمة:

لقد طال هذا الليل وازورّ جانبه

وليس إلى جنبي خليل ألاعبه

(١) المصدر السابق: ص ١٠٩.

فوالله لولا الله تُخشى عواقبه
لزلزل من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يُعفني
وإكرام بعليّ أن تنال مراتبه

وتألم عمر مما سمع!!

فلما أصبح الصباح، حكى لعلي ما سمعه، فلم يجد عليّ فيما قالته المرأة ما يستوجب العقاب، وإن كان فيه ما يُعاب!

ورأى عمر أن يُرسل إلى المرأة فيسألها عمّا سمعه البارحة.. فأشار عليّ بأن يسأل عنها، قبل أن يروّعها بسؤالها عن همهمتها.

فسأل عنها فقالوا: «هي امرأة فلان وله في الغزاة ثمانية أشهر». فسأل بعض نساء بيته عن أقصى ما تستطيع المرأة أن تصبر عن زوجها من غير عنت أو تكلّف، فقلن له: «أربعة أشهر».

فأمر ألّا يغيب الرجل عن زوجته أكثر من أربعة أشهر..[1].

١٢

ورفعت إلى عمر قضية امرأة ولدت لستة أشهر، فأمر

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ١٢٢.

برجمها فجاءت أختها إلى عليّ تستصرخه. فذهب إلى عمر وقال: «إن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[2]. فالفصال أربعة وعشرون شهراً والحمل ستة أشهر، تلك ثلاثون شهراً».

فخلّى عمر سبيلها وقال: «أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن»[3].

١٣

وبلغ عمر بن الخطاب أن امرأة بغية يدخل عليها الرجال، فبعث إليها رسولاً فأتاها الرسول فقال لها: «أجيبي أمير المؤمنين». ففزعت المرأة فزعاً شديداً، فأجهضها الفزع، وأسقطت حملها ميتاً، فحزن عمر وأرسل إلى بعض الصحابة، فقصّ عليهم ما كان من أمره وأمر المرأة فقالوا: «ما نرى عليك شيئاً يا أمير المؤمنين، إنما أنت معلم ومؤدّب». فسأل عليًّا، فقال عليّ: «إن كانوا قاربوك في الهوى فقد أثموا، وإن

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٢) سورة الاحقاف، الآية: ١٥.

(٣) قضاء أمير المؤمنين.

كان هذا جهد رأيهم فقد أخطأوا . وأرى عليك الديّة». فقال عمر : «صدقت يا أبا الحسن».

ثم عاد يكرر : «والله لولا عليّ لهلك عمر . أعوذ بالله من معضلة لا عليّ لها»[1] .

١٤

وجاؤوا عمر بأمرأة حامل قد اعترفت بالفجور، فأمر برجمها، فقال له علي : «هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها»؟ فأطلقها عمر حتى تضع حملها .

وجاؤوا عمر بأمرأة أجهدها العطش، فمرّت على راعٍ فأستسقته فأبى إلّا أن تمكّنه من نفسها، ففعلت فشاور الناس في رجمها فقال عليّ : «هذه مضطرة، فخلّ سبيلها». وأشار برجم الراعي وحده. وأخذ عمر بهذا الرأي[2] .

١٥

استشار عمر علياً في رجل وامرأة مرّ بهما عمر في دجى الليل، فوجد بينهما ما بين الرجل وزوجته، وفي الصباح علم أنهما ليسا زوجين، فأمر بأن يحدّا .

ولكن علياً عليه السلام قال له : «أجئت عليهما بأربعة شهداء».

---

(١) علي إمام المتّقين: ج ١، ص ١١٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٤.

فقال عمر إنه هو الذي شهدهما وحده، فأفتاه علي عليه السلام بأنه لا يحقّ له أن يحكم بعلمه هو وحده. فعسى أن يكون قد شبّه له، أو أخطأ، فلا بد من الشهداء كما نصّ القرآن وجرت السُّنَّة[1].

١٦

روي «أن عمر استشار عدداً من الصحابة في امرأة قد زنت، وشهد عليها أربعة شهداء عدول، فأجمعوا على رجمها، فلما ذهبوا ليرجموها، مرّ بهم الإمام علي عليه السلام فقال: «ما شأن هذه»؟. قالوا: «مجنونة بني فلان زنت فأمر بها أن ترجم».

فانتزعها عليّ من أيديهم، وردّهم، فرجعوا إلى عمر، فقال: «ما ردّكم»؟. قالوا: «ردّنا عليّ».

فقال عمر: «ما فعل أبو الحسن هذا إلّا لشيء قد علمه».

فجاء عليّ شبه غاضب، فسأله عمر: «ما بالك قد رددت هؤلاء»؟. فقال عليّ: «أما سمعت قول رسول الله صلى الله عليه وآله رُفع القلم عن ثلاث: عن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبيّ حتى يعقل»؟.

قال عمر: «بلى».

---

(١) المصدر السابق: ص ١٠٢.

فقال الإمام: «فهذه مبتلاة (مجنونة) بني فلان، فلعله أتاها الرجل وهو (الجنون) بها».

قال عمر: «لا أدري».

فقال الإمام: «وأنا لا أدري»!

فترك رجمها للشكّ في عقلها حين الزنى[1].

(١) عبقرية الإمام علي ﷺ: ص ١٧١.

الفهرس